



BAY  
166



ملحق الأبرار أصح الحلي



وتمت  
سنة الف  
عاشرة  
بسم الله  
الحمد

والمعنى ان لا يكتفى بنفسه ولا يهمل  
في باب الفقه في باب الفقه  
ادب الفقه

ولكن بما لا يملك الصلوة وان على التوب منه  
شهر من تاريخ الاشارة  
لما في سعادته في اواب

ط  
١٧  
١٤٦٦  
١٤٦٤



|              |               |               |              |
|--------------|---------------|---------------|--------------|
| كتاب الطهارة | كتاب الصلوة   | كتاب الزكوة   | كتاب الصوم   |
| ٢            | ٧             | ٢١            | ٢٥           |
| كتاب الحج    | كتاب النكاح   | كتاب الرضاع   | كتاب الطلاق  |
| ٢١           | ٢٦            | ٢٦            | ٢٣           |
| كتاب العتاق  | كتاب الايمان  | كتاب الحدود   | كتاب السرقة  |
| ٥٧           | ٦٠            | ٦٢            | ٦٩           |
| كتاب السر    | كتاب اللقيط   | كتاب اللقيط   | كتاب الايق   |
| ٦٢           | ٦٧            | ٦٧            | ٧١           |
| كتاب المفقود | كتاب الشركة   | كتاب الوصف    | كتاب البيوع  |
| ٧٩           | ٧٩            | ١٠            | ١٢           |
| كتاب الفرض   | كتاب الكفارة  | كتاب الحواله  | كتاب القضاء  |
| ٩٣           | ٩٤            | ٩٦            | ٩٦           |
| كتاب التهادن | كتاب الوكالة  | كتاب الدعوى   | كتاب الاقرار |
| ١٠١          | ١٠٤           | ١٠٦           | ١١٢          |
| كتاب الصلح   | كتاب المضاربة | كتاب الودع    | كتاب العارية |
| ١١٤          | ١١٦           | ١١٩           | ١٢٠          |
| كتاب الهبة   | كتاب الاجارة  | كتاب المكتبات | كتاب الولاء  |
| ١٢٠          | ١٢٢           | ١٢٦           | ١٢٩          |
| كتاب الاكراه | كتاب الحجر    | كتاب المأذون  | كتاب الغصب   |
| ١٢٩          | ١٣٠           | ١٣١           | ١٣٣          |

باب الايمان  
٩  
باب نفوت الرب  
باب المحضنة  
٥٣  
باب النفقة  
٥٥

كتاب النفقة  
باب النفقة  
٥٥  
كتاب النفقة  
باب النفقة  
٥٥

كتاب النفقة  
باب النفقة  
٥٥

كتاب النفقة

|              |               |               |                     |
|--------------|---------------|---------------|---------------------|
| كتاب النفقة  | كتاب القسمة   | كتاب المزارعة | كتاب المساقاة       |
| ١٣٥          | ١٣٧           | ١٣٩           | ١٤٠                 |
| كتاب الذبايح | كتاب الاضحية  | كتاب الكراهية | كتاب احكام المواريث |
| ١٤١          | ١٤٢           | ١٤٣           | ١٤٧                 |
| كتاب الاشربة | كتاب الصيد    | كتاب الزين    | كتاب الجنايات       |
| ١٤١          | ١٤٩           | ١٥٠           | ١٥٤                 |
| كتاب الديات  | كتاب المعاقلة | كتاب الوصايا  | كتاب الخسني         |
| ١٥٧          | ١٦٥           | ١٦٥           | ١٧٠                 |
| كتاب الفرض   |               |               |                     |
| ١٧٣          |               |               |                     |

فصل في الايمان  
١٤٥



اذا ترك صاحب الدعوى دعواه حتى مضى بينه وبين المدعى عليه زمان يمكن فيه الدعوى ولم يدع عند ذلك حتى مات  
 فلا يشترط ترك الدعوى لغيره الى ورثته كما لا يشترط رجوع اليمين الى ورثة الواهب لان ذلك انما كان مدعا  
 او وجهه الى المدعى عليه وهو كاذب مستعمل الاجرام  
 ان صاحب الدعوى اذا انكر ما اخذه من الرسوم وغيره عن المالك فله ان يكلف الرجوع على عدم بقائه يجب اداؤه  
 عليهم في وقتهم ثم حكم بغير اذنه فزعم المدعى واليمين قال النجاشي ما اكره عن ذكره فهو مبطل يدعي

مسك العبد الفقير  
 الى مصطفى كرامه

مؤلف هذا المؤلف مات في سنة ست  
 وخمسين وتسعين وقد جاوز التسعين  
 من عمره رحمه الله

فهمت نظم القصيدة برسم الجليلي

عبادات نكاح ثم عتق وايمان حدود فالجهاد  
 ليقط لقطه ثمت باق ومنفقود وشركنا تفاد  
 ووقف البيع كقذا جده وقضا فالشهادة لا تعاد  
 توكل قبل دعواه مقرا وصالح لا تضارب يا جواد  
 واودع او اعز منه وبنه واتجه وكاتب يستفاد  
 ولواء دون اكرامه وحجر لما ذون وغصب قد يعاد  
 بشفعة قسمة زارع وساقى وذبح للضاحي فيه سادوا  
 بالاحتساب احياء موات واشربة لصيد قد يصاد  
 برهن جنابة اوصى وياي لحنتي حكم احوال تزداد

اصححه العبد الفقير  
 الى الله العاصي المما  
 لقطه

فترتيب الهداية ما تراه  
 ففكر تهدي يا ذا العباد

من خط ناظمه



مات مؤلفه في سنة ست وخمسين وتسعين ودفن في جنب الطريق الى الازهر  
 خانقاه النقشبندية خارج باب المنسوب الى الخوجه صلي من خلف السيد احمد البخاري  
 عليه رحمة الباري





الحمد لله الذي وفنا لتفقه في الدين الذي يوجب للمؤمن  
وفضل المؤمنين ومبارك الانبياء والمسلمين وحجة الله  
على الخلق جميعين وحجة الله على عليين والصدقة  
والسلام على خير خلقه ثم المبعوث رحمة للعالمين وعلى اله وصحبه  
والتابعين والعلماء العاملين **وبعد** فيقول المفقذ ان حجة الله  
الغنى ايهبهم بن محمد بن ابراهيم اهل بيته فاني بعض طلابي الاثمة  
ان اجمع له كتابا يفتل عن مسائل القدرى والتجار والكفر  
والوفا يعجازه به من غير مضغفة فاجبه بذلك وفتفت  
اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع ونبرة من الهداية وفتفت  
بكره اختلاف بين ائمتنا وفتفت من افادتهم ما هو الراجح  
واخرت فيه الا ان قبيته بما يغيبه الترجيح واما اختلاف الوفاق  
بين المتأخرين او بين الكتب المذكورة فكل ما صدر به بلفظ  
فيل او قالوا وان كان مفروفا بالاصح ونحوه فانه مرجح بالنسبة  
لا لاي شيء كذلك وفتفت ذكرت اللفظ التثنية من غير فتفت تول

واصاب راسه من ماء المطر قد المغموس في اجزاء راسه بيده اوله لان الفعل ليس بمفعول وقته وكذا  
واصاب من غسل وجهه والرجل اجزاء راسه بيده كذا يجوز قيل هذا اذ لم يستعمل في  
منه خطا برهم اهل بيته

عنه وجها فيقول لابي يوسف ومحمد به ولم آل حجة في التثنية غير الاصح  
والا توى وما هو الخلل في التثنية حيث اجمع فيه الكتب المذكورة  
سمية متفق الا في بيان الاسلام المتين واسمى حجة الله وفتفت  
يجوز فاعلموا لوجه الكبريم وان تفتفت به يوم لا تفتفت عال ولا ينون  
الامر اني اسد يقب سليم **س الطهارة** قال اسد  
باب الطهارة في غسل الوجه والرجل والاسم  
بابها الدين امسوا اذا تمتم لا الصدقة فامسوا وجوهكم وارجلكم  
لا المافق واسموا برؤسكم وارجلكم الا الكعبين ففرض الوضوء  
الاعضاء الثنية ومسح الرأس والوجه ما بين فمك الشفاه والاسم  
وتحتي الاذنين ففرض غسل ما بين العذار والاذنين خلافا لابن ابي  
والرفقان والكعبان بطلان غسل الفخذ والمفروض ومسح الرأس  
قد راجع وقيل يخرجني وضعت غث اصابع ولومدا اصبعي اذ امس  
لا يجوز ولا فرض مسح راسي الخيفة فزواية والاصح مسح ما بين الشفاه  
وسنة غسل اليدين الى الرسغين ابتداء والتثنية وقيل تسجئة  
والسرك غسل القدمين ابتداء والاصح غسل اليدين والاصابع  
هو المختار وقيل حوزة الخيفة فضيلة عند الامام ومحمد وتثنية غسل  
والنية والترتيب للتفويض واستيعاب الرأس بالجمع وقيل  
به التثنية تسجئة والولاء مسح الاذنين بما بين الراس وتسجئة

باب الطهارة في غسل الوجه والرجل والاسم  
بابها الدين امسوا اذا تمتم لا الصدقة فامسوا وجوهكم وارجلكم  
لا المافق واسموا برؤسكم وارجلكم الا الكعبين ففرض الوضوء  
الاعضاء الثنية ومسح الرأس والوجه ما بين فمك الشفاه والاسم  
وتحتي الاذنين ففرض غسل ما بين العذار والاذنين خلافا لابن ابي  
والرفقان والكعبان بطلان غسل الفخذ والمفروض ومسح الرأس  
قد راجع وقيل يخرجني وضعت غث اصابع ولومدا اصبعي اذ امس  
لا يجوز ولا فرض مسح راسي الخيفة فزواية والاصح مسح ما بين الشفاه  
وسنة غسل اليدين الى الرسغين ابتداء والتثنية وقيل تسجئة  
والسرك غسل القدمين ابتداء والاصح غسل اليدين والاصابع  
هو المختار وقيل حوزة الخيفة فضيلة عند الامام ومحمد وتثنية غسل  
والنية والترتيب للتفويض واستيعاب الرأس بالجمع وقيل  
به التثنية تسجئة والولاء مسح الاذنين بما بين الراس وتسجئة











Handwritten text in Arabic script at the top of the right page, likely a continuation from the previous page or a separate section.

والاستيعاب والفتح والنية ولا بد من قوة مقصودة لا يخ  
بدون الطهارة فلو تم كافر لا سلام لا يجوز صلوة بجلال لا  
يوسف ولا ينشط تعبير أحدث واجبات هو الصحيح وحسنه ان  
يفضرب يد على الصلوة فينفضها ثم يمسح بها ويضمها الى الكفا  
ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق ويتوسل  
فيه كعب الخشبة والخاص والشاء ويجوز قبل الركوع والصلوة  
بما شاء من وض وض كالوضوء ويجوز تحريك فؤاد صلوة جاز  
او غير ابتداء وكذا ابتداء بعد وضوء صلوة وسبق تحريك طائفا  
بالاخرى في اي اوقات فؤاد صلوة العبد بما يراه من شئ  
لها لا الخوف فؤاد صلوة او وضوء ولا ينفضه ردة بل يفيض  
الوضوء والقدرة على ما كاف الطهارة غير استعمال وضوء  
وهو في الصلوة بطلت صلوة لان جعلت بعد ما ولو سبى

السافر من صلوة حتى بالنيمة العبد وقال ابو يوسف بعد ما  
فر الوقت ويستحب الرجاء الى تأخير الصلوة الا ان الوقت  
يجب عليه ان يركع قربة قدر غلوة والا فلا ويجب شره الا  
ان كان له غنة ويبيع من البش والافلا وان كان من غنية  
ما عليه فان سعة تبهم وان سعة تبهم قبل الطلب او يجب عليه  
لوقت البر وجاز طائفا لهما ولا يخرج من الوضوء والنيمة فان كان

Handwritten text at the bottom of the right page, continuing the discussion.

Handwritten text in Arabic script at the top of the left page, likely a continuation from the previous page or a separate section.

النيمة الاغصاء جرجانهم والاغل الصلوة وسعها طريح  
المسح على الخفين يجوز بالنية من كل وقت موجبة الوضوء  
لأنه يجب عليه الغسل ان كانا ملبسين طرهما وقت الحث  
يوما وليدة للقيم وغنة ايام وليا لها للسافر من وقت الحث  
وغنة قدر ثلث اصابع في اليد الاعلى وسنة ان يبدأ  
من اصابع الرجل ويبدأ الساق معقبا اصابعه خطوطا  
مرة واحدة ولا يمتدح في الكبر وهو يده ومنه قدر ثلث  
اصابع الرجل اصوبا ويضع يده في الخفين تحت الجناحة  
والاكتاف وينفضه ناقص الوضوء ومنه اخف وضوء  
المدة ان لم يخف ثلث جملته البرد فلو نزع او وضعت  
وهو موشى غسل جملته فقط ويخرج كذا القدم الاسان اخف  
منه ولو نزع مقيمتا فاقبل يوم وليدة ثم مدة المسافر ولو مسح  
مسافرا فاما تمام يوم وليدة نزع والا تمها والمعدون ان ليس  
عذر الانقطاع في الصلوة والاسح في الوقت لا بعد خروج جواز  
المسح على الخفين فلو لم يخف ان السبيل الحث والركوع  
مجلة او نطقا وكذا على الخفين في الاسح الامام وهو قوله لا  
على حمامة وقلوة ويرفع ويحاذر من وجوز المسح على الخفين

Handwritten text in the middle of the left page, continuing the discussion.

Handwritten text at the bottom of the left page, continuing the discussion.



ولان امرأة الفطع وما دون عاداتها  
فانما تغسل وتطبخ وليس لزوجها  
ان يفر باحتي متفني عاداتها

۱۰



حلای

بالحال  
مع غير المحل  
في محله  
فان لم يفسد  
فان لم يفسد  
فان لم يفسد



كتاب الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة

والتعريف عن جوازها في زوال الشمس  
طريقا في بيان يوم الركن في الصلاة  
فانما في الصلاة على وجه الارض فانه  
في الصلاة على وجه الارض فانه  
علم ان الشمس قد زالت في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

**كتاب الصلاة** وقت الفجر من طلوع الفجر إلى  
وبالبيان المفضل في الافق الاطلوع الشمس وقت الظهر  
من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال  
وقالوا ان يصير مثلا وقت العصر من انقضاء وقت الظهر  
الاخواب الشمس وقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق  
وهو بالبيان الكائن في الافق بعد الحرة وفيها لا يحركه في وقت  
بقي وقت العشاء والوتر من انقضاء وقت المغرب الى الفجر  
التالي ولا يقدم الوتر عليها للمغرب ومن لم يجد وقتها لا  
يجوز عليه ويستحب الاسفار بالفجر بحيث يمكن ان يتصل  
اربعين ليلة او اكثر ثم ان ظهر فساد الطهارة بمكة للوضوء او  
على الوجه المذكور والابراذ بطر الصيف وتأخير العصر ما تقدم  
الشمس والعشاء الى الفجر والوتر الاخره لمن لم يجد عابثا  
والا فقبل النوم وتقبل الطهارة والمغرب وتقبل العشاء  
يوم الغيم وتأخير غيرها ومنع عن الصلوة وسجدة السجادة  
وصلوة الجائزة عند الطلوع والاستواء والمغرب والعصر  
يومه عن التسفل وكفى الطواف بعد صلوة الفجر والعصر  
عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلوة جائرة وعن التسفل

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

بعد طلوع الفجر بكثر من سنة وقبل المغرب ووقت الخطبة اياها  
وقبل صلوة العبد من الحج بين صلواته في وقت الميعود و  
خروا في وقت هذه فزوت عصر او غشا بصلتها فقط ومن  
هو من فزوت في اخر وقت بغيره لان من جازت فيه **باب**  
**الافاق** من المغرب والافاق من المغرب والافاق من المغرب  
وبعد في وقت الفجر والافاق من المغرب والافاق من المغرب  
وكذا في وقت الفجر والافاق من المغرب والافاق من المغرب  
فمنه في المغرب والافاق من المغرب والافاق من المغرب  
بعد فلاح اوان الفجر الصلوة من اليوم من وقت الفجر والافاق من المغرب  
بعد فلاح اوان الفجر الصلوة من اليوم من وقت الفجر والافاق من المغرب  
التعريف والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف  
عند حق الصلوة وحق الفلاح والصلوة من وقت الفجر والافاق من المغرب  
التعريف والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف  
الا فلو لم يفتل سنة واما لا يفتل سنة واما لا يفتل سنة  
التعريف والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف  
وكذا في وقت الفجر والافاق من المغرب والافاق من المغرب  
ولا يفتل سنة واما لا يفتل سنة واما لا يفتل سنة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة



ذكره اذا كان الصائم

اكثر من يوم واحد

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

ذكره اذا كان الصائم الصبي والمجانن والبله والامير  
وولد الزنا واذا قال حي على الصلوة فام الامام واجتنبوا ما قاله  
فانتم الصلوة ثم دعوا وان كان الامام غائبا او موقوفا لا  
يكون احدا من الموقوفين يقيم الصلوة من غير الامام  
يقومون حتى يخبر **باب شرط الصلوة** هي طهارة بدن المصلي  
من حدث وجثث وثوبه ومكانه وسرعوره واستقبال القبلة  
والنية وعورة الرجل من تحت سرة الاحت ركعتين والامثلة  
مع زيادة بطلها وفلها جميع بدن الحرة عورة الا انها  
في رواية وكشف رجليه عورة متنجس كالبطن والخصيتين  
وشعرها النازل وذكره بقوله لا تشبهن وجهها وحلقها  
بغيرها وعند ابو يوسف انها تمنع اكتشاف الاكف والخصف  
عنه روايان وعادى ما يزيل الخجاسة بصلص معها ولا يعيد ولو  
ثوبا يغطيها ملى غاربا لا يجزئ وفي رواية اخرى خفية والاشتر  
الصلوة به وعند غيره وان لم يجد ما يستره عورة فصل في ما  
يركع ويجوز جاز والاضل ان يصير فاعدا باياه وفيه من مكنته  
عنه الكعبة ومن تعجب حجبها فان جملها لم يجد من يسترها  
فصل فان لم يجد خطا به بعد ما لا يعيد وان علم به فيها استأذن  
وكذا ان تحول رايه وان خرج بأكبره لا يجزئ وان اصاب وعنه

يكون احدا من الموقوفين يقيم الصلوة من غير الامام

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم ان اصاب جازت وان تولى قوم جهات  
تجهوا حال اقامتهم جازت صلوة من لم يتقدمه بخلاف من  
او لم حاله وخالفه وقبله اختلفت جهته قدرته وليس تصدقهم  
الصلوة بخبرتها ومن النقط الا ان تصدقهم وليس مطلقا  
للنفل والسنة والارواح في الصلوة والنفوس شرط تعيينه كالصبر  
مثلا والمخشي بنوي المناجاة ايضا والجماعة بنوي الصلوة  
معدتها والدعاء للبيت ولا تشترط نية عدد الركعات **باب**  
**صلوة** فيها التيمم ربي شرط القيام والقراءة والركوع  
والسجود والوقوف الا بغيره الشاهد وهي اركانها وخبره يصنع  
فرض خلافا لها ووجها قراءة الفاتحة وقسم سورة وتعيين القراءة  
قرا لا يبين ورعا بالذم في فعل مكرر وتعدى الاركان وعنه  
ابو يوسف هو فرض والوقوف الاول في شهر رمضان فقط  
وقنوت الوتر وتكبيرات العبدن والتجهز فحله والاركان فحله  
وسننها رفع اليدين في التيمم ونشر الصلابة وجهر الامام بالتكبير  
والثناء والوقوف والسجدة والساكنين سرا ووضع يمينه على يساره  
سنت مرتبة وتكبير الركوع وتبجي ثلثا والرفع منه واخذه ركعتيه  
يبديه وتفرج اصابه وتكبير السجود وتبجي ثلثا ووضع وجهه في سجدة

يكون احدا من الموقوفين يقيم الصلوة من غير الامام

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم

ذكره اذا كان الصائم



الرجح

[illegible]

تسليمه  
الملك  
الملك  
الملك

الربيع اصلا

اشهد ان لا اله الا الله  
محمد بن عبد الله

النسب  
كل ركنة

卷之五

البر  
قبضه  
في الـ



المعنى  
الحق  
عند  
الرب

جميعه عليه لا على ما لا يستغفر وان سجد للرحمة عز وجل من  
في صلواته جاز وفي ثم بالرفع عند سجدة وعند بالرفع بالوضع  
ثم يرفع رأسه مكبرا ويحس مطبئا ويكبر بسجدة مطبئا ثم يكبر للثانية  
فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته وتبضع قائما من سجدة وقعود ولا يقرأ  
بيد غير الارض والى بينة كالاتي الا انه لا يثنى ولا يجوز ولا يرفع  
بيده الا في **فصل** صحيح فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية  
من الركعة ان يقرأ بآية اقرش جبل اليسرى فليس عليها وتبضع  
نفسا ووجهه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط  
اصابعه نحو القبلة وقرا تشهيدا من مسودته وهما  
منه والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة  
وبركاته السلام عليك وعمر عبد الله الصالحين اشهد ان لا اله  
الا الله وحده واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يريد على شيء  
القدرة الاكبر ولا يراون بعد الا وليس الفاتحة خاصة وهي  
وقيل وان سجد او سئلت جاز والقعود والى كالاتي في الركعة  
ثانيتها وهما وان تكبى على اليه اليسرى وتبضع كلها جميعا  
من الجنب الايمن فاذا اتم التشهد فبعضه على يمينه صلعم  
ودعا بما شاء وما يشبهه الفاظ القرآن والادعية الماثورة لا بما

قوله  
اشهد ان لا اله الا الله  
وحده واشهد ان محمدا عبده ورسوله

كلام

كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليه ثم  
استد ومن سباده كذلك وينوي الامام بيمينه يسار  
من يحفظ والناس الذين في صلاة الصلوة والمفتدى كذلك  
وينوي اليه في الجنب الذي يوجهه وجهها الى جواره **فصل**  
احفظ ففظ **فصل** بجزء الامام بالقرأة في السجدة والعبادة  
والسجدة والى العندين اداء وقضاء وخبر المنفرد في نقل السجل  
وفي الفرض المجزئ ان كان فرقة وقضاء السجدة وحدها  
حقا فها سوى ذلك واذا في السجدة سماع غيره واذا في الحافضة  
اسماع نفسه الصحيح وكذا اكل ما يعلق بالظن كالمطبخ  
والاستناء وغيرها ولو تركت سورة اولى العن وقضاء باقي  
الاجزاء مع الفاتحة وخبر بها ولو تركت فاتحتها لم يقضها  
وفرض القراءة آية وقال ثلث ايات قصار او اية طويلة يستحبها  
في السجدة الفاتحة واي سورة شاء وامنه نحو البروج والشفق  
في الخبر وفي الخبر اربعون آية او خمسة كما يستحب الطوال **فصل**  
فيما وفي الظهر واساطير في العصر والعشاء وقضاء المغرب  
المجزئ والبروج طوال ومخا الى كمين اوسطا وقضاء الا  
قصار وفي الضرورة بقدر الحال ونقل الاكبر على الثانية في الخبر

اولا  
الركعة  
عند  
الرب

قوله  
اشهد ان لا اله الا الله  
وحده واشهد ان محمدا عبده ورسوله

قوله  
اشهد ان لا اله الا الله  
وحده واشهد ان محمدا عبده ورسوله

قوله  
اشهد ان لا اله الا الله  
وحده واشهد ان محمدا عبده ورسوله







[illegible]

روف بنیانی تصدیق و امانت و کفایت و بعد از وفات  
لا تصدیق و امانت و کفایت و بعد از وفات

عن عثمان بن باب  
عن عبد الوهاب  
عن الأعمش عن  
عن الأعمش عن  
عن الأعمش عن

اکمل  
حیات

کتابخانه  
مخطوطات  
کتابخانه

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
والذي كنا لنهتدي لولا  
هداه

ويعبر كبرية نصبا  
عن انهم هم من اهل كنانة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن السلف في الصلوة وصورة وجهه الشريف  
على كنفه من غير ان يطلع عليه كبرية  
كذلك قالوا في الصلاة والامانة والبر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحصنة  
والعقار

لَقَوْلِهِمْ صَارُوا آلَافًا مِّنْ أَقْصَا الْأَسْوَاقِ وَلَكِنَّهُم مِّنْ صَلَوةِ  
وَلَانِمْ أَنَا لَمْ أَشْغَلْ فَأَشْغَلْتُ دَرْجَاتِي وَكَيْفَ  
جَمِيعُ الْأَنْوَاعِ أَحْيَاةٌ هُوَ النَّهْجُ الْأَطْلَاقُ مَارُوسًا  
هَدَايَةً

انجمن خوارزم

كرو الى جمعة فون المسجد والبول الخالي لان سطح المسجد اكل المسجد  
الاباس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمدا ما اعد للصلاة  
البيت لانه لم يخذل في المسجد وان نديننا اليه هداية

پیشین

میں نے

الحمد لله

رباع

الركب

لا يجب اتمامه حتى ولو نقص لا يجب القضاة

آل البيت

وہی ہے جس نے

三

...



والسنة فيها اثنان مرة فلا يترك كسب الصوم فيكونه فاعدا **باب** في صلاة  
 على النيام ولو لم يمتدح في رمضان فقط والفضل في السنة من الصلاة الا  
 انما **باب** فصل الصلاة امام اجماع بان من عند كسوف الشمس كسوف  
 في كل ركعة ركوع واحد وطيل القراءة ويخففها وقالوا لا يجزئ ثم يدعونها  
 حتى تجلي الشمس لا يخطب فان لم يجزئ صفوا فراوى كغيره او اربعاً  
 كما في كسوف الشمس والرياح والغرق **باب** فصل في صلاة يوم الجمعة  
 بل وعاء واستغفار فان صلى فراوى جاز وقال لا يصلي الا امام  
 بان من كسوف الشمس يجزئها بالقرآن ويخطب بعد ما يخطب في العبد  
 عند سجدة وعند ابد يوسف خطبة واحدة ولا يخطب الصوم اربعاً  
 ويخطب الامام عند سجدة ويجزئ غنة ايام فقط ولا يجزئ هذا  
**باب** او لا **باب** فصل في شح فرض فاقدم ان لم يسجد ولا يخطب  
 ولا يقضى وان سجد وهو في الصلاة ثم شفع ولو سجدة ثالثة ثم  
 ولا يقضى منقطعاً الا في العصر ولو في الظهر والمغرب قطع يجزئ  
 ما لم يقبض الثانية بسجدة فان شح ثم ولا يقضى ولو كان ثالثة  
 الظهر والجمعة فاقدم وخطب بقطع شح وقبل غيرها وكذا سجدة  
 من سجدة اربعين فيل ان يقضى ما دونها الا من تمام بها جماعة  
 اخرى وان شح لا يكره الا في الظهر والعشاء وان شح في الصلاة

في صلاة

مسكوت

سجدة

او لا

الحج

ومن خاف فوت الفجر بجماعة ان اوى سنة يتركها ولا يقضى  
 وان رجا ادراك ركعة لا يترك بل يصليها عند باب المسجد يقضى  
 ولا يقضى الا بعد الغرض وعند شح تقضى بعد الطلوع ويترك سنة  
 الظهر في حالين يقضيهما في وقتها قبل شفعه وخبرها وغيره في حالين  
 احسن والوتر لا يقضى الصلوات ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر  
 بجماعة لم يصليها بجماعة بل ادرك فصلها ومن لم يسجد ولم يدرك  
 جماعة بطلوع قبل الغرض يشاء ما لم يقضى في وقت ومن ادرك  
 الامام ركعة فأكبر وقت حرق رفع رأسه لم يدرك الركعة ومن  
 ركع قبل ان يسمع في شح ركعة **باب** فصل في صلاة الترتيب  
 بين العاقبة والوفيقية وبين الغزوات شرط فلو صلى فرضاً او اكراً  
 فاقته فسد فسد موقوفاً وعندهما ما افاق فقاما قبل اداها  
 بطلت فرضية ما صلى والا يجزئ عند لا عندهما والوتر كذا  
 عملوا فذكر في وقت خلافهما والوضوء العشاء بطل وضوءه بجماعة  
 ثم صلى السنة والوتر بعد السنة لا عشاء ولا حجة  
 الوتر خلافهما وبطلان الفرضية لا يطل اصل الصلوة خلافها  
 لمجد ويسقط الترتيب لضيق الوقت وبالجملة وبصير  
 الغزوات شاحصة او قديمة ولا يجوز وجودها الا في وقتها

في صلاة

في صلاة



ترك ستمائة واكثر وشيخ يودي الوقيت مع ابقاء الفوت  
ثم فانه فرض جديد فصلى وفنية بعده واكثر الصحة وفنية وكذا  
لو قطع تلك الفوات الا فضا او فرضين فصلى وفنية واكثر الا  
يقبل ترك الصلوة عما لم يجد ولو اراد عقوب فرض صلته  
ثم سلم في الوقت لزمه اعادة ولا يلزم قضاء ما فانه زمان الدقة  
ولا قضاء ما فانه بعد سلامه ثم واوجب ان يحل وفنية  
**باب سجود السهو** وانما زيادة او نقصان السجدة  
وقبل بعد واحدة ونسبه وسلم ثانيا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والى  
فرفع السهو للصحيح وجب ان يركع او فوعوا وقدم  
ركعا واخره او ركعة او غير واجب ان يركع قبل القراءة وثان  
القيام الا ان زيادة عدل التسبب ويكفي من واجبه فيما ينبغي ترك  
الفعل والاول وقيل كل من كان لا ترك الواجب وان تسبب  
القيام او الركوع لا يجب وان هما حارا بكيفية سجدة وان لم يركع  
المقضى بسوءا ما منه ان يجد لا اليهود والمسيحيين يسجد  
ثم يقضيه سجدة عن الفعول الاول وهو اليه اقرب عاده والا لا  
يسجد بسوء وان جاعله اكثرها وما لم يسجد وسجد بسوء فان  
سجد بطل فرضه برفع عنه مجزئ ولو مضى عليه لم يفسد سجدة

باب سجود السهو

باب سجود السهو

وصار

وصار تخطا فلما لم يجد فقام ساجدا وان بعد من الركعة  
ثم نام عاده وسلم ما لم يسجد وان سجد ثم فرضه وسجد بسوء ويقوم  
ساجدا والركعتان تفل ولا عهدة لو قطع ولا توبان عن سنة  
الشهر ومن فسد فيهما صلاتها فقط ولو افسد قصتها فانه  
يجب بطلانها ولا قضاء لو افسد ولو سجد بسوء فرفع القطع  
لا يوجب عليه ولو يني صبح وسلام من عليه السهو بخروج من الصلوة  
موقفا ان يسجد عابدا بها والا لا يقع اذ من ان فسد  
بعد سلامه وبصير فرضه اربعاً بنية الامة وسبيل وضوءه  
ان يسجد والا فلا وعند محمد لا يجزئ فيثبت الاحكام المذكورة يسجد  
اولا ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد بطلت نيته ولو  
ان يسجد وان شك في صلوة كم صلى ان كان اول ما فعل  
استقبل والاخرى وعمل بنية فله ان لم يكن ان يني  
عمر الا ان وقع كل موضع احصل انه موضع الفعول ونهض مصلح  
انه انما سلم ثم علم ان صلى ركعتين انهما وسجد بسوء **صلوة**  
**لا يجزئ** من القيام او خاف زيادة الركن بسجدة فاعدا  
يركع ويسجد وان تعذر الركوع او السجود او ركع رابعا فاعدا وجعل  
سجوده مختص ولا يرفع الا وجهه ثانيا للسجود فان فعل من غير

باب سجود السهو

باب سجود السهو

وصار



رأسه مع الجماعة والألفاظ وان بعد القعود أو في مستقبل  
 وجهه إلى القبلة أو مصطحيا وجهه إلى القبلة وان بعد الألفاظ  
 اخرجت ولا يؤتى بحسين ولا بحاجبه ولا بقبه وان بعد القيام  
 عن الركوع والسجود بوجع فاعدا وهو افضل من الائمة فاما ولو فرض في  
 انشاء الصلوة بغير ما قدر ولو افتقرها فاعدا بركع يسجد فعد على قيام  
 بغير فاما وقال حبيب بن ابي نافع وان افتقرها باماء فعد على الركوع  
 والسجود واستأنف ولو طلع ان تلي عشرين ان تلي عشرين ولو طلع ان تلي عشرين  
 جاز فاعدا بلا عذر صحيح فاما في الوضوء لا يجوز للمأذون ومن  
 اعلى عليه ارجون يوما وليدة فغيره ان زاد سنة لا يقضى عنه  
 يقضى ما لم يزل وقت سادسة **باب سجود السلاوة** يجب عز عن  
 نماز من أربع عشرة سنة في الزاوية والرفع والخل والاسرى لم يزل  
 واجه اوله والفرقان والثلث والتمثيل من فصلت في سجود الائمة  
 والعلق في من سمع ولو غفر فاعدا وهو الله ثم يتلو فاما ولا يجب  
 يتلو في الصلاة الا بعد سماع ليس مع الصلوة ولو سمعها المصلي  
 ليس مع السجود والصلوة ليس مع السجود فاما في سجود الائمة فلا  
 الصلوة ولو سمعها من امام فافندى قبل ان يسجد سجدة وان  
 افندى بعد ما سجده فان سقطت الركعة لا يجزئ أصلا وان

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

في غير ما سجده خارج الصلوة كما لو لم يقعد ولا تقضى الصلوة خارجا  
 ثلثا ثم شغل في الصلوة واعادها وسجد كقصة عن النخعي وابن ابي  
 الاكبر ثم شغل واعادها بسجدة اخرى ولو كرر مرة واحدة فمجد واحد  
 كقصة سجدة واحدة وان بدلها او اجلس لا وسجد في الثوب الذي  
 والانتقال من عمن الى عمن اخر تبديل ولو تبدل مجلس السجدة  
 الوجه عليه وان اخذ مجلس الثاني وان تبدل مجلس الثالث  
 واحد فجلسه لا وكيفية ان يسجد في الصلاة من كبرتين من غير  
 رفع يده ولا تشهد ولا سلام وكبره ان يقرأ سورة ويقرأ سورة  
 لا تكسبه وتذنب ان يقيم الجعالة او اثنين قبلها واثنى خلفها  
 عن ابن عمر ولقضى **باب السجود** من جاوره سجد معه  
 من جانب آخر وجده من اسر وسقط عنه امام فعد الفرض الرابعي وصار  
 فوضعه فيه كسنتين واكثر في الوسط في السهل في الابل وفي الاقدام  
 وفي النحر عند الريح وفي الجبل ما يتيقن فلو ان السائر ان يقدر ان يسجد  
 صحت واساءه والا فلا يقع ولا يزال على حاله السجدة حتى يرضى وطئته  
 او ينوي سجدة الا فاقته ببلد اخر او قرية وهي خمسة عشر يوما او اكثر  
 ولو نواها برضوعين ككلمة وفي الالهية فيها الا ان يبيت باحدهما  
 وقهر ان نوى ان يبيتها او لم ينو ولا يبيت سنيين وكذا عسكر لو نواها

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة

سجدة  
 في الصلاة



Ex 10

۱۰

جناب الجامعہ ازمی جامعہ للہمانہ

الحكمة  
أصل الحكمة  
والحكمة  
تطلق  
الوقت  
بمخرج  
الحكمة  
شرط وجوبه  
سنة



الحمد  
سبحوه

المسند  
لا يحرق في قطر  
السكنية في القطر

الحمد لله

والله اعلم

في الاحكام المذكورة في الفطر كان في الاصحى خارجا  
العسوة الى اثنتي عشرة يوما بعد كرمه  
الى الثلث بعد تدون الكرامة

عن  
حضرت

والشربين اخرج الى المرقفة  
بمطلوبة وهي المخرج الذي  
شرفت عليه الشمن اي  
الموت . فلا تشبه

تجب صلوة العبد وشرا عليها كشرها لجمعة وجوبا واداء سواها  
اختيارية ونسب في الظاهر ان لكل شئ قبل صلوة يوم الجمعة تسعة  
تفطيات ليس احسن ثياب ويؤذي فطرته ويتوجه الى المصلي  
بجهر بالتكبير طريفة على انها وتقتل ثيابها وفخاسا من ارتفاع  
الشمس قدر رشح او يحسن المذو لهما فصقعا ان يصلي كعتيق ثيابه  
كبيرة الاحرام ثم يثني ثم يركع ثوبا والفاضة وسورة ثم يركع  
ويستجيد ويبدأ فرائضه بالعادة ثم يركع ثمانية ثم آخره للركوع وفيه  
برية في الزاوية وتكتب بوجهه خطين من النوازل احكام الفطرة  
والاخرى ان قامت مع الامام وان منع عندها فربما لم يركع  
صلواته في الثاني والاصح بعده والاصح كالظن ان تجب ثمانية  
الكل ايضا الا ان يصلي ولا يركع فيها في الخمار وجهر بالتكبير فطرين  
الصحة وتكون في الخطبة تكبير الشرب والاجابة ويجوز ناهيها ان  
والثلاث بعدد ويجوز عذر والاجتماع يوم غرة فشيها بالاول  
ليس شيء وتجب تكبير الشرب في غرة يوم العيد العظيم  
بالعصبة فرض ادى كجانه شجيرة وبالا فائدة يجب عند المرأة  
والسافر وعندهما العصر اخر ايام الشرب عن بعض الفضل عليه  
الصلوة في الغيرة عند كل ايام الله الله الله والله اعلم

و بعد از آنکه  
البحر را از طرف  
الاستراطه  
بالمشرف

1091

19

21

الحمد لله

11

五

میں

استعدت عليه وندد احد ولا يتركه المؤمن ان ترك امامه **باب اصول الخوف**  
 ان استند الخوف مرعدة اوسع جعل الاطمان بصفة بانها بالعدوة  
 وصلى بصفة كعدة ان كان مسافرا او في الفجر وكثيرون ان كان  
 مقبلا او في المغرب وضعت يده الى العدوة وجاءت تلك **صفة**  
 بهم فابقى وسلم صدره وذهبوا الى العدوة وجاءت الطائفة الاولى  
 وانما بلا فارة ثم الطائفة الاخرى وانما بلا فارة وطلبها المشي  
 الى الكروب والمعاينة وان استند الخوف وعجزوا عن الصلوة  
 بهذه الصفة صلوا وحدا ربك يا مؤمن الاتي جمعة قد روا  
 الشيخ واثن النوبة ولا تجوز بانها ضرعة وابو يوسف لا  
 يجزئ بعد النبي صلعم **باب اجتناب رُبُوحه المحضرة القبلة**  
 لا يشرع للاميين واخبره الاستلقاء وطقن الشهادة فاذا مات  
 والواجبة وضعا عن يمينه وتحت يمينه واذا ارادوا  
 سلكوا فضع عن يمينه وتحت يمينه وتحت يمينه وتحت يمينه  
 مضطضا واستنفا ونفس على السبيل وخرج من احسن وجه  
 الا ان قاله افع ونفس رائحة الجسد على وجهه عن يمينه ونفس  
 على الماء الى الخوف منه ثم على يمينه لذلك ثم جلس استندا  
 على يمينه يرفق فان خرج من مشي على يمينه ولا يجوز غلته ولا يتركه

بسم الله الرحمن الرحيم



ويشغف شوقه ويجعل الحسد طعنه عليه ولحمته والكافور عروسه  
ولا يبرح شوقه ولحمته ولا يقص ظفروه وشعره ولا يجنح ثم يفتنه  
لغيره من جنس فتيص وهو من المكسب لا القدم وازار ولقائه وها  
من القرن الى القدم واخص بعض المناجيز العائمة وكفاية ازار  
ولقائه وسنة كفن المرأة ورج وخمار وازار ولقائه وخرقة نظف  
على شيعها وكفاية ازار وخمار ولقائه وعند الضرورة يكفي الوضوء  
ولا يقتصر عليه بلا ضرورة وسحب الاطش ولا يكتفى بالانما  
للبس حائل حيوته ويحذر الكفان ويترقب ان يبرج فيها ويط  
اللقائه ثم الازار عليها ثم يقص ويوضع على الازار ثم يلف الازار  
من قبل يساره ثم من عنقه ثم اللقائه كذلك والمرأة تلبس الدرع  
ويجعل شعرها منقبضين على صدرها فوقه ثم يحارون في ذلك تحت  
اللقائه ويعقد الكفان ان خيف ان يشتر **فصل** الصلوة عليه  
فرض كفاية وشروطها اسلام الميت وطهارته واولي النكاح المقدم  
فيها السلطان ثم القاضي ثم امام اهل ثم الولي الاقرب فالاقرب  
ان كانا بائنا يقدم على الابن والولي ان يازن غيره فان حضر غيره  
من غير ان يازن اعم والولي الاقرب ولا يصلي غير الولي بعد  
صلوته وان دفن بلا سوة صلى على قبره ما لم يظن تقصير فيقوم ثم يقرأ

سنة كل رجل

سنة كل رجل

سنة كل رجل

سنة كل رجل

سنة كل رجل

سنة كل رجل

سنة كل رجل

سنة كل رجل

سنة كل رجل

الصدر

الصدر لا يصل والمرأة وكبير كبره في شئ عقيبها ثم ثابته ليصل على الميت  
صلعم بعد ما تم ثابته بعد نفسه وكسبت وللبس بعد ما تم البتة  
وسبق عقيبها فان كبره لا يبايع ولا قرأ فيها ولا شتمه ولا رفع  
يد الا في اللك ولا يستغفر لعصى ويعزل اللهم اجعل من فظا اللهم  
اجعل من اجرا ووضعا واجعل لنا شافعا مشفعا ومن لي بعقبه  
الامام لا يكبره غيره الا في كبرته وقال ابو يوسف وكبيره ولا  
يتنظر كركان حاضرا حال الخيعة ولا يجوز ان يخطبنا ونكره  
في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجا فتمت  
الشيخ والاصغر عرضوه وخراب ومن استهل بعد الولادة بشر  
ومني قبل عليه والاصل في الخمار وارجح وخرقة ولا يصلي عليه ولو  
يحيى حتى مع احد ابويه لا يصل عليه الا ان سلم احدهما او سلم  
يوعى فلا اول لب احداهما مع ولو لم يمسك قب كافر  
فصل غسل النجاسة والغد وخرقة والعاءة في خرفة او دابة الاصل  
وبينه وسن فرجل اربعة اربعة وان تبدل فيضع مقدما  
على يمينه ثم موضعا ثم مقدما على يساره ثم موضعا ويسمعو به  
دون الخشب والمشرطها الفضل واذا غسلوا الرجل ذكره اكل  
قبل جنبه عن الاضاف ويجوز الغيرة ويجوز الميت فيمن

دعاء  
ان كان  
ميتا



القبلة ويقول ويضع يمينه على منتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبره  
لا الرجل ويوجه القبلة وتصل العدة ويسوي عليه اللبن أو  
ويكره الأجر والخشب ويحال الزرابي ويتم القبر ولا يرفع ويكره  
بناءؤه بخص والأجر والخشب ولا يرفق انسان فرفق الأضرحة  
ولا يخرج من القبر الا ان يكون الارض مقصورة ويكره وفي القبر  
والخمس والنوم عليه والصلاة عشرة **باب التسمية** يوسن  
صل الحرب والبقى او قطع الطريق او وجه في الموكلة به او شروقه  
سلم ظلي ولم يجب بقدره في القبر ويصلي عليه ولا يلبس  
برمه ونيابها الا ما ليس من جنس الكفن كالقرو والكسوة والخشب  
والسلاح ويزاد ويخص جراحه كقبر السنة وان كان صاحبها  
او جرحا او حيا ايضا او نسا ينجس خلافا لما في قبيل ان ينجس  
ولم يعلم في قبيل على الظلم وكذا ان ارثت بان كل او شرب  
او شرب او اوج او اشربى او عاش اكثر من يومه عند قبره  
خلافا لما في بعض عليه وثبت صلوة وهو يقبل او آو منه خيمة او قمل  
من الموكلة عبا او اوسى مطلقا عنه الى يوسف وقال محمد ان  
اوسى ابراهيم اوسى لا ينجس ومن قبل محمد او قصاص غسل  
عليه ومن قبل سفيان او قطع طريق غسل ولا ينجس عليه وليس لابل

منه في القبر  
منه في القبر  
منه في القبر

باب التسمية  
باب التسمية  
باب التسمية

منه في القبر  
منه في القبر  
منه في القبر

الفضا

ايضا ويصلي من مائة من نفسه خلافا لابي يوسف **باب الصلاة**  
**في القبر** مع فيها الغرض والغسل ومن جعل فيها طهارة الاطراف  
جاز ولو الى وجهه لا يجزئ وكذا ان ينجس وجهه الى وجهه ولو خلعها  
حولها وهو فيها جاز وان كان خارجا جازت صلوة من  
اقرب الجاهل منه ان لم يكن فرجانه وبجوار الصلوة فوفاؤه  
**كتاب الزكاة** من يملك جزء من المال معين شرعا كان  
فليس عليه زكاة ولا اولاده مع قطع المنفعة عن الثمن من كل  
وجه لند تجا وشروط وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرية  
ومالك نصا حولي فارغ عن الدين وحاجته الى العينة نام  
ولو نقد بر ملكا تاما فلا تجب عليه زكاة ولا زكاة  
ولا مديون مطالب من العبد فرقة روية ولا فرمال فصار  
وهو المنفق والى طاعة البحر والمغصوب لا يبيته عليه ومدة ذون  
في تربة نسي مكانه وما اخذ مصادرة ودين كان في جرد ولا  
بيته عليه بخلاف دين عرقه على او عرقه او عرقه او عرقه  
بيته او عرقه فاحض خلافا لما في المغصوب بخلاف ما في ذون  
ونسي مكانه وفر المدة ذون الا في اكله اختلاف ودين  
الدين عند قبضته فنجوب مال التجارة عنه قبض اربعين

باب الصلاة  
باب الصلاة

باب الصلاة  
باب الصلاة

باب الصلاة  
باب الصلاة

باب الصلاة  
باب الصلاة

باب الصلاة  
باب الصلاة

باب الصلاة  
باب الصلاة



شراود  
نتمه متفاز  
للدار

حسن بن علی در یوم  
در نماز او گفت  
لغو نماز

موسم

کتابخانه

و

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

ورد مع ضم  
فقد ورد

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

مس

تأخذ

مدرسه

[illegible]



ومن اجل تمامه ان يقع مال القضاة ولم يجد قهرا ما يخذون منها  
 وان علم اخذته كمن ان اخذوا الكل لا يخذوا بل ترك قهرا  
 يتخذ ما منه وان كانوا لا يخذون شيئا لا يخذ منهم شيئا ولا  
 الشغل وان اقر بان فريضة ما يكتل النصاب ويقبل قول من انكر  
 تمام احوال والغرض من الدين اداوى الا ان يفسد الفقهاء المص  
 في غير السوابق او الاداء الا ان يخذوا وجدها عشرة اجزاء خمسة ولا  
 يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في ادائه بنفسه خارج المص ولا في السليم  
 ولو في المص وما قبل في السليم قبل من الذي لا من احوال الا قوله  
 لا منه هي ام ولدي وان تركوني انا باني من مفضل قول فان  
 بعد عوده الى داره عشرة ابناء والا فلا وعشرة فية اخر لا فية اخر  
 وعند يوسف ان من بينهما معا يفرقها ولا بعشر مال تركت  
 المص ولا يفرقها ولا معايرة ولا كتب ما دون الا ان كان لا  
 ويركبه ويحتمل ولا من تركها اخرج فية عشرة ابناء **باب**  
**الركا** في تسليم اذني وجدها عشرين ذهب ارضية او حديد  
 رصاص او نحاس فراض غير اخرج اخذ منه خمسة والباقي له  
 ان لم تكن الارض مملوكة والا فلا كلها وما جده احوال فكل في  
 وان وجدها فراض لا يفرقها الا ان كان مملوكة او فراضا وان

في قول  
 في قول

في قول  
 في قول

في قول

وجدها من جهالة الاسلام فهو كالقطعة وما في علمه الكفر خمس  
 وبما قبله ان كانت ارضه غير مملوكة وان كانت مملوكة فكل  
 عند يوسف وعندها يفرقها وان كان الفاضل علم والاطلا  
 فقه ما كتب عرف الحاضر الاسلام وما شئت بغير يفرقها في  
 قضاة المذهب وقبل سلا ميا فراضا من ماضى او احسن ان  
 فوجدها فيها ركا ان كان له وان وجدها فراضا ركا  
 ما كلها وان وجدها ركا ركا مملوكة فراضا مملوكة غير مملوكة  
 له ولا خمس فراضا فراضا ووجدها فراضا فراضا فراضا  
 وغيره وعنده يوسف ان يفرقها **باب** ركا او اخرج فية خمسة  
 السبعة او خمس سجا او اخذ منه فراضا او اكثر فلا شرط  
 ركا وعندها ما يجب في سنة او اخرج خمسة او من اخرج  
 ستون صاعا وما لا يفرقها فاضا او اخرج فية خمسة او من  
 اولى ما يفرقها عند يوسف وعندها او اخرج فية خمسة او من  
 اعلى ما يفرقها فراضا فراضا فراضا فراضا فراضا  
 امنا ولا شيء فراضا فراضا فراضا فراضا فراضا  
 وفي ما سبق يفرقها او ركا او ركا فراضا فراضا فراضا  
 الفرض والفضل العشرة فل او كذا اذا اخذ من قبل او ارض عشرة

في قول

في قول

في قول  
 في قول

في قول



عشر عشره  
والا فخره  
ورس

وعشره اربعه عشره اربعه عشره سنة وثلثون وثلثون  
ابو يوسف اربعه عشره وثلثون وثلثون وثلثون  
وعشره عشره واحد ان كان اشتراها مسلم ولو اشتراها من ذمي  
أخذ منه العشران وكذا لو اشتراها من مسلم او مسلم هو خلافا لالا  
يوسف وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
وفي عشره مسلم فعليه اخراج وعشره عشره عشره وثلثون  
منه مسلم شفعه او ردت على البائع لثا والبائع على العشره وثلثون  
جعلت لبيد ما خراج ان كانت لذي اوسم سقايا ما به وان  
سقايا ما به العشره فعشره وثلثون في الدار ولو لدني وما لهما والعشره  
عشره وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
والعشره عشره لادوسف خلافا لغيره ليس في غير او فقط  
فراض عشره عشره وان كانت فراض خراج ففي حريمها الصالح  
للازاعه اخراج لافها ولا يخرج عشره وثلثون فراض واحدة  
**باب الصدقه** هو الفقير وهو من لم يملك ثوبا ولا بيتا ولا ماله ولا  
من لا شيء له وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
يحتاج فركت فربه ومديون لا يملك لثا ولا ماله ولا شيء له  
ومنقطع الثاوات عشره لادوسف وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون

حسين

الشيخ

صدقه

ومن مال له وثلثون لادوسف ويجوز دفع الصدقه الكافيه اليه بعينه  
لبيد يجرى لثا وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
وفي وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
او لثا وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
من مال يجرى لثا وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
كان على ما عليها في ثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
الاصله وان على الوضوء وان مضى او زوجته وكذا لا يخرج الى غيرها  
خلافا لهما ولا الى غيرها او مكاتبه او مديونه او امه وكذا يخرج  
المخوق لخصه خلافا لهما ولو دفع اليه ثلثه مخرجها ثبات انه في  
او ياتي او كافرا او ابوه او ابنته اجزا خلافا لابي يوسف ولو بان  
انه يجرى او مكاتبه لا يخرج ويترك دفع ما في غير السؤال يؤمنه  
وكذا دفع لثا او اكثره الفقير غير مديون ولثا لادوسف  
الا الى قريبه او حرمه من ماله ولا يملك من ماله فركت يؤمنه  
**باب صدقه الخط** هي الحجة على المسلم الا لا يملك لثا  
فصل على حواشي القديسه وان لم يكن لها بيتا ولا ماله ولا شيء له  
الا فخره عشره وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون  
مديونه وامه وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون وثلثون



قال الامام في هذه الصفة ان يصليها في  
 اخوته ثم اتقاه ثم اخاله ثم ذكر الامام  
 ثم جبراه ثم اعلا سكتة ثم اعلا صخرة ثم  
 ملك بجمع واحد الركوة  
 صفة النظر ينبغي ان يكون النظر اوله اذا  
 كان موطئا فيشترى من الاشياء بالخطه كما  
 يشترى من البراهم او كان في وقت الصلاة  
 من الصلاة في صفة النظر

والاصفة النظر في الركوة ثم يصرف في  
 الاخرة في صفة النظر في الركوة ثم  
 في الصواب

وان اعطى فواء اهل الزينة جاره وقوا المسلمين  
 اوله لان الصلوات بها يعرف اول الفجر ثم يصلي  
 فصل الا ان اعطاه المسلم اوله كونه في البيت  
 قال ابو يوسف لا يجوز الصلوات الا اهل الذم فيها  
 على الركوة في جنب الصلوات

الطفل والمجنون كالطفل ولا يحسن كتابته ولا يحسن عبده للجماعة ولا  
 عن عبدا بين الا بعد عوده ولا عن عبدا بين اثنين عن عبدا  
 يجب على كل فطر ما يفتقره من زرع دون الاشغال ولو شرب  
 شيئا فحسب من قدر الكفاية ويجب على كل فطر من بيت  
 فيه او بعدة مسلم او ولد بعدة لا يجب فطره وصح في بيتها بالار  
 من مدة ومدة ونسب اخرها قبل صلاة العيد والاشغال  
 بالخير وهي نصف صاع من زرع او دققة او سولقة او صاع من تمر  
 او شعير والزبيب كالتمر وعند ما كان شعيرة وهو راى المحسن على الامام  
 والصاع ما يسع ثمانية ارطال بالوفاقي منه نحو خمس او ثلث وعند  
 يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل ولو وقع منوى بربع خلتا  
 لمحذوفه في مكان تشتري به الاشياء فيه فضل وعند ابي  
 الدائم فضل **كتاب الصوم** هو ترك الاكل والشرب والوطئ  
 من الفجر الى الغروب مع نية فيه احد وهو مسلم بالغ عاقل من  
 جنس فطيس وصوم رمضان فريضة عن كل مسلم مكلف اذا  
 كان في طهر من غير علة العذر او علة مؤقتة  
 او قضاء وصوم المندوب والكفارة واجب وغير ذلك فقل  
 العبد من واجبات التشرع حرام ويجوز اداء رمضان والنية للمعتق  
 نية في الليل والليل نصف النهار لا عند فرائضه ويطحن

هذا اذا لم يكن  
 جنتا معا  
 او لو كانت  
 او وقت لا يربط  
 او بعدا كمن  
 من بيتها  
 بالار

من الفجر الى الغروب  
 من الفجر الى الغروب  
 من الفجر الى الغروب

نية الفطر وصوم رمضان نية واجب اخر للصحيح المقيم لا العبد  
 بل عاقبانه ولو نوى المريض والمسافر نية واجبا اخر وقع عما نوى  
 وعند ما عن رمضان والفطر كل يجوز نية قبل نصف النهار فصلا  
 والنذر المطلق والكفارات لا تقع الا بنية معينة في الليل وثبت  
 رمضان بروية فعاله او بعد شعيرة ثنتين والاصح يوم السبت  
 الا لظنعا ويحتاج ان وافق صوما بقاءه والا فهو منقض  
 ويقطع عنهم بعد نصف النهار وكذا صومه عن رمضان او عن حبيب  
 اخر وكذا ان نوى ان كان رمضان فعنه والا فحق ان  
 وجب اخر وصح في كل من رمضان ان ثبت والا فانوى  
 ان حرم وفطر ان رد وان قال ان كان رمضان فاما لم  
 عنه والا فلا يصح ولو ثبت رمضان فلا يصح صوما واذا كان  
 بالاعتذار قبل ففصال رمضان فغير عدل ولو عذر ادا حتى وجدوا  
 ففرض تاب ولا يشترط لفظ الشهادة وفهلال الفطر ودى  
 اتجه شهادة حرمين او حرمين بشرط العدالة ولفظ الشهادة  
 لا الدعوى وان لم يكن بالاعتذار فلا يجب لكل من عجز عن شريع  
 العبد بغيرهم وفروا به كمن في ثنتين وقال الطحاوي كمن يوافق  
 جاز من خارج البلد او كان غير مكان من منع ولو صوما ثنتين







فلا لزوم بان يخرج به صحت الصوم كالصوم وفدية كل صورة الصوم  
 يوم هو الصحيح ولا الصوم عنه ولا يتي والقضاء رمضان ان شاء  
 فزقه وان شاء ما لمعه فان اخرجه حتى جاء آخره قدم الا اذا تم نفي  
 ولا فدية عليه والشيخ العاني اذا خرج عن الصوم بفطر لغيره كل يوم  
 كالقطرة وان قدر بعد ذلك انما القضاء وحاصل او صرع فحلت  
 عن نفسه او ولدها ففطر ونفسي ملا فدية ويلزم صوم مثل شرع  
 فيه الا في الآباء المصيبة ولا يباح للفطر بلا فدية ورواية ويجاب  
 بعد الضمانه ويلزم القضاء وان فطر ولو نوى الب فالفطر  
 ثم اقام ونوى الصوم ففطر صح ويكره ذلك ان كانا فمضيا  
 كما يلزم مقيما سائر فريوم منه لكن لو فطر فلا كفارة فيها ومن اعني  
 عليه ما ما قضاهما الا بواحدة فيه او فدية ولو جاز كل مضيا  
 لا يفتني وان افاق سنة منه ففتني فانصت سواء بين مجونا او  
 عرض له بعد فطر الرواية ولو لم يصح او سلم كافر او اقام  
 منافرا وظهر جاف فريوم من مضيا لزمه امساك بقية يومه  
 ولا يلزم الاولين قضاء بخلاف الآخرين **فصل** في الصوم  
 يروي العيد واجام الشترين صبح واقطر نفسي وكذا الوتد الصوم سنة  
 بفطر هذه الآيات واجتنبها ولا تمهدة لوصاها ثم ان نوى التندر

فقط او نواه ونوى ان لا يكون بيننا او لم يتوشا كان نذر  
 وان نوى العيين وان لا يكون نذرا كان بيننا فحسب فحسب فقط  
 كفارة اليدين لا القضاء وان نواهها او اليدين فقط كان نذرا  
 فيجوز القضاء والكفارة ان فطر وعند ابو يوسف نذر في الاول <sup>لنوى</sup>  
 في الثاني ولا يكره اتباع الفطر بصوم سنة من شوال ونظر فيها  
 البعد من الكراهة والتمس بالنصاري **باب** **الانكح** بيوسته  
 موكدة ويجب بالنذر وهو اللبث في مسجد من غير طهارة مع الزينة واقتر  
 يوم عند الامام واكثره عند ابو يوسف وعامة عند محمد والصوم  
 في الاغنياء الواجب وكذا في الفطر في رواية والمرأة تفكف  
 في مسجد بيتها ولا يخرج المكلف الا لاجبة الا انكح او اجبة فزوت  
 يد كفا مع منها ولا يلبث في اجتماع اكثر من ذلك فان لم يلبث  
 فلا فاق فان خرج سنة بلا عذر فسد وعندهما لا يشد ما لم يكن  
 اكثر اليوم واكثر وشربه ونومه فيه ويكره له ان يبيع ويبيع فيه  
 بلا حصار السبعة ولا يجوز لغيره ويكره عليه لو طي وودو عليه  
 بيطليه ولو ناسيا او فرط الليل والنفس والقبلة والوطي وغيره  
 فوج ايضا ان نزل والا فلا ويكره له التحدث والكلام الا بغير  
 ومن نذر اعتكاف آيام لزمته بياها وان نذر بيوستين



والمؤمنين من الجن  
وليس مذهب

3



والعمل أشد اليأس فوسط ومقابلة عدوه وكثرة البنية رافعا كما  
صوت غيب الصلوة وكما خلا شرفا وحيط وأدباً وألقى ركبا  
وبالاحكام **فصل** فاذا دخل مكة ابتداء بالسيح فادع ابن  
البيت كبره وصل وابتهل بالبحر الا وهو كان مستقبلا وكبره وصل رافعا  
بديه كالصدرة وقبلة ان استطاع من غير ابتداء او ابتداء وثنية  
شبا فزده وقبلة او بشير اليه مستقبلا ككبره وصل فاحمد الله  
ومصليا على النبي صلعم وابتهل آخرة من ثنية مما على الباب قد  
انطلق ردة بان جعل تحت انبساط الامم والقي حرفة عن كفة الاسير  
ويجوز طوافه ورايا خطيم سبعة اشواط برسل في الثلثة الاول منها  
ويشرف الباقي على هيبته ويسلم اجمع كما تراه ويختم طوافه بالاسلام  
واسلام الركن الثاني كما تراه من غير نصير كعبتين عند المقام او  
حيث تيسر من الحجج وهما واجبت بعد كل شئ من هذا طواف  
القدوم وهو سنة لعلم التيمم بمكة ثم يعود ويسلم اجمع ويختم له  
الصفا بقصصه عليه يستقبل البيت وكبيره يصل واصلا على رتبة  
صلعم رافعا بديه للادعاء ويدعو بما شاء ثم يخبط حول المروة وثنية على  
بمثل فاذا بلغ بطن الوادي بين البنتين الاخرة من سبع حتى كاد بها  
ويغيب عن المروة كعبته عن الصفا وهذا شوط في سبعينها سبعة شواط

يبدأ

يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم مكانه ثم يخطو بالبيت نظلا  
ما راوفا اذا كان اليوم السابع من ذي الحجة خطب الامام خطبة  
يعلن فيها الناس فيها الناس وكذا الخطب في السبع بعرفات  
وفراخا في شرمي فاذا صلى الفجر يوم الزوية خرج الامم فيقيم  
الصلوة فجر يوم عرفة ثم توجه العرفات فاذا زالت الشمس  
خطب الامام خطبتين كالحجعة وقدم فيها الناس وصلى بعد الخطبة  
بالناس الظهر والعصر فاباؤن واما من دخل مكة فصلاهما  
مع الامام خلفا لهما وكونه فيهما فيمضي فكبسا مع الامام في  
اقبل وهو السنة وتبجيل الرحمة وعرفات كلها منقذ الا  
يطلع عرفة ويستقبل القبلة رافعا بديه بسطاحا ما مكبرا الصلوات  
مصليا على النبي صلعم واما حجة بجهنم ويقف الناس وراء  
الامام بقرب يستقبل من سبعين لقوله ثم يقضي من بعد العروة  
المرزولة ويترك بقرب جبل فروع ليصلي المغرب والعشا باذان  
واقامة ومن صبر المغرب في الطريق او بعرفات فعليه ان يخطو  
مالم يطلع الفجر خلفا لابي يوسف ويبيت بمزولة فاذا طلع الفجر  
صلى بغير نس ووقف بالمشركم وصنع كما فزعة ومزولة كلها  
موقت الا وادي حنيفة فاذا استقرت قبل طلوع الشمس فليد

فصل في طواف مكة



هذا رمي حرة العقبه من طين الوادي سبع حصيات كالحصى الخفيف  
 كبر مع كل حصاة ويطلع النبية باولها ولا يقف عندها ثم يرمى بها  
 الحب ثم يجان ويؤاخذ من اوتقصر وقد قل لي غير الحب ثم يذهب  
 من يومه والعذاب بعد الامانة فيطوف الزبارة بلا رسل ولا يمين  
 كان قد فعلها والا رسل فيه وتعي بعده وقد قل الحب وودنه  
 بعد طلع في الغد وهو فيه نفس وكرة فاحبه عن ايام الغد ثم يعود  
 الا ان يرمى بها الحب في اليوم الثاني بعد الزوال بعد ما ياتي في  
 المسبح فيرمي بها سبع حصيات كبر مع كل حصاة ويقف عندها ويؤاخذ  
 ثم ياتي بلبها كذلك ثم يرمى العقبه كذلك الا انه لا يقف عندها  
 ثم يقف في اليوم الثالث كذلك ثم ان شاء الله الامانة وله ذلك  
 قبل طلع في اليوم الرابع لا بعد رمي وان شاء الله ان يرمى كما  
 تقدم وهو حب وان رى في قبل الزوال جاز خلافا لهما جاز  
 الرمي واليكما ولا خلاف افضل في حرة العقبه وببيت ليلاني  
 الرمي حتى ذكره تقدم فله الامانة بين فقه فاذا انقضى الزمان  
 بالحب في الساعه فاذا اراد الطلق غصا على الصدر سبعة  
 اشواط بلا رسل ولا شئ وهو واجب الا ان المقدم كمل ثم يرمى  
 من يرمي ويترتب ثم ياتي بالبس ويقبل العقبه ويقف صدره ويطبق

في حرة العقبه

رده الا ان من القدر من الباب والجر الاسود وتثبت بالحب  
 الكعبه ساعه ويؤاخذ بها ويرمى بها سبع حصيات كالحصى الخفيف  
 ان لم يرمي في اليوم ساعه وتوجه الى فقه ووقفت بها ساعه فيطوف  
 القدوم ولا شئ عليه لانه قد رضى فقف او اجاز بعد ساعه ما بعد  
 الزوال الشمس من يوم غره وطلع الفجر من يوم الفجر فدارك الحب  
 ولو تاملنا او شئ عليه اول نهارها غره ومن فاته ذلك فقد فاته الحب  
 فيطوف ويسعى ويحلق ويقف من قابل للادم عليه ولو امر فقيه  
 ان يخرج عنده عند غايه ففعل صح وكذا ان قبل نهار خلافا لهما  
 والمرأة فجميع ذلك كالرجل الا انها تكتشف وجهها لاراسها  
 ولو سكت عن وجهها شتا وجنته جاز ولا تجز بالنبية ولا رسل  
 والاسعى من المسلمين ولا يحلق بل تقصر ونفس الحظ ولا تقرب الحب  
 اذا كان عنده رجال ولو جنت عند الاحرام غشت ذات  
 الحجج الماسك الا الطواف وان كانت بعد طواف الزبارة  
 سقط عنها طواف الصدر ولا شئ عليها لانه كما يسقط عن الغام  
 بكلمة ولو بعد الفجر عند الزبارة سقط عنه حرمه لا سقط بالانابة  
 بعده ومن قد بدت يطلع او تدر او حرمه يصير وكجوه وتوجه بها  
 يرمى بها سبع حصيات وان لم يلبس فان لبس بها ثم توجه فلا شئ



بمحرمها الا فرقة المنة فان جعلها او شرفها او قد شاة لا يكون  
 محرمها واليه من الابل والبقر **باب الفان** الفان الفصل  
 مطلق وهو ان يزل بالجرة والنج معاصر الميعات ويقول بعد  
 العدة القوم الى اربعين والجرة ينسبها الى قبلها متى ما زاد  
 ملكه ابتداء نطق للجرة وحي ثم طاف بالخطاف القدم وكر  
 فلو طاف بها لولدين حتى يمين جاز واسباء ثم يخرج كما ذكرنا  
 من جرة العدة يوم النحر ويوم الفان شاة او بدنة او شاة  
 فان يخرج عن صم ثلثة ايام قبل يوم النحر والفضل يكون اخرها يوم  
 عرفة وسبعة اذ افترغ ولو ملكه فان لم يملك ثلثة قبل يوم النحر  
 فقبل الدم وان وقف الفان بجرته قبل طواف للجرة ففقدتها  
 فعليه دم لرفضها وبقضها وسقط عنه دم الفان والتمتع ففضل من  
 الافراد وهو ان ياتي بالجرة فترشها ثم يخرج عامه فيخرج بها  
 من الميعات ويلتزم بها حتى يخرج منها ان لم يزل يدي  
 ويقطع النية باول الطواف ثم يخرج من الحرم يوم النحر وتوبة  
 افضل ويخرج ويخرج كالقارن فان خرج فكذلك وجاز صوم الثانية  
 قبل طوافها ولو فرغ من ابد الاحرام بها لقبله فان شاء سوت الحدي  
 وهو افضل احرم وساقه وهو اولى بمنزلة وان كان برة فاقبها

بركاة او تصح هو اولى من الجبل والاشجار جازية عندهما وهو من  
 سناها من الايسر وهو الاستسقاء بعد الصلوة والسلام او من  
 الابين وبكره عنده الامام ثم يخرج كما تقدم ولا يجزى بغيره  
 فان اذن يوم النحر حل من احرامه ولا تقبض ولا فان اذن بركاة  
 هو من الميعات فان شاء والتمتع الا بعد الجرة ولم يكن ساقا  
 الحدي المطلق فمعه وان كان قد ساقه لا يوسط طواف للجرة قبل  
 الشاة يخرج من اربعة وان لم يجد وقطعها وجوز كان منها وان كان  
 طاف اربعة فلا ولو اخره في اخره اربع وحل وانما بركاة وجوز  
 صحت منه وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح عندهما ولو افسد عثرته  
 وانما ببصرة وقضاها بوجع لا يصح منه الا ان يعود الى اصل ثم  
 ياتي بها وعندهما يصح وان لم يجد وان بقي بعد الافاس بركاة  
 وقطر وجوز من غير عود لا يصح منه الا ان افسد المنة من  
 او جبه مصرفه وسقط عنه دم التمتع ومن منع لضعف الحجية عن  
 دم المنة **باب الجنان** ان يلبس الحرم عنده الزينة وم  
 وكذا الواو من زينة وعندهما صدقة ولو خضب راسه بجنابة  
 او ستره بوجاهة كالماء الغدير وكذا الويسر خطا بوجاهة كالماء  
 حلق بريق راسه او جبهته او خلق رقبته او اظفاره او احدتها او فمها



اولاد البطية

منه في تحكما ابداعه بطورها وان طوافها نفعيه بمنه والافضل  
ان يعيده ما دم بمكة ويسقط الدم ولو طاف الصعد طاهرا في  
احزابهم الشنيعة بعد طواف الكعبة حتى نفعيه دم ولو كان  
بعد طواف لجنتها فذل وعندهما دم فقط ايضا وان طاف  
بعونه وسمى تحمنا يعيده ما دام في الجبل ولو بعد بها فعليه دم  
والاشي اوعا والطواف فقط هو الصعيح وان جامع العجم فمراجه  
السبيلين قبل الوقت بعونه ولو ناسبا فمراجه وخلفه فمراجه  
وعليه دم وليس عليه ان يغتفر عن وجته في الغضا وان جامع  
بعد الوقت قبل الحق الا انه وعليه بمنه ولو بعد الحق قبل  
طواف الزيارة فعليه دم وكذا الوضوء والسجدة وان لم يزل  
وكذا الرجوع في غزاة قبل طواف الكعبة فمراجه وقضايا وان  
بد طواف الكعبة ثم الدم والنافه والاشي ان اشره نظر  
ولوا في فرج وان اخر الحق او طواف الزيارة عن ايام التوبة  
دم خلافا لها وكذا اختلف لواخر الرمي او دم تسكع تسكع  
بهوشه وان حلق فمراجه الدم لم يجر اذ عهدهم خلافا لابي بوب  
فلما عا المعصية بعد وجبة فمراجه فاما اجماعا ولو حلق الفان  
قبل الذبح لم يردان وعندهما دم والدم حيث نكر شاة نجى



في الاضحية والصدقة ما يخرج في **نفس** ان ينزل  
 صيد اول عليه من قبل فصيد الجوار وهو في الصيد بقوله  
 من موضع نزل او في موضع من ان لم يكن له فيه قيمة ثم ان  
 شاة اشترى بها ما ان يثبت فذلك الجوزم وان شاة اشترى  
 بها طعاما فنصفه على كل فقير نصف صاع ثم اوصاع ثم اوصاع  
 لا اقل وان شاة صاع من طعام كل فقير يوزن فان فضل اقل طعام  
 فقير نصف صاع او صاع منه يوما كاملا وعند جرح الجوار فصيد  
 في الاضحية فيما لا يظفر في الضحية وفي الضحية شاة وفي الاربعين  
 وفي البرية جفزة وفي النعانة برنة وفي حمار الجرش بقرة وما لا يطالب  
 فلهذه العادة والنعاني والعايد والبدني في ذلك سواء وان  
 جرح الصيد او قطع عضوه او نطق شوه ضمن ناقص في قيمته وان  
 نطق ريشه او قطع فؤاده فخرج من حيز الاشباع فصيد فيه كالكاة  
 وان طلبة فقيمة لينة وان كسر طلبة فقيمة البعير وان جرح طلبة  
 فخرج من حيز فقيمة الفرج ولا شيء بقدر غاب وجذاة وذبيب  
 وحيدة وعقرب وقارة وكلب عذرة وبويض ونمل وبرغوث  
 وقراد وكثافة وان قتل قملة او جرادة نصف ما شاء وقرعة  
 خير من جرادة ولا يجازى في شاة من قبل السبع وان حصل ثلاثي قبل

وان

وان قطع الجوزم او قبل الصيد فصيد الجوار وهو في شاة  
 وبغير ذبحه او ذبحه على صيد كات وصيد الجوار ذبحه على سرور  
 وعلى صائين ولو ذبح صيد فهو ميتة ولو اكل ميتة فصيد فيه ما  
 اكل مع الجوار بخلاف لحم اخر اكل منه ويجزى لحم لحم صيد  
 حلال ويجوز ان لم يدله عليه ولا امره بصيده ولا عانه ومن دخل  
 الحرم وفر فيه صيد فصيد ارسله فان لم يزل السبع ان كان باقيا  
 وان مات لم يذبحه ومن اكرم وفر فيه او ذبحه فصيد لا  
 يلزم ارسله وان اخذ حلال صيدا ثم اكرم فارسله احد من المسلمين  
 يتكلم ما اخذه فحرم فان قتل ما اخذه الحرم فحرم اخره فحرم  
 اخذه علفا فانه وان قتل اكمل صيد الحرم فصيد فيه وان طلبة  
 فقيمة لينة ومن قطع شيش الحرم او شجرة غير منبته ولا اقماع  
 الناس ضمن فقيمة الاضحية والصدقة من قبل فقيمة الاربعية  
 ولا يجوز الصوم وحرم سبي شبيهة ونطحة الا اذا جرح وكل ما  
 على المفرد دم عليه غير العارل به دمان الا ان يجاوز البقاع  
 غير الحرم وان قتل دمان صيدا فعكر كل منها جزا كامل وان قتل  
 حلالا صيدا فحرم فصيدا جزا واحد وكل من سب الحرم الصيد لئلا  
 ومن اخرج طلبة الحرم فولدت وما تافضتها وان اوى جزا بها



ثم دلت لا يضمن الولد **باب جواز البهائم** كمن جاز البهائم  
غير حرم ثم احرمت له دم فان عا د البهائم ما حلت سقط وعندها  
يسقط بعوده محرما وان لم يلبس وان عا قبل ان يحرم ثم  
سقط وكذا لو احرمت بعوده ثم افسد با وقضاها وان عا وبعده  
في الطواف لا يسقط وان دخل كونه البهائم لما حله فله دخول  
مكة غير حرم ومباعدة البهائم ومن اجل مكة بها احرام لم يرد حج  
او عرفة فلو عا د واحرم حج الاسلام فزعمه سقط ما لم يرد دخول  
مكة ايضا وان حج عا د لا يسقط وان جاز منى او منى لحرم  
غير حرم فهو كمن جاز البهائم ووقوفه كطوافه **باب احكامه**  
**الاحكام** **باب احكامه** منى خلاف لعوده سقط فاحرم الحج لنفسه وعليه  
دم وقضا حج وعرفة فلو اتمها مع وعليه دم ومن احرم حج ثم حج  
يوم الفجر فان كان قد حلق في الاول لزمه ان ياتي ولادام عا د الا  
لزمه وعليه دم سواء قصر بعد احرام انك اول يقصر وعندها ان لم  
يقصر فلا دم عليه ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى  
لزمه دم ولو احرمت افا في حج ثم بعة لزمه فان فقه بغيره قبل  
اقفال التوبة فقد فتنها الا لو توجبه ولم يقف فان احرمت بها  
بعد طواف الحج نذبت **باب احكامه** وعليه دم فان قصر عليها مع

دارمه

ولزمه دم وهو دم جبر في الصحيح وان حصل احتاج بعوده يوم الفجر والى  
الركبتين لزمته فتنها وقضاها بدم فان قضى عليها مع وعليه دم  
ومن فاته الحج فاحرم حج او عرفة لزمته الرضخ والقضاء والدم **باب**  
**الاحكام** **باب احكامه** ان احرم الحج بعد او مرض او عدم حرم او  
ضيق نفقة فله ان يبيت شاة شاة مع عرفة فاحرم فزفت من  
وتحل بعد ذلك ما من غير من ولا تقصر خلافا لابي يوسف وان كان  
قاربا بيعت ريس او زوجا زوجا من يوم الفجر لانه اصل وعندها  
لا يجوز قبل يوم الفجر ان كان محرم الحج غير المحصر الحج او التحلل فتنها  
حج وعرفة وعلى المعرفة وغير الفجر حج وعرفان فان زال  
الاحكام بعد بقاء الدم وامكنه او لم يزل فاحرم وادراك الحج  
لا يجوز له التحلل ولزم المعنى وان لم يكن او لم يزل فاحرم وان  
امكن ادراك الحج فقط جاز التحلل حتى تاتي من مكة من  
الركبتين فهو محصر وان قد عا د احداهما فليس محصر ومن فاته الحج  
بفوات الوقوف بعوده فليتحلل بافعال التوبة وعليه دم فان لم  
ولادام عليه ولا نذرت المعرفة ومن احرمت وطواف وسى وكثر  
فكل السنة وكثره يوم عرفة والفجر والى التوبة فليتحلل التوبة  
فيها بادل الطواف **باب احكامه** **باب احكامه** يجوز النية في الفجر

ولزمه دم



الصوره في الحرف الذي  
 في الحرف الثاني  
 الذي لم يحج كل اهما  
 من الصور لانه منسوخ  
 كما هو منسوب

ويزيد ما فضل في الحقيقة الى الوصي والورث

ویکٹر

[illegible]

محمد بن عبد الله



Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, showing dense, flowing characters.

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقدرته  
على كل شيء وقدرته على كل شيء  
وقدرته على كل شيء وقدرته على كل شيء

واما في هذا الموضع  
 فانه قد وجد في  
 بعض النسخ ان  
 هذا الموضع  
 قد كان  
 في بعض النسخ  
 قد كان  
 في بعض النسخ  
 قد كان







المهر المجل أو النفقة غير كفو للنفقة والتمار عليها كقولها ان لمول  
 عظام عنده الا يوسف خلافا لها واعتبر حرجها وعن الامام  
 روايتان في بكس الحجام او كس او دماغ غير كفو لعظام او برآن  
 او صرف يميني ولو تزوجت غير كفو فلو كان يعرف وكذا لو  
 نفقت عن غير حشمتها لان يعرف ان لم يتم خلافا لها وفيه للمهر  
 او تجهيزه او طلبه بالنفقة متى لا سكوت وان منى احداهما وليها  
 فليس لغيره الاعتراض **فصل** في وقت تزويج فتنوته او  
 فتنوتين غير الاجارة ويؤتى طرف النكاح واحد بان كان وليا  
 ايجابين او وكلاهما اوليا واصيلا او وليا وكلا او وكلا  
 واصيلا ولا يتولاهما فتنوتى ولو خرج جانب خلافا للابلي يوسف  
 ولو اعره ان يزوجه امرأة فزوجته امه لا يصح عندها وهو الاحتجاب  
 وعند الامام الصحيح ولو تزوجه امرأتين في غفلة لا يلزم واحدة منهما  
 ولو تزوج الاب او ابنة الصغرى او الصغرى بغيب فاحس للمهر  
 او من غير كفو فز خلافا لها وليس ذلك لغير الاب واجبة **باب**  
**المهر** يقع النكاح بما ذكره ومع نفقة واحدة عشرة دراهم فتنوتى  
 ودونها ثلث عشرة وان سماها او اكثر لم يمس بالرجوع اليه  
 احدهما ونفقة بالطلاق قبل الدخول واخوة الصغرى وان

يعني  
 ولو تزوجها الاوليا برضاها ولم يعلم بالعدم الكفاة  
 ثم علم ان خيارها لا حد اما اذا اخبر بالكفاة  
 او شرطوا ذلك ثم علم عدم الكفاة لم  
 يختار برأى من خلاصته  
 الاولية

لمن تزوج ابن ابنة بنت ابن لا ف  
 او بنت ابن ابن لا ف  
 او امته عبدة اسار

بعضها  
 بعضها

عنه

عنه او نفقه لهم مهر النش بالدخول او الموت وبالطلاق قبل الدخول  
 واخوة متبعة معتبرة بحال في الصحيح لا نفق عن بنت ذم ولا نذر  
 على نصف مهر النش وبن ذم وصغار ونفقة وكذا الحكم لو تزوجها  
 بغير اختياره او بغير الدرك **فصل** في ما اذا هو خلافا لها او غيرها  
 البعد فاذا هو خلافا لا يوسف هو او يوجب او يرد لم  
 يبرح بينهما او يوجب النوان او يضمنه الزوج او يملكها مستقلة  
 ثم يملكها في الغفلة وكذا يجب مهر النش في الشغار وهو ان يزوجه  
 بنته عمران يزوجه بنته او اخته معا ونفقة بالعقرب ولو تزوجها  
 على خدمته لمفاسنة وهو عبد فلها الخدمه ولو تزوج امته عمران  
 يزوجها نفقتها بعد اقامتها على يوسف ونفقة لها مهر النش  
 والوايت ان تزوجه فبيعها فبها لاجلها ولو نفقت ما فوض لها  
 بهو العقدان فوض جهدا ومات والنفقة ان يطلق قبل الدخول  
 وعند الامام يوسف نصف ما فوض وان زاد فمهرها بالعقد  
 لزوجت وكسقط بالطلاق قبل الدخول وعند الامام يوسف  
 تنصف ايضا وان حطت عنه المهر فوضه واذا خلاصها بلا  
 مانع من الطلعي حشا او شرعا او طليعا كمرض يمنع الطلعي ورفق  
 وصوم رمضان واحرام فرض او غفل عن بعض نفقاس لزمه تمام المهر

بأنه لا كسر

في حطها عن النكاح  
 حط المرأة عن الزوج  
 الحط لا يوجب  
 الحط

والنفقة حراما وشارا الى الحلال فعلها  
 وسمى في النكاح في قول الامام  
 وروى عنه في النكاح في قول الامام  
 وان تزوج امرأتين في غفلة واحدة على مهر  
 واحد حشا وكان ذلك مقسوما على مهرتها  
 في حطها

والزيادة جارية عند حال قيام العقد  
 او بعدها

ويحطها اي حط المرأة من مهرها  
 في حطها



العدد  
بالخطوة

وكذا كان جنسيا او جنينا وكذا لو كان نكحوا خلافا لها وصوم  
غير مانع في الصحيح وكذا الصوم المنذر لرواية وفرض الصلوة مانع  
والعدة يجب بالضرورة ولو منع المانع احتياطاً والعدة واجبة  
قبل الدخول لم يثبت لها مهر وسخية لمطابقة بعد الدخول غير  
سخية لمطابقة قبله سر لها مهر ولو لم يمسها فسخية ثم دخلت  
لم تطبقها قبل الدخول يرجع عليها بنفسه وكذا مكس وموزون  
ولو قبضت النصف ثم ذهبت ككل او ارباع لا يرجع خلافها  
ولو ذهبت اقل من النصف وقبضت الباقى يرجع عليها اليها تمام  
النصف وعندنا بنصف المقبوض ولو لم يقبض شيئا فمهر  
لا يرجع احد من الطرفين وكذا لو كان المهر عرضا فوجه قبل الغنم  
او بعده وان تزوجها بالنفس عمران لا يرجعها من المهر او من  
ان لا يزوج عليها فان وفي لها المهر المثل والالف المثل ولو  
تزوجها عرضا ان اقام بها وعمل الغنم ان اخرجها فان اقام  
ففيها المثل والالف المثل لا يبرأ وعمل الغنم ولا ينقص غير المثل  
وعندنا لها المثل ان اخرجها ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا  
العبد فبها المثل ان كان مثل مهر مثلها او اقل والا دوى ان كان  
مثلا او اكثر ومهر مثلها ان كان بينا ومهرها المثل لكل حال

الامة وابتعت من باع نكحها ان الزوج بعد ذلك لم يمسها  
على ان لا يمسها الا بعد ان يمسها بالخطبة والخطبة لا ينفق  
الى النكاح ان اقره جاز لا ينفق على ما قبله  
المهر او لا يمسها او قبضت المهر الزيادة جازت  
الزيادة كذا هي وانما شرط قبول المهر لان  
الزيادة في المهر لا يقع الا بقبول المهر ولا يمسها

افرى  
كان لم يمسها فمهرها او قبضت منها او قبضت منها  
فبها المهر المثل ولو كان المهر عرضا لم يمسها  
لا يمسها الا بعد ان يمسها بالخطبة والخطبة لا ينفق  
الى النكاح ان اقره جاز لا ينفق على ما قبله

وان

وان طلقها قبل الدخول فبها النصف الا اذا اجمعا وان تزوجها  
بهذين العبدتين فاذا اصدما حترقها العبد فقط عند الامان  
سأوى عشرة وعندينا بنصف العبد مع ذكرك لو كان عبيدا او كند  
فمهر العبد وتمام مهر المثل ان هو افس منه وان تزوجها عرضا  
او ثوب يهودى مانع فرفضه او لاخير بينه وبين الوسط او ثبته  
وكذا لو تزوجها على مكس او موزون من جنس لفضته وان كان  
معضنة ايضا وجب هو لا ثبته وقبل الثوب مثله ان ابلغ  
فرفضه وان شرط البكارة فوجد بانها لم تزل المهر وان افسا  
على قدره فالشرع والعدل فمهر العدة فالمعتبر ما اعتدوا وعندنا لا يزوج  
ما اسراء ولا يجب شي بلا دوى فرفضه فمهره وان خلا فان دوى  
وجب مهر المثل لا يبرأ وعمل السنن عليها العدة وابدا وحاشا  
حين التفريق الا من اخرجها بالخطبة الصحيح وثبت في النسب  
ومهره مخرج من الدخول عند محرمه وبينى ومهر مثلها بعينه اليوم  
ايها ان افسا واستأجرها لا دوى ولا عقلا ودنيا ودية وعقلا  
وبكارة او ثبته بده فان لم يوجد منهم في الاجاب وان لم يوجد  
جميع ذلك فمهر ماله ولا يعتبر بانها او خاله ان لم يزوجها  
من يوم ابيها وتزوجها من ابيها ومهرها المثل بغير ثبات

العدد  
الفرق

ويخرج



وخرج ابو ابي بصير عن الصادق عليه السلام ان من لم ينفق على امرأته لم ينجس له ذلك في حقها لان  
في حق البعض منهن والبعض منهن ولو لم يكن

ومن الزوج وجب له المهر الذي اقر به الزوج اذا اقرى ان ينفق على امرأته ولا  
فلا ولا يقر من غيرها من الزوجي والسفر في نفسها بعد ما بين نفق  
في غيرها كالا او بعضا ولها السفر واخرج وجه المهر ايضا ولها  
النفقة لو نكحت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعد دخولها  
لها فيما لو كان الدخول برضا ما غير صبيحة ولا جنة وان لم ينفق  
فقد جعل نفقة الرجل في نفسه عرفا غير مفتر بربيع ونحوه وليس لها  
ذلك لو قبل كذا خلافا لابي يوسف وهو اذا اقرها فادرك ذلك فله  
انفقتها حيث شاء ما دون السفر وقبل السفر بها فله الرجوع  
والقوى على الاول وان خلتها في قدر المهر فالقول لها ان كان  
مهرها كذا قالت او اكثر وله ان كان كذا قال او اقل وان كان  
بها تخالفا ولزم مهر المثل في الطلاق قبل الدخول القول لها  
ان كانت نفقة المثل كنفقة ما قالت او اكثر وله ان كانت  
كنفقة ما قال او اقل وان كانت نفقة ما خالفا ولزم مهر المثل  
وعند ابي يوسف القول له قبل الدخول وبعد الا ان يذكر  
ما لا يتعارض مهر المثل والها وابتها برهن قبل وان برهن في نفسها او  
حيث يكون القول لها وبينها او في حيث يكون القول له  
وان خلتها في المهر وجب مهر المثل ومهر المهر كغيرها

ولو تزوجها على المهر المثل لا يصح التراجع ولو لم ينفق  
ما يقع تحت المهر المثل لا ينفق له ولو خلتها  
بعد الطلاق والموت <sup>مهر المهر</sup> الدراية  
انما اراد الرجل ان يذهب بامرأته الى بلد اخر فان كان  
تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لانها تراضيا  
على الاجتماع والاختصاص في تلك البلدة  
ما كان

وفي

وفرونها بعد الدخول ان خلف الوتره فله القول له في ذلك  
عند الامام ولا يستثنى القبل وعنده محمد بن كعبه وان خلفه او اقبل  
يجب مهر المثل عندهما ويقر عند الامام القول له النسبة ولا  
يجب شيء وان عتبت النسبة لم ينفق له مهر المثل  
له في غير ما هي الاصل وان لم يكن في ذمته او في حرمية غير مبنية او  
بها مهر وذلك مما يفرق بينهم فلا ينفق لها خلافا لهما سواء وليت او  
طلقت قبل او مات احد هما وان كتهما بغير اذن من معين ثم استلما  
او استلما بعد ما قبل الفسخ فلها ذلك وان كان في معين نفقة  
اخر ومهر المثل في اختياره وعنده ابي يوسف مهر المثل في الرجوع وعند  
محمد بن القيس فلهما وفي الطلاق قبل الدخول يجب النفقة عند الرجوع  
مهر المثل ونصف العتمة عند من وجبها **باب نكاح الرقيق**  
نكاح العبد والامة والمذنب والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد  
موقوف فان اجاز نفقه وان رد رجل وقوله لفلان فاجبه  
لا يملكها او فارقها فان لم يملكها فله مهر المثل والعبدية  
المعبر والمكاتب ولا يملك واؤنة العبد بالكتاب بشرط جارية  
وماسدة فيباع في المهر كغيره فاسد فله المهر الا ان يزوج  
بعد جازا ينفق على الاجازة وان زوج غيره الا ان يزوج

ولا يملك  
ولا يملك  
ولا يملك  
ولا يملك

يجب لونها عند زفافها لا ينفق الا  
صاحبه ولو اخذها غيرها عند النكاح  
يسته ولو استوفى <sup>مهر المهر</sup> من العبد

ولا يجوز نكاح العبد والامة ولا يملك  
لغيره على السيد كذا عليه السلام  
بغير اذن مولاه فهو لها لزم زانه



ونحوه لا يدرى ما له من النفقة عليهم على ما يقع ويترتب  
 وبسبب ذلك لم يثبت له المهر والنفقة لعدم كونهما من  
 المهر على ما هو عليه الحق ان كان المهر الا وهو من المهر  
 المهر في كل ما ذكره من المهر

صح وهي اسوة الزمان فمهرها ومن زوج امته لا يلزمه مهرها  
 وليعلم الزوج من طهر والنفقة عليه الا بالقبول وهي ان يقبلها  
 وبين الزوج فمهرها ولا يستخيرها فان بولها ثم صح صح ونقطت  
 النفقة وان خدمته بلا استخراجه لا ينقطع وان زوج امته ثم  
 قبلها قبل الدخول سقط المهر بخلاف ما لو قبلت الحرة نفسها قبله  
 والا اذن في الغل غير الامنة للسيد وعندها لها وان تزوجت  
 امته او مكاتبته بلا اذن ثم غفلت فلها انجاب في الفصح كما كان  
 زوجها او جدها وان تزوجت بلا اذن فغفلت نفقة وكذا  
 العبد ولا جبار لها والسعي للسيد ان طشت قبل الفتح ولها  
 ان طشت بعده ومن طشت امته قبل امته فولدت ما وعاة ثبت  
 نسبه منه ولزمت فيهما لاهرها ولا نفقة وكذا ولغير ام ولد  
 واجدها كالب بعد موته لا قبله وان زوج امته اياه جاز عليه  
 مهرها لانها فان است بولد لا الصغير ام ولد ويصح مهرها  
 حرة فان لم يزوجها اعتقه حتى يالف بعض نفسه في النكاح او ما  
 الالف والولاء لها والبيع غير كفايتها لم يثبت به وان لم يفعل  
 يالف لا العبد والولاء لهما فالا يزوج ام ولد ولا يزوج اجبار  
 عبده وامته على النكاح وول مكاتبته ومكاتبته **بما يملكه**

واذا

واذا تزوج كافر بلا شهوة او زعده كافر وذلك جائز فمهرها  
 اقرا عبد خلافا لها في العدة ولو تزوج المجوسي ثم أسلم اوجرت  
 فزوج نفسها وكذا لو زافا اليها وبمراة احدتها لا ينفق خلافا لها  
 والطلاق مسلم ان كان احدا بويدها او سلم احدهما وكذا في ان  
 كان بين كتابي ومجوسي ولو آمنت زوجه كافر او زوج كحرة  
 عرض الاسلام الا ان كان يسم والافرق بينهما فان الى الزوج  
 ما غفرته طلاق خلافا لابي يوسف هو لان ابنتي ولها  
 لو بعد الدخول والا فنفقة لولاي ولا شيء لولاي ولو كان ذلك  
 فزادهم لا ينجح حتى يخلص ثلث قبل اسلام الا ان كان يسم زوج  
 الكسبية بقبحها ونجاستها من الدارين بسبب الغفلة لا بسبب فلو  
 خرج احدهما اليها مسلما واخرج مبيتا بان وان سببا معا  
 ومن ياجرت البنا بان ولا عدة عليها خلافا لها واكرت ادا  
 احدا الزوجين فسخ في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق ولو طرقة  
 المهر ولغيرها نفقة ان ارتد والاقى لها ان ارتدت وان لم  
 معا واسلم معا لا ينفق وان أسلمت فبنا بان ولا يجمع تزوج  
 المرتد ولا المرتدة احدا **باب القسم** يجب للعزل فيه بينة  
 لا وطن او اكبر والنيب واجبة والقعدة والسدة والكتابة في

وعلى النفقة والسكنى ما دامت في العدة لان العدة  
 عادت بسبب من جهة الزوج وهو اياه من  
 التامم وذلك من نفقة الزوجين الا ان لم ينفق  
 فبين الزوجين ما كان من الاصلان  
 في المشرع ان يوفيا مهرها ونفقة  
 عدها **باب** مبسوطا حري



[illegible]

مفسد والقول قولها فيه وانما ثبت الرضا بما جهت به المال  
والقول بهذه انتهى من الرضا ثم اني اخطأ في ذلك **كتاب الطلاق**  
هو رفع العبد النابت شرعا بالكتاب احسن تطبيقها واحدة فظهر  
الاجماع فيه ولو كان شرعا فثبت عندنا احسن وهو في تطبيقها ثلثا  
فثبتنا طهار الاجماع فيها ان **كتاب** مدخولها وبغيرها مطلق ولو  
في المحنة والالسة والصغيرة واحسن يطبق السنة عند كل مدخول  
ويحذف الاطلاق لاجل السنة الواحدة وجاز طلاق نفقة **كتاب** اجماع  
وبغيره تطبيقها ثلثا واثنين في كل واحدة او فظهر واحدة اجماع  
فيها ان **كتاب** مدخولها او فظهر بما جازيه وكذا التطبيق في الحنفية  
ويجب راجعها للراجع وليس يجب فاذا طهرت فثبت  
ثم طهرت للملأه ان شئت وليس يجوز ان يطهر في الطهر الذي يثي  
كاس المحنة ولو قال للمطوأة انت طالق ثلثا السنة وفي عند  
كل طهر واحدة وان نوى الرفع جملة صحوت ثمة واثبت طلاق  
كل زوج عاقل بالغ ولو كانا **كتاب** اوجس بانها البكورة  
لاطلاق نسبي ومجوز وانما هو بعبء غير وجه عبده وعبثا به  
بالت طلاقا واحدة ثلث ولو ثبت عهد وطلاق الامة ثلثان  
ولو ثبت **باب ابعاد الطلاق** مكره ما نزل فيه خاصة

امراقا رشتت بنت بنتا لم تحم  
انت حلى زوجها مري مع الكبر

والمراجعة ان يشهد على رجوعه كذا ذلك برضاها  
او بغير رضاها ولا ينبغي له ان يراجعها بما سوى  
ذلك من جماع ولا من فدية من محرمي

[illegible]



اولا بجماع الانبياء و هو ان الطلاق يطلقه وطلقك بلفظ نكاح  
واحدة جعية وان نوى اكثر او ابدية و قول ان الطلاق اوانت  
طلاق الطلاق اوانت طلاق طلاق بلفظ نكاح منها واحدة جعية وان

[illegible]

و فرقة الضرب تطابق فثلاث و ثلث ثلث و ثلث واحدة الاثنين  
 او ما بين واحدة الاثنين و واحدة و عندنا ثلثان و فرقة ثلث ثلثان  
 و عندنا ثلث و فرقة ثلثين و واحدة ان لم نر ثلثا و ثلثي  
 الضرب و احساب و ان ثلثي واحدة و ثلثين او مع ثلثين  
 ثلث و فرقة المطروقة واحدة مثل واحدة و ثلثين و ان ثلثي  
 مع ثلثين فثلث ثلثا البنا و فرقة ثلثين و ثلثين ثلثان و ان ثلثي  
 الضرب و فرقة طالع بينهما الا ان ثلث واحدة جمعية و فر  
 ان طالع ثلثا و فرقة ثلثا ثلثا كانت و فرقة  
 اذا جئت مملكة او فرقة ثلثا لانها مملكة و ان ثلثا

المطرون القناريان الجا بالاجتماع في سنة  
 ١٦٦٦

[illegible]

قارانت طلاق غذا او فرستاد مع غدا الصوم وان نوبى الوتوق  
قارانت طلاق غذا او فرستاد مع غدا الصوم وان نوبى الوتوق  
العصر حتى ثمانية واربعة اربعاً طلاقاً وان نوبى الوتوق  
طلاق الرجوع غذا اوغدا الرجوع الاول نكاحاً وان نوبى الوتوق  
قارانت طلاق غذا او فرستاد مع غدا الصوم وان نوبى الوتوق  
قارانت طلاق غذا او فرستاد مع غدا الصوم وان نوبى الوتوق  
قارانت طلاق غذا او فرستاد مع غدا الصوم وان نوبى الوتوق

فقبل ان تزوجك فهو لوطو وكذا اطلاق اسم من تزوجها الحرام  
لا اطلاق لوطه لوطت من غير حرام  
وان كان نكحها قبل اس دفع الا ان وكذا ان طلق عالم  
اطلقها اذ هي لم اطلق احيانا لم اطلقك كذا يطلق  
لها خلع لوطي الشف فحق لم يكتبه وان وصل انت طلق  
وقعت واحدة وكذا ان اطلقها فانه طلاق الزانية يثبت

[illegible]

لأن دفع الدين رتبة في تمام الدين  
ولم يوجد كذا إذا ملك الدين



واحدة او اربعة ان اقل من اربعة  
انقاف

یعنی و کذا یقع و

[illegible]

100











كل طارق وقع بشرط الرضا  
فهو رضى مع العاوى

من يلقى امرأة رجلاً مات وإني في العورة  
ورثت كان الظن في الصحة أو في المرض  
وكذا لو مات المرأة في العورة ورثها  
الزوج • منه الحصة من العدة

بطلانها في المرض ثم رأتني كان كحي ويزيد  
في تواضعه ويصلني فاشاءت انكسر فعد  
الى حالته الاولى لم تترك جوارحه الفقه

فان قلت في قوله تعالى  
اولئك هم الذين خرجوا من ديارهم وهم  
آلاف شيعات متفرقات فليس هو الذي  
يخرجون منه بل هي القبائل التي يخرجون

التوارث قائم بين الرجل والمعدة في طلاق رجعي لأن  
الزوجية بينهما قائمة وانما انتهى بالموت  
وهو سبب التوارث ومسمى قيم  
التطبيق والتطبيقان  
مبسوطا في كرتي

وان راجعها ببکده اوست فلا فضل ان  
یراجعها بالا شهدا ثانیاً جواهر











فلا يقط ما لا يتعلق بالشيء 2 كمنه ما اشترت غزاله  
ما نفقة العدة فلا يقط الا بالذكر <sup>بغير</sup> قدر

ان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



منها ثم حررا فيه فان لم يجد ما يجزى صام شهرين متتابعين ليس بها  
 رخصات ولا شيء من الايام المخصصة فان لم يجد فيها ليلا عدا او غلظ  
 ما سبها استأنت خلافا للابن يوسف <sup>فيها</sup> وان الغلظ بعد او غيره  
 عذر استأنت اجماعا فان لم يستطع الصوم المسموح به او تيسر  
 مسكتا كل مسكين كالفطرة او ثمة ذلك البيع اعطاه من تبرع  
 من غير ربح او تبرع بالقيمة او كفارة او الصدقة دون الصدقة  
 والعشر فلو غداهم وعشاهم او غداهم عشائهم او عشائهم عشائهم  
 جاز وان قل ما اكوا ولا يد من الادام في خبر الشعير دون الحنطة  
 ولو لم يبق في واحد من يومها اجزاء وان اعطى طعام الشهرين  
 في يوم لا يجزئ الا ان يوم واحد فان جازها فخلال الايام لا يجزئ  
 ولو لم يبق في غير اكل فقصر صاعا عن غيرها من لا يبيع الا ان واحد  
 ولو عن غيرها وانما صرعها وكذا البوحر يجرى عن غيرها من او  
 صام عنها اربعة اشهر او لم يبق في شهرين فقصر صاعا وان لم يبق  
 وان صام عنها رتبة واحدة او صام شهرين ثم عجز عن احد صاع  
 ولو عن غيرها فقل لا وان ظاهرا لبعده لا يجزيه الا الصوم وان عجز  
 عنه سببه او لم يبق **باب الامان** هو شهادة ان مؤمنة بالابن  
 مؤمنة بالابن فاما مؤمنة خلفه فخرج الزوج وقام حلالا

قد تم طاعتها ما ينال سقطا للموت ولا يجب  
 ولو تزوجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود  
 وهو قول الامام الاربعة **باب الامان**

فحقها طوق ذنوب زوجها بالزنا وكل منها اصل للشهادة وهي من  
 ثا وثنا او نفي نسب ولد ما وطأ به به جيبه وجب عليه الامان فان  
 الى جيبه حتى يلائق او يكذب نفسه فجدة فان لا من وجب الامان  
 عليها فان ابنت جيبته حتى تلعن او تصدقه فان لم يكن الزوج  
 من اصل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او مجنونا او فرقا  
 وهي من جهلها حد وان كان اهلا وهي امنا وصغيرة او مجنونة  
 او مجنونة فرقا او كافرة او من البتة فاذنوا فلا حد ولا الامان  
 وصفت ان يبداء بالزوج فيقول اربع مرات اشهد بانني  
 صاوم فيها شهرين من الزنا وفيها سنة ان اعلمت عليه ان  
 كان كاذبا فيما سبها بين الزنا بشيء اليها فخرج ذلك فقول  
 هي اربع مرات اشهد بانني كاذب فيما سبها بين الزنا  
 الشهادة او يغضب الله عليها ان كان صادقا فيما سبها بين  
 الزنا بشيء فخرج ذلك وان كان الكاذب ينفي الولد ذكره  
 عوض ذكر الزنى وان كان بالزنى ونفي الولد ذكرها ما ذاع  
 فرق احكام بينهما وهي طلقه بامانة ونفي نسب الولد ان كان الكاذب  
 به وليجده بامانة فان الكذب لنفسه بعد ذلك حد وحل له ان  
 يترجها خلافا للابن يوسف وكذا ان فرق غيرها فادركت



فقدت ولا عاين بقدر الاخرس ولا في الكل وعندها بلا عاين  
 ان كانت به لافق من سنة اشهر ولو قال زنت وفي الكل سنة  
 لا عاين نقاما ولا في القاهر اكل ولو في الولد عند التهنئة واستباح  
 الى الولادة صح وان كان في بعد ذلك لا عاين ولا في سنة  
 يصح النكاح في مدة النفاس وان كان غائبا فالحال عليه كحال ولادتها  
 وان بقي اول ثوبين واخرها فاحصه وان عكس لافق وثبت  
 نسبهما فيها **باب العنين** هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على  
 الشيب دون الكبر ففرا منه لم يصل اليه زوجته فوجب له الحكم  
 سنة قربة هو الصحيح ويجب بفسادها ايام حصنها لا مدة  
 مرضها او مرضها فان لم يصل فيها زنى فيها ان طلبة وطهقة  
 ببيتة فلو قال طنت وانكرت ان قبل التمثيل فان كانت  
 فيها او كبر فقطر الصا فعلن من غيب فالقول له مع يمينه  
 وان فتن من كبر ارجح وكذا ان نكل وان بعد التمثيل دى  
 غيب او كبر فعلن غيب فالقول له وان فتن من كبر حيت  
 وكذا ان نكل فمتر اخره بطل خبرها وانفخه كالعين فيه  
 والجواب بوقوف الحال في التهنئة في الامة للمعدة عند الامام  
 ولها عند يوسف ولا اخبار لها ان وجبت بجهنم ناو

وما قبل العنين لا يكون الا عند قاضي محضر ودية  
 فلا يجزى ما قبل المرأة ولا ما قبل خبرها  
 من احوالها  
 العنين اذا عاين في السنة او قبل مقدار  
 مرضه غيبه صح وعنده الشترى  
 وان وجدت زوجها غيبه وهو مشكوك فان  
 حكم على العنين ولا يجهل بالجماع  
 عاينها ان

حاشا  
 حاشا  
 حاشا

جدا

ان كانت به لافق من سنة اشهر ولو قال زنت وفي الكل سنة  
 لا عاين نقاما ولا في القاهر اكل ولو في الولد عند التهنئة واستباح  
 الى الولادة صح وان كان في بعد ذلك لا عاين ولا في سنة  
 يصح النكاح في مدة النفاس وان كان غائبا فالحال عليه كحال ولادتها  
 وان بقي اول ثوبين واخرها فاحصه وان عكس لافق وثبت  
 نسبهما فيها **باب العنين** هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على  
 الشيب دون الكبر ففرا منه لم يصل اليه زوجته فوجب له الحكم  
 سنة قربة هو الصحيح ويجب بفسادها ايام حصنها لا مدة  
 مرضها او مرضها فان لم يصل فيها زنى فيها ان طلبة وطهقة  
 ببيتة فلو قال طنت وانكرت ان قبل التمثيل فان كانت  
 فيها او كبر فقطر الصا فعلن من غيب فالقول له مع يمينه  
 وان فتن من كبر ارجح وكذا ان نكل وان بعد التمثيل دى  
 غيب او كبر فعلن غيب فالقول له وان فتن من كبر حيت  
 وكذا ان نكل فمتر اخره بطل خبرها وانفخه كالعين فيه  
 والجواب بوقوف الحال في التهنئة في الامة للمعدة عند الامام  
 ولها عند يوسف ولا اخبار لها ان وجبت بجهنم ناو

ومن العينة المملوك والعتق عنها زوجها  
 او تزوج او انكحها العتق ولا يلزم  
 تزوجها عليها على العتق بالاسم والوصف

وان مات مولاهم الولد او غلبها غلبها  
 حيا فماتت او ماتت او غلبها غلبها  
 او الامتار او غلبها غلبها  
 عليها الا لا جاع لم يجره ضرر على  
 اراق في العلق  
 او اراق في العلق

حاشا  
 حاشا  
 حاشا

جدا ما ابرضا خلا فالحية نواله لو وجد بها نكاح او نقاد  
 فزنا **باب العدة** هي بعض فزوم المرأة عند انحلال النكاح  
 او الفسخ فزوم فزوم اي حبس وكذا امن وطبت بشبهة او كذا  
 فاسد وزنت او ماتت عنها وام ولد غنفت او ماتت مولانا  
 ولا يجب حبس طلعته فيه وان كانت لا تحيض كبر او صغر  
 او طبت بالسن لم تحض فثلاثة اشهر وكذا لو كانت لا تحيض  
 اشهر وعشرة ايام وعدة الامة حبس فتنان وفرا الموت وعدم غير  
 نصف بالحرة وعدة اكل وضع اكل مطلقا او مات عنها  
 فحيت وعند يوسف فان ماتت عنها صبي فعدتها بالاشهر  
 وان حملت بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر اجماعا ولا خلاف  
 في الزوجين ومن طلق فزوم موت جميعا كالزوجة وان  
 باينا لعقد باعدا الايمن وعند يوسف كالرجعي وغنفت  
 فعدة رجعي نكاحا وان فعدة باين او موت كالأمة  
 وان اعديت الايسة بالاشهر ثم عاد زوجها عاينها بطلت  
 عدتها ونكاحا فبالحبس هو الصحيح وكذا انكح الصغيرة  
 او احصفت فخلال الاشهر ومن اعديت البعض بالمحضر  
 فزنا البت فعدتها بالاشهر او اذا طلت المعدة بشبهة وجب عليها



عدة اخرى وتدخلها وما تراه بحسب منها وتم التسمية ان  
 تمت الاكل قبل غيرها وابعد العدة والطلاق والموت  
 وان لم تعلم بها وفي النكاح الفاسد عقوب العقوب او العزم  
 على تركه او على ما تالت النكاح عدل في بعضه فالتقوا  
 مع البين ان يرضى عليها ستران يوما وعندها ان يرضى  
 يوما وغلبت ساقا وان لم يرضى من بين ثم طلقها قبل  
 دخول الزوج مكرام من عدة مسانعة وعندها نصف مهر  
 وانهم الاكل ولا عدة فطلاق قبل الدخول ولا الزينة طلقها  
 وفي اوجرية حرجت البنا مسنة خلافا لها **فصل** في عدة  
 مسنة البناين والموت ان كانت مكلفة مسنة ترك  
 الزينة وليس المهر والمصنف والطيب والكل والخنزير  
 الامم عدة لا مسنة العنق والنكاح الفاسد والخطبة المعتدة  
 ولا بئس بالوفيق ولا يخرج مسنة الطلاق من بينها اصلا  
 الموت يخرج منها ولا بعض البين ولا يثبت في غير مسنة طلاق  
 يخرج في عدة الموت واقعة المعتدة فمن قبل بغير البها وثبت  
 الوفقة والموت الا ان يخرج جيرا او فانت عن مالها او انهدم  
 المنزل او لم تعد مكرامه ولا بئس بكنيتهما معا بمنزل وان كان

اي وان لم يمت المرأة بالطلاق والموت فخرجت  
 الزوج اذا كان غايها عنها وفيها حرج طلقها  
 بعد ما رأت ثلث حيض او موتة بعد ثلث حيض  
 شهر وعندها كانت عدتها متعينة سهو طلق  
 كليب

ق ت قد استقلت سقطت منبسطة الخلق او غير  
 الخلق صدق على ذلك ولها ان تستزوج لا تحت  
 مسنة مسنة في الاخير كما في جهها فافراسته  
 ابنة ولا يخلو من ان يكون باخوة بعد في ح  
 ارجاعه من البين والكنهان او بالظهار  
 فاذا اخرجت به ذلك وكان محملا ولا يخلو  
 خسرهما من غير مسنة وان افعها الرجوع منها  
 ثم حرة المتق ورواها

الطلاق

الطلاق بانها اذا كان بينهما مسنة الا ان يكون فاسقا فان كان  
 فاسقا او البتت حرجا حرجت والا كخروج وان جعلها  
 امرأة ثلثة فقد عطل الحيلولة فحسن ولو اباها اومات عنها فخرج  
 وبنها وبن مصر باقل من عدة حرجت وان كانت مسنة من  
 كل جانب فخرجت معها وفي اولا والعود اصر وان كان ذلك  
 في مصر لا يخرج منه ما لم تعد ثم يخرج ان كان لها حرم وقالوا ان  
 معها حرم جازا يخرج قبل الاخذ و**باب ثبوت السنين** في عدة  
 الحمل مسنة شهر واكثرها سنان ومن قال ان تحت فلا ينكر  
 طلق نكحها فولدت مسنة شهر نكحها الزم له ومهرها اذا  
 اقرت المطلقة بالنقصا عدة ثم ولدت لاني حرجت شهر  
 وقت الاقرا فثبت له وان مسنة لا وان لم تغربث ان ولدت  
 لاني مسنتين وان سنتين واكثر لا الا ان زوجا ويكون حجة  
 بخلاف البناين الا ان يدعيه فثبت فيلينا ويجعل على الزوج  
 في العدة وان كانت المبانة مرا بة فثبت به لاني مسنة  
 اشهر ثبتت والا فلا وعندها يوسف ثبتت فيما دون سنتين  
 ومن مات عنها ان است به لاني مسنتين وان كانت مسنة  
 لاني من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا ولا ثبت لادة المعتدة

مسنة من حين  
 سنين

فانما الشاخص في كل حال من هذه المسائل  
 ولا تارة ولا ينفذ الا في كل حال من هذه المسائل  
 ولا تارة ولا ينفذ الا في كل حال من هذه المسائل

ارادة مسنة مسنة اصحابا فزوال  
 واشتبهت عليها انما في المسائل  
 ولا يثبت في البين من كل حال من هذه المسائل  
 ولو اذنت المرأة باستمتاع جارتها للزوجها  
 فوطى الزوج بها فهاوت بولدها ثبت  
 السنين منه **بجاء** في  
 قبل المص كونا مطلقا لانها لو مات عنها زوجها  
 ولم تغربث به لاني مسنة والعدة فعدتها  
 ان ولدت لاني من عشرة اشهر وعشرة ايام  
 ثبتت الرب لاني مسنتين ان كان موجودا  
 قبل منى عدة الوفاة والالم يثبت لانه  
 حادث بعد مضيها **بجاء** في



الآب شهادة رجلين أو رجل وأمرتين وعندهما كمي شهادة امرأة  
 واحدة وإن كان حين طاهر أو اعترف الزوج به ثبت بحجة  
 قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة وإن اعترفتا بعد موتة لأل  
 منهنين فصدقهما الورثة صح فحق الازالة والنسب وهو الخلع  
 ومن كسح فانت بولد سنة ثمانية فصاعدا ثبت منه إن تزواها  
 أو سكنت وإن حجب فيه شهادة امرأة فإن نفاه لأحد وإن لأل  
 من سنة ثمانية لا يثبت فإن ادعت كذا حجة من سنة ثمانية  
 وأدعى لأل أو لأل فالقول لصالح اليمين وعندها لا بد من رجلين وإن علق  
 لألها بقا بالولادة فثبتت بها امرأة لا تطلق خلافا لهما وأل اعترف  
 بأجل تطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة ومن كسح  
 أمة فطلقها فاعترف بالولد أو فولدت لأل من سنة ثمانية فقد شرعها  
 لزمه والأولاد ومن قال لأل أمة إن كان من نكاح ولد أو بنت  
 فثبتت امرأة بالولادة فهو أم ولده ومن قال لغلام هو لبني  
 ومات فقاتل أمة أو أمة أو ولد أو بنت يرثه فإن حبلت  
 حرمتها وقالت الورثة أنت أم ولده فلا يلزم لها **باب**  
**الحضانة** الأم أحق بحضانة ولدها قبل الفروقة وللبعد ما غم  
 أجمعاً وإن عشت ثم أم الأب ثم أخت الولد لا يورث ثم أم ثم

7

الاب ثم ثمانية كذا كذا وبنا الف اولى من بنات الاخ  
 اولى من البنات ومن كذا كذا غير محرم سقط احسانا لان كذا كذا  
 كما كذا كذا وجمدة كذا كذا وجمدة كذا كذا  
 والقول قولها نرى الزوج ويكون الغلام عندهن حتى يستغنى  
 باكل وادبش وليس يستغنى وحده وقد روي عن ابي  
 الاب عن اخيه واما بنات عبد الله وجمدة كذا كذا  
 حتى تستغنى كما عند غيرها وبغيري لفساد الالان ومن لها احسانة  
 لا تجزئها فان لم يكن امرأة فانها لا تصح على من لم يكن لان  
 صبية العصبية غير محرم كالمومن ومولى العاقبة ولا انا  
 ما من وان جنتها زوجة ما من اولى ثم منهم ولاحق الامة  
 وام ولد لها كذا قبل العوق والزينة اخى لولها المسلم  
 ما لم يخف عليه الف الكفر وليس للاب ان يباي ويولد حتى  
 يبلغ حد الاستغناء ولا الام الا لا ولها وقد روي عنها  
 كمن وارا كذا وليس ذلك لغيره وان كان بن المص  
 او القريتين ما يمكن الاب ان يطلق عليه وميت فزنته فلا باس  
 وكذا الفقة غير الفقة الا المصختلف العكس والاحبار لولد  
 باب الفقة نجبة الفقة والكسوف والكنى لزوجته عن زوجها

از زوج با حیفانه بسقط خضانتها و نظریه  
لا اله الا الله حقاً یعنی از زوج امه اذ كان اجنباً  
لانه نظر امیه نیز را و نصیحه نیز از سر انظر  
بطرف العین و انظر الى العلیل و لمکادر

اذ اختلفت محاربتهم بين الف و ان كانت كرا  
 ان لا ياب ان يعقبا الف و ان كانت نسا  
 س ل ذلك الا اذا لم يكن ما نوت على نفسها  
 اعقل و اتبع رايه و تهنه و لا ياب لس لاب  
 ليعم الف و اذا لم يكن ما نوت على نفسه  
 ن يعم الف و ليس عليه نقتة الا ان يتطوع  
 و هو امر الله



ولو صغر المسكن كانت او كافتة كبيرة او صغيرة نوطا اذا كانت  
 اليه نفسها فممنزلة اوله لم يسم بحج لها او لعدم طلبه وتقص النفقة  
 كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل سنة واشهر وتقدر كفايتها بلا  
 اسراف ولا تقير ويعتبر في ذلك حالها في الموضع حال البسار  
 وفي المحسن حال الاعسار وفي المختصين بن ذلك قبل اعتبار  
 حاله فقط والقول له في اعساره في حق النفقة والبنية لها وتوض  
 عليه نفقة خادم واحد لها لو موسرا وعند البر يوسف نفقة خادته  
 ولو موسرا لان نفقة الخادم في الصحيح ولو وصت لعساره لم يبر  
 في خصمته ثم لها نفقة البسار وبالعكس فم نفقة العسار ولا  
 نفقة لثمة خذت من ماله بغير حق ومجبرته بدين ورضية  
 لم تزف ومقصودته وصغيرة لا نوطا وحاجته لامه ولو حجت  
 معه فلها نفقة انخفض السفر والاكراء ولو وصت فممنزلة لها  
 النفقة لا الوصت فممنزلة ورضت برضية ولا يفرق لغيره  
 النفقة ولو فر بالاستدانة لغيره عليه ولا يجب نفقة مده مخت  
 الا ان يكون نفقتهما او راضيا عن مقدارها ولو مات احدهما  
 او طلق بعد القضاء والراضى قبل قبضتها سقطت الا ان  
 يكون استدانته بغير قرض ولو غلب لها النفقة والكسوة لمدة

بان يكون احدهما موسرا والا فممنزلة  
 فممنزلة ان يكون موسرا والزوج موسرا  
 وان تبت عليه

انما يكون  
 انما يكون  
 انما يكون

المحقة او المصححة في نفقة العورة حتى  
 القدرت عند كمال الكفاية قال تعالى  
 انما يكون تسقط النفقة - من كفاية

ثم مات احدهما قبل تمامها فارجع خلافا لمحمد واذا تزوج العبد  
 بالاذن فنقصتها بغير علمه باع فيه مرة بعد اخرى ولا باع في ابن  
 خبر بالآخرة وعلم الزوج ان يكتمها فربيت خال عمر له ولها  
 ولو ولد له من غيرها وتلقاها ببيت مفود من دارا او كان له غلق  
 وتضمن اهلها ولو ولد لها من غيره عن الدخول عيب لا يقع  
 اليها والكلام معها حتى شأوا او الصبي انه لا يمنعها من الخروج الى  
 الوالدتين ودخولها عليها في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة  
 وتقص نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه في مال حسن  
 جنس حقهم عند موته او مضارب او مديون بغيره في الزوجة  
 او لغيره ام كادرا على داره او غيره او طعام والكسوة التي  
 او لغيره العاصي ذلك ويجوزها انه لم يعطها النفقة وبأخذها  
 كفيلا فلو لم يعرفوا بالزوجية ولم يعلم القاض بها فامت بنية  
 لا يقض بها وكذا لو لم يخلف مالا فامت السنة على الزوجية  
 ليوفض لها النفقة وبأمرها بالاستدانة عليه لا يبرح ببيتها  
 وعنده فممنزلة بغيرها البغض النفقة لا البتة الزوجية وهو المولى  
 به اليوم والخيار وجب النفقة والسكنى لمعقدة الطلاق ولا  
 بائنا والمفارقة بلا عصبية كجاء العلق والبلغ والنفرين احدهم  
 الكفاية للمعقدة الموت والمفارقة بمعصية كالردة وقبيل

صورته بغير تزوج او امانة باذنه المولى فممنزلة  
 النفقة عليه فامت عليه نصف درهم فيبيع بغير  
 وهي قبيحة والمختار عالم ان عليه ذلك النفقة  
 باع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان هذا الا لغيره  
 بسبب اخذ نفقة بغير علمه لا باع في امره

علاوة ما اذا لم يكن الزوج حقيقا ولو فرض انما في  
 علقها ما اذا لم يكن الزوج حقيقا ولو فرض انما في

وهذا نقض على الثاني بغير  
 واذا ادعى الزوج الاتفاق وانكرت المرأة  
 فالقول قولها مع اليمين ثم حلفها

انما يكون تسقط النفقة - من كفاية  
 انما يكون تسقط النفقة - من كفاية  
 انما يكون تسقط النفقة - من كفاية



اي ابن الزوج لا الزوج بنت بالطلاق البنت  
في المهر في ذلك في حقه في المهر  
ولا كانت الطلاق ربيعا فلا نفقة لها لا الزوجة  
جاءت نفقة بالطلاق وهو معتق لا حتى  
اشقة لا نفقة

ابن الزوج ولو ارثت المطلقة الثلث سقط نفقتها لا ولو  
**ايته فصل** ونفقة الطفل النفقة على ابيه لا على غيره  
وانما قال نفقة ابيه لان نفقة ابيه  
كنفقة الابوين والزوجة ولا نفقة له على ارضه الا اذا ارثت  
وليس ما خرج من نفقة عندها ولو اسما جازما وفي زوجه او نفقة  
من جبر لم يضع ولدها لا يجوز وفي نفقة البائس روايات  
وبعد العدة يجوز وفي احق ان لم يطلب زيادة على الف ولو شأنا  
وفي زوجه لا رضاع ولده من غيرها صح ونفقة البنت بالنفقة  
والابن زمنها على الاب حاصدة وبقيتي وفيه على الاب نفقة  
وعلى الام نفقتها وعلى الموسر سائر الجرم الصدقة نفقة اصوله الفقراء  
بالسوية بين الابن والبنت وبغير نفقة القريب والكريمة لا  
الارث فلولا كان له بنت وابن ابن نفقته على البنت مع  
ان ارثتها ولو كان له بنت بنت وافق نفقته على بنت  
البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة كل ذي حرم حرم  
منه ان كان فقيرا صغيرا وانثى او زمنها او اعلم او لا يرضى  
نفقة او لكونه من ذوي البيوت او طالب علم وغير ذلك  
بما في النفقة والارث المهر يرضى بالنفقة  
ونفقة ربة الارث حر لو كان له اخوات متفرقات نفقة  
عليهن اجناسا كما يرثن منه وبغير نفقة اهل بيته الارث لا نفقة  
حقيقته

النفقة

منه ان كان فقيرا صغيرا وانثى او زمنها او اعلم او لا يرضى

منه ان كان فقيرا صغيرا وانثى او زمنها او اعلم او لا يرضى

منه

منه ان كان فقيرا صغيرا وانثى او زمنها او اعلم او لا يرضى

نفقة من له حال وابن عم عذرا له ونفقة زوجه الاب على ابنته  
ونفقة زوجه الابن على ابنته ان كان صغيرا او زمنها ولا تجب  
نفقة للغير على فقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين  
الا للزوجة وقرابة الولد اعلى وبطل ولا لب مع عرض ابنته  
لنفقة لا مع عذره ولا مع العرض لدين له على الابن سواها  
ولا لام مع ماله لنفقة وعندها لا يجوز لابن ابنتها ولا لغيره  
عليها لو انفق ماله لابن عذرا ولو انفق المودع ماله لان  
عليها بغير ارضاض ضمن ولا يرجع عليها ولو نفقة نفقة غيره  
الزوجة وصفت مدة بل انفاق سقطت الا ان يكون  
النفقة امر بالكره مائة عليه وعلى المولى نفقة رقيقة فان ابلى الكسوة  
وانفقوا وان لم يكن لهم كسب اجر على بيعهم وفي غيرهم كسبوا  
يومروا بانه **كتاب الاعاق** هو انتابت القوة العترة  
في الملوك اما بغيره فاما كسب حرم مكاف بغيره وان لم يزوجها  
حر او حريرة او عتق او حررتك او اعتقتك او حررتك  
او باسولاي او بغيره مولاي او باسرا او عتق ان لم يزوجها  
اسلمه وكذا الواضف احمية الاما بغيره بغيره البذل كرا كرا  
حر ونحوه وكفوله لانه زوج حر وبكنا بانه ان نوى كرا كرا

وان اتي عتقها في فذلوت لم يكره وان كان  
برجعي حياته ويخاف موته جازم

وإذا اتى ق فعتق ليس بعبادة وضعا بغيره  
فما كراهه ولا عبادة له فان نوى حريته  
كان عبادة له ولو شاء عتق وان اعلى على  
ولا نوب له اذا كان حريجا اياه في المولى  
وفي نوا در شرع اياه برف جلا عتق اسمه بغيره  
النفقة في حقه وله نفقة ماله كسبه وقار  
المولى استحقك بعد الزلة والكل في نفقة لا بل  
اعتقته بعد الزلة والكل في نفقة لا بل  
المال في الزلة في نفقة المولى بغيره في نفقة  
وايه يوسف اما حريته والنفقة على المولى  
ولو قال انت انت حر هذا العتق بغيره في نفقة  
عتق بغيره في نفقة المولى بغيره في نفقة

منه ان كان فقيرا صغيرا وانثى او زمنها او اعلم او لا يرضى



في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق

علب اولاسيل اولارق او حوت من على اجلبت سيبك وقال  
 لامة اطلقك ولو قال اطلقك لا حق وان لوى وكذا سيبك  
 صرح الظان وكنايته ولو قال انت لامة لا حق خلاها لها ولو قال  
 هذا الحق او اني علق بلايته وكذا يده اتي وعندهما لا يتقن ان الحق  
 ان يكون ابنا له او ابنا او اما ولو قال الصغير هذا جدي لا يتقن ان الحق  
 وكذا لو قال هذا اخي او عبده هذا الحق ولا يتقن بلا سلطان على  
 وان لوى ولا يابا ابي واما ابي وانت مثل اخو فبقين علق ولو قال  
 مانت الا حق ومن ملك دارهم فممنه علق عليه ولو كان  
 الاك صغيرا او حوتا والكتاب كتاب عليه قرابة الولد لا حق  
 خلاها لها ومن علق لوجامة علق وكذا الوفق للسلطان او  
 للصنم وان علق وكذا الوفق ملكها اوسكران ولو اصاب علق  
 الاملاك او شرط صرح ولو خرج عبده من ابن سيبك من اهل علق  
 بعين لامة وفتح اعنقه وحده ولا يتقن امة به والولد يفتح الامة  
 في الملك والرق واخرية والندبير والاستيلاء والكتابة ولو  
 الامنة خبيد با حرم ومن زوجها ملكا سيدا ودله للمودرة  
 بعتته **باب علق البعض** من علق بعض علق بعض علق  
 باقية وهو كالكتاب الا انه لا يرد الفارق لو علق وقال لا يتقن كل

ط  
 حرا  
 علق

في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق

في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق  
 في كل من كان له حق في كل من كان له حق

والاسي وان علق شريك نصيبه فلا حق ان علق او عبده او كتاب  
 او يفتح والولاء لها او يفتح المعن لو موبر او يرجع به المعن  
 على العبد والولاء له وقال ليس الاخر الا العلق مع السار السعة  
 مع العسار ولا يرجع المعن على العبد لو ضمن والولاء له فالحالين ولو  
 شهد كل منهما باعنا شريكه سي لها فخطها والولاء بينهما كيف  
 ما كانا وقال اسي للمعسر ولا للموسر ولو اوصيا موسرا والاخر  
 معسرا اسي للموسر فقط والولاء موقوف في الاحوال خرقا وفا  
 ولو علق احدهما علقه بفعل علق الاخر لهما فيه ففسي ولم يفتح  
 نصفه وسعي في نصفه لهما مطلقا وعندهما ان كانا موسرين فلا  
 وان كانا معسرين ففقر نصفه عند ابي يوسف وفي كل عند محمد  
 وان كانا مختلفين معي للموسر فقط فربع عند ابي يوسف وفي  
 نصفه عند محمد ولو حلف كل بعين عبده والمسألة كما هي الا ان  
 واحد ومن ملك ابنة من اخر بنه او عبدة او صديقة او حبة  
 علق خطه ولا يفتح لشريكه ان علق او يفتح علق علق لشريك  
 انما بنة اولاد وقال الغني الاب لو كان موسرا وعقد عسار اسي  
 الابن وكذا الحكم واختلف لو علق علق عبده بنه او عبده ثم  
 اشتراه مع اخر او اشترى نصف ابنة من ملكه ولا يشترى

الا عسار

سوا  
 علق



الاجتناب لضعفه ثم الاب باقية موصلا لضعف الشريك او شريكه  
 بعضه فقط ولو ملكه بالارث فلا ضيق اجماعا لعبد لموسى بن  
 ابيهم واعتقه اخره من السالك مبررة والمدير معتقه فله عتق  
 لا يضمن والولاة عتقوا المديرة وعتقه للمعتق وقالوا لا يضمن مبررة فله عتق  
 ولو عتق والولاة اذكر له وفيه المديرة فله عتق فله عتق الشريك  
 ام ولدك انكرت عتق مبررة ونقض بونا وقالوا لا يضمن لغيره  
 فخطا ان شاء ثم تكون حرة وما لا ثم ولد تقوم فله عتق مبررة  
 نصيبها وعندنا من يتقونه فيضعه حصته شريكها **باب**  
**العتق المبرر** لعنه عبد قال لا يضمن عتقه احد كما هو في  
 اجماعنا ورضي الاخر فاعا القول ثم مات من غير بيان فله عتق  
 اربع النابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد  
 رابع ولو فرضه ولم يجر الوارث جعل كل عتق مبررة كسائر العتق  
 وعتق من النابت ثلثه حتى في اربعة وعنه كل من لا يضمن اثنان  
 وسبع كل منها خمسة وعنه مبرر يجعل كل عتق مبررة كسائر العتق  
 عتقه وعتق من النابت ثلثه وسبع وعتقه وفيه اثنان  
 وسبع في اربعة ومن الداخل واحد وسبع في خمسة ولو طلق كذلك  
 قبل الخول وباب سفل ثلثه اثنان من النابت وربع

عبد مبرر

سيف

ولا يضمن احدهما وقال اذكر به بيان العتق  
 الذي لزمه صدق هو مصلح

مبرر خارجة ومن المبررة بالانفاق في الخوار والسبع بيان العتق  
 المبرر وكذا العتق عن البيع والموت والنجس والعتق والعتق  
 والهبة والصدقة مسلمة بين والعتق ليس بيان فيه خلافا لهما  
 الاطلاق اليهم هو الموت بيان وان قال لا مبرر اول ولد  
 مبرر ذكره فانه حرة فولدت ذكر وانثى ولم يبررها فله عتق  
 وبنوع وعين نصف كل من الام والانثى ولا يضمن المديرة  
 لصحة الشهادة عن الطلاق وعتق الامنة مبررة وفيه العتق  
 وغيره العتق فله عتق فله عتق فله عتق احد عتق او امنية  
 لا تقبل الا في حرة وعندنا تقبل وان شهد اطلاق احدى  
 ثلثا يثبت انفاقا **باب عتق العتق** ومن قال ان عتق  
 كل من عتق كل من يبرره عتق بدخوله من مملكته عند الخول  
 سواء كان مملكته وقت العتق او بعد وبعده ولو لم يبرره لم يضمن  
 الا يضمن الامن كان مملكته وقت العتق وكذا لو قال كل  
 من عتق لي حرة بعد عتق المملوك لا يضمن له اهل فله عتق كل  
 من عتق لي ذكر حرة ولا يضمن له فولدت ذكر لان في نصف  
 حرة من عتق لا يضمن ولو لم يبرره عتق فله عتق فله عتق  
 كل من عتق لي حرة بعد موتى صار من مملكته عند عتق مبرر الا

الدار



[illegible]

قوله المطلق نصف قية وقيل ثلثا قية  
يعوم ثلثا قية والتدبير ولذا امر عن القية  
وقية الحالت نصف قية القى بزيادة القية

فرسائی و دهر فر الاول **باب الشد** سیر المدبر للطلق من قال  
مولاه او اذعت فانت حر وان حر من غیر منی او یولد من  
امرغ مولی او غند مولی او فرغ منی او انت مدبر باق و درنگ  
او ان صحت الیما بنسخته و غلب موله بنها او اجبت کس  
بنفسک او برنگ کس او بنش مالی فلان کجور اخراج من مملکه  
الا بالعنق و کجور استخراجه و کتابة و ایجاره و الامة لوطا  
و تزوج و اذ امانت سیده حق غنث مال و ان لم یخرج  
فی الثلث فحسابه و ان لم یبرک غیره سعی فرغته و ان اخرقه  
و بن المولی سعی کل قیمته و کولو تبرأه اکثر بنسب  
شکره ثم یتم عنق القصد بالشد سیر من سعی لفرغته خلافا لقاله  
من قال ان یست من حسی یذو او سقوی هذا الامر من حسی  
کذا و الاخره بنسب و الا بالامر سنة و اجل هم موده فیها کجور  
بعده و ان وجد الشرط عن المدبر **باب الاستیلاء** بالنیسب  
وله الامة فی مولایا الا ان یرعیه و اذ اذبت حد استام و له  
لا یجوز اخراجها من مملکه الا بالعنق و له و طیحا و استخراجهما و اجابها  
و تزوجها و کتابة بنها و لغن بعد موده من جميع مال و الاشی لربیه  
و یغنی نسب و له ما بعد و کس بلا دهره و ان لغاه انفی

ملكه بعد ولكن بعين الحق من الثلث عند موتة **باب الحق**  
**حجر** ومن اعطى عمران او قبض على المال من عليه نصيب  
كفالة في كفالة بل الكفاية وان قال ان اوتيت الى العا  
فانت حكر او اوتيت صار ما دونها ملكا بنا وتبين ان ادى في  
المجلس بعين من المولى ومن المال فيقبل عليه بان دفع ادى  
اقل في التبيين بان الحجر الموقوف على البعض وادى البعض بحجر على  
البعض البقية الا انه لا حق له في المرد الكل كما لو طغى البعض  
فاوى الباقي ثم ان ادى الفاكس بغير التبيين وجع المولى عليه  
بمنها ما يتبين وان كسرها بعد ما يرجع ولو قال انت حجر بعد موتي  
بالف فان قبل بعد موتة واعتقد الوارث حق في الاطلاق ولو  
حرره عمران بعد سنة فيقبل على غيره ان يخرج منه ما له  
فان مات المولى فيها لم ير له قيمة نصه وعنده هو قيمة حصة  
وكذا لو ادى المولى العبد من نفسه بعين فملك ما قبل القبض من  
قيمة نصه وعنده هو قيمة العبد ومن قال الاخر اعطى منك  
بالف عمران تزوجتها ففعل وابت ان تزوج فلان عليه ولو  
من حق في قسم المال من قيمتها ومنه ما وله من حصة العينة وسقط  
ما يخص المهر ولو تزوجته ففعل المهر المهر الزوجين وحصة الغير له

والان يسبح قبل  
الاداء سنة

قال استحق قبل ولا يشترط خاتم قبل محلي شتم  
بل قبل ذلك وان جازي شتم قبل المحل المسمى  
فمن وثقه في كمال فان كان الملوك ينجحوا  
حينئذ فحق من جميع المال وان كان  
من بعضه فحق من المقدس وقال لا  
يشترط بعد الزمان القدس  
الحق وخط العاصي



ولو استولد ما ينجح ثم ملكها فهي ام ولد له وكذا لو استولد ما يملك  
ثم اخفقت ثم ملكها بخلاف ما لو استولد ما يزن ثم ملكها ولو است  
ام ولد النصراني عرض عليه الاسلام فان استلم فهي له وان ابى  
ففرقتها وهي كالمكاتبه ولا تزني بغيرها وان ماتت عتقت بطلاقها  
ومن ادعى ولدا له فنجح في ثبوت نسبته وصار ام ولد  
ويشترط نصف قيمتها ونصف عرقها لاقبته ولدها وان ادعى  
معا ثبتت منها وهي ام ولد لها وكل نصف عرقها وتعاها  
ويرث من كل منها ميراث ابن ويرثان منه ميراث اب واهله  
وان ادعى ولدا له مكانه فصدقه المالك ثبت نسبته  
وعليه قيمته وعرقها ولا تقبیر ام ولد وان لم يصدقه لا يثبت  
الا ان دخل الولد في مملكه وقتما كانت **الابا** اليهن بقوية واحدة  
انجز المقتسم به وهي ثلث غنوس ومن خلفه عمر اعراس احوال  
كمن بعدا وكلها الاثم ولا كفارة فيها الا التوبة وانما من خلفه على  
امر اعراس بقلية كما قال ويؤخذ خلافه وكلها بها العفو ومنعده  
مخلفه عمر فعلن او تركه في المقتسم وكلها وجوب الكفارة ان كانت  
ومنها ما يجب قبله كغسل الفرائض وترك المصحة ومنها ما يجب فيه  
احتشام كغسل المصحة وترك الواجبات ومنها ما يفيض فيه الاحتشام

كحول

كحول المسموم ونحوه وما عدا ذلك يفيض فيه اليه جفنا بغيره ولا يوزن  
في وجوب الكفارة من العادة والناسي والكله في اختلاف الاحتشام  
وهي عتق رقبة او اطلاق عشرة مساكين كما ذكر في الطهارة والاطم  
او كونهم كل واحد ثوبا يستعان به منه هو الصحيح فلا يجوز السراويل  
فان عجز عن احد ما عدا الاولاء صام ثلثة ايام متتابعة فلا يجوز الكسوف  
قبل الاحتشام ولا كفارة فحاشا كافر وان حشمت مسل ولا يصح بين  
الصبيحة واليهود والناسي **فصل** وجوب الفدية لولا الباء  
والسائر وقد فسره كامة فدية واليهود اربعة اوتهم من ايامها كالكفارة  
والرحيم وايضا ولا يفيض الرقبة الا فيما يبيح جبره كالتكليم والعديد  
بصفة من جبره لا يفيض بها عرقا كغرة الله وجلاله وكبيره يابيه  
عقلته وقد رتد لا يغير الله كالعراق والنجي والكعبة ولا يفيض  
لا يفيض بها عرقا كرحمة وعلمه ورضاه ونضبه ويخطه بعد اذ قوله  
لغير الله من وكذا واهم الله وسوكته في عدم تحدي اي وكذا قوله  
وعمره الله وميثاقه واهم واحلف واشهد وان لم يلق بائنه  
وكذا ما يفيضه او عيى او عهد وان لم يفيض الى الله وكذا قوله  
ان فعل كذا فمؤكدا فمؤكدا او يهودى او نصراني او يبرى من الله ولا يفيض  
كافرا باحتشام فيها سواء علقه بهاض او سقي ان كان يعلم انه

وانما طلع عن رجل او كاد عن غيره باهره حاز  
عن الامم وان لم يوسط اليهن وان فعل ذلك  
بغيره ثم اجازته لم يجره من طاهر

يكون عينا لا نه لجاز ولو قال لو كنت فزمت  
فلا يكونه قبل لا يكون عينا ولو قال لو كنت  
فوزم فطلاق ان لا يكون عينا الله شاملا  
للعادة



بين وان كان عند هذا ان يكون يصير به كافرا ونحوه ان فعله  
 غصب لينة او خطا او لعنة او هوان او سارق او سار  
 حرا او اكل ربه البس بين وكذا قوله ايضا ان فعله خلافا لما  
 يوسف وكذا قوله سوكند خرم بخداي باطلاق ذن ومن  
 حرم مكة لا يحرم وان استسحب او شيئا منه لعبد الكفارة ونحوه  
 كل حلال على حرام غير الطعام والشراب والقنوى انه يطلع امراته  
 بلامنه ومثله قوله حلال بروي حرام وقوله هر چه بدست دست  
 كبرم بروي حرام ومن فرغ من اطلاق او مطلقا بشرط لا يرد  
 قدم غايبي ووجه لزوم الوفاء ولو غلبه بشرط لا يرد به كان  
 خير من الوفاء والتكفير والعصيان ومن جعل جلفه ان شاء الله  
 فلا حاش عليه **باب البين** في الدخول والخروج والائتلاف  
 وعجز الكسح لا يصلح ما فعل الكعبة او السجدة البينة او الكعبة  
 لا تحث وكذا الدخول وعندنا اوطى باب دارا ان كان المثلث  
 يقع خارجا والاحتكاك كالودخل صفة وقبل الاحتكاك في العتقة  
 وفر لا يدخل دارا فدخل الاحتكاك ولو قال هذه الدار  
 فدخلها صفة صوابا وبعد ما بنيت دارا اخرى حث وكذا  
 لو وقف على سطحها وقبل الاحتكاك به فغرفا ولو دخل طاف

ولو حلق ان  
 ساه

بابها او حديقها ان كان لو غرق مع خارجا لا تحث والا  
 حثت ولو جعلت سجدا او حماما او بستانا او جنة بعد ما حثت  
 فدخلها لا تحث وكذا الدخول بعد اتمام الحمام وشبهه وفي  
 لا يدخل هذه البيت فدخل بعد اتمامه وصار صوابا وبعد ما حث  
 جنة اخر لا تحث بخلاف ما لو سقط السقف وبني بعد ان  
 وفر لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا تحث ما لم يخرج ثم يدخل  
 وفر لا يمس هذا النوب وهو لا يركب هذه الدار به وهو  
 راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو كنهها ان اخذ في البناء  
 والنزول والنفقة من غير بيت لا تحث والاحتكاك ثم فر لا  
 يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد منه فوجه صحيح انه  
 وساعة حتى لو بقي وتحدثت وعندنا يوسف بعثه نفس  
 الاكثر وعند محمد نفس ما تقوم به كدخا لينة وهو الحسن والافق  
 ثم لا بد من نفقة المنزل اخر حتى لا يبر نفقة الا السكة او الجدة  
 وكذا الا يسكن هذه المحلة وفر لا يسكن هذه البلدة او القرية  
 بغير خبر وجه وترك اهله ومساكنها وفر لا يخرج فامر من حله  
 واخرجه حثت ولو حلق واخرج بلامره مكرها او راضيا لا تحث  
 ومثله لا يدخل وفر لا يخرج الا الاجارة فخرج اليها ثم انى حث

وان كان من الدار المسكونة ان يخرج بغير  
 وجهه وعياله فانما حث على ان لا يسكن  
 هذه الدار مرة واحدة



اخرى لا يجتنب وفي لا يخرج الامكة فخرج يريد بانهم رجح حنث في  
 لا ياتيها لا يجتنب مالم يخلصها والذباب كالحجوج في الاصح وفي  
 الباقين فلان ما علم يات حزنات حنث في اضر اجزا حيوتها وان  
 قبله لا تيان غذا بالاسئلة فهو على سلامة الآلات وعدم الموت  
 فلم يات ولا مانع من مرض او سلفا حنث ولو نوى الحقيقة  
 صدق ويانة لا تضاد في الحمار وفي لا يخرج الابانة في شرط الا ان  
 كل خرج وفي الا ان اذن يكفي الاذن حرة وفي لا يخرج الابانة  
 لو اذن لها فبني شانت ثم نهاها في حنث لا يجتنب عند الي  
 يرسف في خلافا لم يجر ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت  
 او ضرب العبد فقال ان ضربت تعبد احنث بالفعل فورا  
 فلو لبست ثم تعذرت لا يجتنب قال الاخر اجلس فتعذر فقال  
 ان تعذرت فكذلك لا يجتنب بالصدق لامة ولو فر ذلك اليوم  
 الا ان قال ان تعذرت اليوم وفي لا يركب واية فلان في ركبا  
 واية عياله ما زون لا يجتنب الا ان نواه وهو غير مستغرق  
 بالدين وعذرا الي يوسف يجتنب مطلقا ان نواه عند حنث  
 يجتنب مطلقا وان لم ينو **باب البين** في الاكل والشرب  
 والبس والكلام لا ياكل من يده الفخة فهو غير مأكل ولبسها غير لبس

والرب غير الاكل في العويبة  
 وبالفارسية حنث  
 وبالفارسية حنث

لا يبيد ما فعلها ولبسها المطبق او من يده الشاة في غير اللحم  
 دون البين والزبد وفي لا ياكل من يده البس فاكل طبعا لا يثيب  
 وكذا من يده الرطب او اللبن فاكله ثم الاوشية في اختلاف  
 لا يجتنب في البس فاكله شاة او شجاة او لا ياكل لحم يده اصل فاكله  
 كبت وفي لا ياكل من يده فاكل طبعا لا يجتنب ولو اكل فبنا حنث  
 وكذا لو اكل بعد حنث لا ياكل طبعا وقال لا يجتنب فيها ولو اكل  
 بعد حنث لا ياكل طبعا ولا يبرأ حنث اتفاقا وفي لا يشرب طبعا  
 فاشربى كباسة بر فيها رطب لا يجتنب كما لو اشربى بر في  
 وفي لا ياكل لحم او يعبث فاكل لحم سمك او يعبثه لا يجتنب وكذا  
 في الشاة ولو اكل لحم ان او خنزير حنث وكذا لو اكل كيدا  
 او كرشا والخمار لا يجتنب بهما في عرفنا كما لو اكل البية وفي لا  
 ياكل شاة يتعبد بشحم البطن فلا يجتنب بشحم الظهر خلافا لهما ولو  
 اكل البية او لحم لا يجتنب اتفاقا وفي لا ياكل من يده اكله يتعبد  
 باكلها فضا فلا يجتنب باكل خبز ما خلا فالحا وفي لا ياكل من يده  
 الدقيق يجتنب بجنه لا يسقى في الصبح وان شرب نقيع عسل ما خلا  
 اصل مصره كجنه البر والسقية فلا يجتنب بجنه القطا لثب او جنة  
 الارز بالعرف الا اذا نواه والشاة غير اللحم لا ياكل الباذنجان او

ولو علف لا ياكل في الاكل فاكل  
 حنث ولو حلفت لا ياكل في الاكل  
 حنث وفي ياكلها جميعا



اجوز او البقي الا اذا نواه الطبخ على ما يطبخ في اللحم بالما وغيره  
 الا اذا نوى غير ذلك والراس على ما يباع في مصره ويكتسب في  
 التساير والكتابة على التفاح والبطيخ والشمس وعندهما عطر  
 والربط والرمات ايضا ولا يقع على الفناء واجبا للتفاد  
 الا ادم ما يطبخ به كالف والزيت واللبن وكذا الملح لا يطبخ  
 واجبين الا بالابنية وعندهما يعني ادم ايضا والعنب الطبخ  
 ليسا بادم في الصحيح والفداء الاكل فيها بين طلع الفجر والزوال  
 والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والضحى فيما بين نصف  
 الليل وطلع الفجر وقران الكلت او شرب او لبست او  
 كلمت او تزوجت او خرجت ونوى عينا لا يصدق ولو  
 زاد طعاما او شربا او نحوه صدق ديانة لا تقضاء وفيه لا يشرب  
 من حوله لا يجتنب بشربه بها ما دام لم يكره خلافها وان  
 قال من ماء وجله حشيت بالاناء اتفاقا وكذا في حجب البئر  
 وفي الاناء بعينه وامكان البئر شرط صحة الحلف فلا في لا ي  
 يوسف في حلف لبشر من ماء هذا الكوز اليوم ولا ما فيه او  
 كان فحسب قبل مضيه لا يجتنب خلافه وكذا ان لم يفعل اليوم  
 الا ان كان فحسب فانه يجتنب بالاتفاق وفيه يصعد

السماء او يطير في الهواء او يعلق في البحر ذبيبا او يفسد في  
 حاله بموته انقضت وحشيت الحال وان لم يعلم بموته فلا حلف  
 لا يوسف وفيه لا يجتنب فداء العائن او سيج او هل او كبر لا يش  
 سواء في الصدرة او خارجها هو الحنار وفيه لا يجتنب فداء بحيث يسمع  
 ويهونا به حشيت ان يقطر فينب مطلقا ولو كان غيره ونقص سمه  
 لا كحشيت ولو سلم على حافة هو فيه حشيت وان نواه موده لا كحشيت  
 ولو قال الا باذنه فاذن ولم يعلم فحشيت خلافا لا يوسف  
 وفيه لا يجتنب شرا فهو من حلف ويوم الكلف لطلق الوقت  
 ونقص نية النها لفظ وليمة الكلف على الليل فحسب وفيه الحننة  
 الا ان يقدم زيد او يحيى يقدم او الا ان ياذن زيد او يحيى ياذن  
 فحشيت قبل ذلك حشيت وان مات زيد سقط الحلف وفي  
 لا ياكل طعام فلان او لا يرضى واردا ولا يمس ثوبا ولا يركب  
 وابنه او لا يجتنب حده ان يمين وزال مكله ونقض لا يجتنب  
 خلافا لمح في العهد والدار وفي العهد لا يجتنب اتفاقا وان لم  
 يمين لا يجتنب بعد الزوال وحشيت بالمجدد وفيه لا يكلمه اذ  
 او صدق بعد حشيت في العين بعد الابانة والمعاداة وفيه لا  
 الا في رواية عن حمزة وحشيت بالمجدد وفيه لا يكلم صاحب هذا



ولو قال ان بعث هذا العبد من زيدا فهو  
فقال زيد اجزت او رضيت  
لم يبق ولو قال ان اشترى زيدا  
العبد فهو فقال زيد نعم ثم اشتراه  
عشق غيلة مدرم وحده

رض خلف لا يبيع ولا يشتري أو لا يبيع ولا يشتري فاع غير مفعول به لا محذور لأن كون المضاف لا يبيع  
مبتدأ فيشتري وإن قالوا رتبوا الفاعل ذلك لا يفعل بحيث لا يوجب ضميا وهو قد لا يشتري أو لا يبيع ولا يشتري  
ولا يبيع ولا يبيع المضاف المضاف إليه أو لا يبيع ولا يشتري فاع غير مفعول به لا محذور لأن كون المضاف لا يبيع  
أو لا يشتري مبتدأ فاع غير مفعول به لا محذور

الكافى وان نسبت الى فخره ففى سري من فخره ففى  
 الحافى عفت وان سري من مكها بعد لا ينجى وفقرى  
 الى حرق عبقه ومدرود وامهات اولاده لا مكاتبه الا  
 ان نواهم وفخره طابق او يده ويده طلقته الا فخره  
 فى الاوليين وكذا العتق والاقرار باب **اليمين** فى البيع والشراء  
 والتفويض وغير ذلك بحيث بالمباشرة دون التوكيل فى البيع والشراء  
 والاجارة والاكسجار والصلح عن مال القسمة واخصومة وضرب  
 الولد وبهما فى الكفاح والطلاق واكتفى العتق والكتابة والصلح  
 وحكمه والهبنة والصدقة والقبض والاستنفاذ وان لولوى المباشرة  
 خاصة صدق ديانته لاقضاء وكذا ضرب العبد والرجل والبا  
 واخياطه والابراع والاكسديع والاعارة والاستعارة فحقنا  
 الدين ونقضه والكسوة واحمل الا انه لولوى المباشرة يصدق  
 قضاء وديانته وفى البيع فزوج مضمونى فاجاز بالقول  
 بالفعل لا كفى وفى لا يزوج عبده او امته بحيث بالوكيل  
 والاجازة وكذا فى زينة وبنته الصغرى وفى الكبيرين لا كفى  
 الا بالمباشرة ودخل الام على البيع كان بعثت كس ثوبا  
 يقتضيه اخصاص الفعل بالحرف عليه بان كان باجرة سواء كان

حلق لائشې زېږېدې او وختۀ غاړې ودرام  
 او د ناښه او بېر او حلقه مسوخته خښت  
 قې قړل کېدې کړخت وخال محمد لارښه د لودام  
 ولاند ناښه وځيخت فيد سړا کلا داسې  
 المسود لکلي چې د حقه  
 قال لارښې والي ونيو علي ان الحسنه بديعه  
 لهذا الزمته فغنمته ان فيها خصالا  
 ولم يترك قرب الولد - مصلو حوله



ملكه اولاد مثل الشراء والمعاملة والصيانة والبناء وغيره القبر كان  
 بوقت كذا القبر اخصا صها به بان كان ملكه سواء اخره  
 اولاد وكذا ادخلها على الضرب والاكل والشرب والدخول وان  
 نوى غيره صدق فيما عليه وقران اجتهه او ان اشتريته فهو حرم  
 باجها عتق وكذا القبر بالفساد والموت ولو بالبل لا  
 يعق وقران لم يبعه فكذا فاعق او دبره حرم قال حرم  
 على فقال كل امرأة في طالق طلقت هي ايضا الا فراديه عن  
 ابي يوسف <sup>عليه السلام</sup> وان نوى غيره صدق رباية لا قضاء ومن  
 قال على المشي الى بيت الله او الى الكعبة لم ينج او عود مشيا  
 فان ركب غيره دم ولو قال على الخروج او الى باب البيت  
 الله او المشي الى الصفا والمروة لا يبرئ شي وكذا لو قال على  
 المشي الى الحرم او الى المسجد احرم خلافا لما في غيره حرم ان يمشي  
 العام فشهدا يكون يوم النحر كونه لا ينج خلافا لما في غيره ولا  
 يصوم فصام من غيره حرم وان صوما او يوما لا مال لم  
 يوما ولا يصلي بغيره اذا سجد سجدة لا فدية وان ضم صدقة  
 فبشع لا باق وقران ايسر من غيرك فهو يدي فكذلك  
 قلنا قلنا لا ينج فاب هو يدي خلافا لما في آياتنا

لا ينج الا بالبعث بها في الكبر والحد  
 لا ينج الا بالبعث بها في الكبر والحد

فقط من ماله وقت اجلب منه في بالانفاق حاتم القصة  
 بغيره بخلاف حاتم الدنوب وعقد الاول ان يصنع في الاثلا  
 وقران على مطلقه وبعثي وقران لا يجلس على الارض فجلس على  
 او حصره لا يجلس وان حالها وبينه وبينها حرم وفي لا  
 ينام على الارض فجلس فوجه فاش فنام عليه لا يجلس وان  
 جعل فوجه فاش فجلس فوجه فاش فجلس فوجه فاش فجلس  
 سرير فجلس لا يجلس وان جعل فوجه فاش فجلس فوجه فاش فجلس  
**باب البيوت** والضرب والفصل وغير ذلك الضرب والكسوة  
 والكلاب والدخول تخفى فيها ما في فلا يجلس من قال ان  
 ضربة او كسوة او قتلت على يديها بعد موته بخلاف الفرس  
 والكلب والمس لا يقربها فمسه ما احقها او حصرها حرم فبشر  
 جريحه في موضع الضرب ليقضيه في فيه فربما دون  
 الشهر قريب والشهر بعيد ليقضيه اليوم ففصاه زبوا او  
 بهجة او حقة او مائة به شيا ويقضيه به ولو رصا  
 او سقوة او ولب او ابراه منه لا يبرئ لا يقضيه اربعة اشهر  
 وون درهم لا يجلس بقبض بعضه مالم يقض كله متوقفا وان  
 رقة جعل ضروري كالورق لا يجلس ان كان الى الامانة او

على يديها  
 وسكون الما  
 سح الما

قوله بوجه  
 على يديها  
 على يديها

القبض  
 لا ينج الا بالبعث بها في الكبر والحد  
 لا ينج الا بالبعث بها في الكبر والحد



سقط ثم الامام ثم الناس وفر المقابلة الامام ثم الناس وسيل  
واضحة عليه وغير المحسن جلد ثمانية وللعبد تسعيا بسوط الاثر  
لرضاء وسقط مغرافا عليه الامام ثم الناس والوجه والغرض وعبد  
يوسف يوقظ الرأس منفرته ويضرب الرجل بآبائكم  
حدا بحد ومتنع ثمانية سوى الامام والماء جالسه ولا  
تسرع ثيابها الا الغزو واكنحو ويحلقها في الرحيم لاله ولا تحب  
سبعة مملوكا لولن الامام واحصل الرحيم كربة والتكليف  
والاسلام والوطنى شجاع صحيح حال وجود العتق المذكور  
بها والواجب بين جلد ورجم ولا بين جلد وفى الاسبنة والرجم  
رجم ولا يجلد ما لم يسأله واتحاشل ان ثبت زمانا باليسيرة تستر  
حرقه ورجم اذا خضعت والجلد ما لم يخرج من نفاها وان  
لم يكن لولده مائة بية لارجح خمسة حتى تنها **باب الوطى** الذى  
يوجب احدى والذى لا بوجوب الشهادة وازنه للحد ومى لوطا  
مشبهه بالضعف وفى ظن غير الدليل واللباطا بغيرها ان ظن  
احد الا بحد كوطى مستعدة ثمانت اوس مطلقا لغير الامام  
ولده عتقا او امة اصله وان عطا او امة زوجته او سيده  
لكذا وطى الممنون لاهونه من الراح وشبهه بالضعف وفى قيام رجل

ای محمد بن عبد الوہاب  
وہابی اجنبی و الفار

بانی لایر فاع مجلار  
بره فوق اراسه  
الان بین بیاض  
ابطه حداد

فان الكثرة تسف  
والبخس يسهل  
واقلة ثلثه  
سما سانه

بسم الله الرحمن الرحيم

فكانا قراوين  
احدكم في  
التي  
ازاد ~~ال~~ مدرس

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

تبلغ  
المرارة  
في عضو نفسي  
الانف والمعدة  
يجب ان يطرأ الم في كل  
ما وصلت اليها اللذة  
حار

سفر البربر



و اما در این کتاب که در این کتاب

10

A

مجلس خواجه علی اندام  
الشیخ محمد ملا بدیع  
در

خفی علیہ امراتہ اوامہ الملک

بان يكون ابتداء الفعل  
في الزمان والتهان  
في آخره

لا تدع المشهور عليه  
لا تفترا ان يوم الاربعاء  
روعيه او امته  
ولا على الشهدا لوجود  
البرهان

الشهود لا يشهدون  
 عليه وانما حضوره  
 بهم عدم اعطيه  
 انشاؤه فيهم وعدم  
 انشاؤه فيهم وعدم  
 انشاؤه فيهم وعدم



بين ان كذا كذا وعندهم الرجاء فقط ولو شهدوا فزكوا فزهم ثم  
 فلهذا كذا او عبيدا فالدية غير المكين ان جبروا على التزكية ولا  
 فغير بيت المال وقالوا على بيت المال مطلقا ولو قتل احد الامور  
 برجم فظهر واذا كذا كذا فالدية غير المال الفاضل ولو اقر الشهود بالنظر  
 لا تروى شيئا منهم ولو انكر الاصلان ثبتت الشهادة وجب اذ لم  
 والرايين او لاداة زوجته منه **باب حد الشرب** من شرب  
 خمر او لوطاة فاحدهم رجمها مبرور او جازا به سكران من يذوق  
 بذلك رجمها او اقر مرة وعنده بل يوسف موعظتين وعلم شربه  
 طوعا حراما او اضحى فان سوطا الخمر او ربعين للعبد موقفا عليه برجمها  
 فان الشرب بالكرامة لا يوجب الحد **باب حد الزنا** وان اقرا وشهدا عليه بعد زوال رجبها لا يجزى خلافا لغيره ولا  
 يجزى من وجد منه راحة انكر او انقبا او اقر ثم رجع او اقر سكران  
 والسكر لا يوجب الحد الا بالعرف الرجب من المرأة والارض فليسما  
 وعندهما ان يهذى ويخطأ كلامه ويبلغني ولو اراد السكران الا  
 جنب امراته **باب حد القذف** من كذب الزنبا كذبة ويؤثر في  
 قذف محض او يجهل به بصره الزاني حد بطلب المقدف منعوا  
 ولا يبرح عنه غير العفو واخشو واحصا كونه مكلفا حراما ايضا  
 عن الزنى ولو لغناه عن ابية بان قال است لا يباي الوب

هذا هو الذي هو في المتن من لم يذوق  
 حتى اسلم من بعد ما ذكره في الشرب

لان وجوب الحد والقيل لا يراعى شربها بغير  
 الحرام ان يكره ان يخطأ او يخطأ او يخطأ  
 او يخطأ او يخطأ او يخطأ او يخطأ  
 او يخطأ او يخطأ او يخطأ او يخطأ  
 او يخطأ او يخطأ او يخطأ او يخطأ  
 او يخطأ او يخطأ او يخطأ او يخطأ

او قال لا يباي الوب  
 فانهما يحكمان على ما

باين فلان ان رخصت حد الا فلا لا يجزى لو لغناه عن حده او ج  
 اليه والى علمه او خاله او ربه او قال يا ابن عمك يا ابن عمك او قال يا ابن  
 يا غيبي او لمست لغيري ويجزى بقذف المبتلى المحض ان يطلب  
 الولد او الولد او ولد له ولو حرم وما عدا الارث وكذا اولد البنت  
 خلافا لغيره ولا يطلب ولد اباه ولا عمة بنته بقذف له و  
 يستعمل بموت المقدف لا بالرجوع عن الاقرار ولا بالعفو ولا  
 الاعتناء من عنه ولو قال زنا في رجل وعنى الصعود خلافا  
 لمحمد وان قال يا زني وكفى جدا ولو قال لا امرأة وكفى  
 حلت واللعن ولو قالت زينت بك بطل الحد ايضا وان  
 اقر بولد ثم لغناه بلاء عن وان عكس حد والولد له او الجنب لان  
 ان قال ليس بابي ولا ابنتك ولا حد بقذف امرأة لها ولد  
 لا يجرم لرب او ابنت بولد بخلاف من لا عتبه لغيره ولا لعنه  
 رجل وطى امرأته كوطى غيره فله حد وجب اذ من جهة كونه  
 او مملوكه حرمت ابدا كامة التي امرأته رضاعا ولا بقذف  
 زنى فزكوه او مكاتب وان كان مات عن فادى ويكره بقذف  
 من طوى امرأته كوطى غيره كوطى امته الجسبة او امرأته وجب ايضا وكذا  
 وطى مكاتبه خلافا لابي يوسف ويجزى بقذف مسكوك قد نكح

والحاكي للمقدف لا يكون ويكره ان يخطأ  
 المقدف لو كان غائبا عن مجلس القذف كما  
 يروى في رواية عن القضاة قالوا لا يجرى  
 فانه كونه الواقع مرجع الجملة

لا يوجب الحد



ورجعوا إلى بلادهم وكان ذلك سنة  
 من قبل أن يبعث الله نوحا  
 عليه السلام فادعاهم إلى  
 عبادة الله وحده لا شريك  
 له فآذوه بشدة فأوحى  
 إله نوحا أن يخرج من  
 قومه الذين آمنوا معه  
 فقال لهم نوح يا بني  
 اذهب إلى قومه فقل  
 لهم إنني قد نبأهم  
 بالحق فآذوه بشدة  
 فقال لهم نوح يا بني  
 اذهب إلى قومه فقل  
 لهم إنني قد نبأهم  
 بالحق فآذوه بشدة

20

وإذا قال ربك يا فارقاه بالحق ومن المستوفين من أمتي بعينه وسئل الحسن بن زياد  
عن رجل قال نعم ما لم يقطع اللحم ولم لا يغسل العظم  
فلم يرد على هذا طاهر بن

۱۴۰۱

افضل حسن  
دانا تول  
موسم

ان اقر السارق غنم العزاب والغرب او غنم  
الهتد به، يكسب فاقراة صح مع الاكرام  
لان الظاهر ان السارق لا يملكون طاعيلين  
من الحارة



لأنه إن الرقة في الرحم المحم سواها كان المسروق  
مالا في الرحم أو ما رغبه لا يوجب القطع للثبته المحرم

ويعلم

بسم الله الرحمن الرحيم قال لا تفرقوا بين الحرام والحلال الا ما كان من قبله  
لا يفرق بين الحرام والحلال الا ما كان من قبله ولا يفرق بين الحرام والحلال  
الا ما كان من قبله ولا يفرق بين الحرام والحلال الا ما كان من قبله

لأن الإبراهيم عليه السلام لا يوافقنا فيه  
ولم يستره عليه من غير الظن ولا واحدا قط  
وإنما هو لم يوافقنا فيه لاساق ولا يقطع



بذل الغناء او اخرجني منك وان لم يثبت وكذا لو اذاعه احد السرقة  
ولو سرقا وعاب احدهما وشهد على سرقة فمما قطع الاثر ولو لم يثبت  
الما دون سابقه فمما قطع وردت وكذا الجعير المذموم وعنه لا يثبت  
ليقطع المانر وعند محمد لا يقطع المانر ومن قطع سرقة والعين فاية  
رديا وان لم تكن فائمة فلا ضمان عليه وان لم يثبتها وان سرق  
سرقا فمما قطع بغيرها لا يضمن بها مضافا وقا لا يضمن مالم  
يضمن به ولو سرق ثوبا فشققه فزاد ثم اضجر قطع لان سرق  
خافا فذبحهما ثم اخرجهما ولو ضرب السرقة درهم او دنانير قطع  
وردها وعندنا ما لا يرد بها ولو ضربه لغيره لا يضمنه ولا يضمنه وعند  
محمد لو ضربه لغيره ما زاد ولا يضمن وان صبغه اسودا فمما قطع ولا يضمن  
شيئا وكذا يضمن كلهما في **الارباب قطع الطريق** من قصد قطع الطريق  
من السرقة او من غير فمما قطع من وجهه يوجب وان اخذ ما لا يحصل  
كل واحد لخاصة السرقة فمما قطع به اليه في وجهه لا يضمن وان سرق  
فقط ولو عصى او جرم فمما قطع فاعترضه الولي وان قطع واحدة  
ما لا قطع وقيل يوجب اوصال ويخالف محمد في قطع  
يوجب حبسا <sup>٢</sup> ويوجب لغيره حرمانا ويكره فدية اياه لقطع  
ويكره ما اخذ الا لملكه ان باقى ما لا فلا ضمان ولو باقى القتل يضمنه

حدوا

[illegible]

فذلك لا يحل ان يكون واحد وصار في تلك كبر واحد  
 رخصه  
 اراد ان يحل في عاده له  
 بآيه في استلواي  
 بحسب غيظ ان نبيهم  
 وقول القدر واجب وان لم يبدوا للعوامات  
 وكبره جعلوا دام المسلمين في بلادهم الا وهو  
 لان قال في المال بعد انوار المسلمين في بلادهم



ای سکرہ کراہتہ التجریم ان یحک  
بوجہ کی لہتہ انہ

[illegible]

ولا

عنه غفر له  
وتمت النافذة باليد  
غفر له غفر له

والأجود زهره إلى دارهم ولا الخن ولا الغدا بالمال وقيل لا يترفع  
احتاجة اليه ويجوز بالأسارى عتقه وفتح ماوش من قضاها وفتح  
ولا تفرع ويجوز سلاخ شوق لغزو ولا تقسم غنيمة فزاد الحرك اللام بإع  
ثم تفرع ولا يتبع قبل القسمة والمغاضق والرود وسواها لغنيمة وأمره  
لصحة قبل إحصائها بأمرنا ولا تفرع فيها يوصى في الغنائم ولا نيات  
فزاد الحرك بين الإحصاء بدارنا ولا يؤخذ إلا حاراً يؤرث فيه بترفع  
منها بلا شقة بالسلاح والركوب والعين أن اجتبه وبالغلف  
يا حبلى واليمن والطيب مطلقاً وقيل إن اجتبه لا يتبع أصلاً  
ولا التول ولا يؤخذ يخرج به من يرد في الغنيمة وإن انتفع به  
فيمنه وإن قسمت قبل الرد قصده به لو غنيا ومن أسلم منه قبل  
أخذه أحسنه ولغنيمة وكل مال يؤخذ أو يدب عنه من غير  
نحو ومعارضة في وقيل من خلاف تحريمه وبريخ فزاد اللام  
والرد الكبير وزوجته وحملها وعنده المغنق والمناجح من قبل  
أو يدب عنه في مكانه أو مع مسلم أو ذمي بقتل خلافاً للعامة  
بريخ ومع اللام **فصل** في قسم الغنيمة للرجل المسلم ما  
سلكها وعنده من ثمنه أو لغيره ملك ولا يسلمها إلا من فرس  
وعنده بريخ يسلمها فحينئذ والبراذين كما عاقب ولا يسلمها

سید الشہداء

१५



لتجند القاتل وغيره سواء فيه

والتفصيل في  
لك

بالحرم دامت

[illegible]



بالشر والعبد جانا وعندهما بالشر البقاء وان اشترى من سنان  
 عبد اسما واودخله فيهم فحق خلافا لها وان سلم عبد لهم منه  
 فجاءوا بظهرنا عليهم اخرج العبد كما في **باب السبا** واذا  
 دخل ما جازنا اليهم بالانكاح له ان يزوج من بني من مالهم او من  
 فان اشترى سبا واخرج من مملوكه فيقتصد فيه وان غدر بغير  
 فاضد ما له اوجب الفسخ فذلك عتبه بغيره من التمتع كالسبا  
 وان اوداه ثم حرى او اوان حريا او غصب احدنا الا ان حريا  
 ابن لا يقصر في وكذا الوصل في كس حريا واخرج سنانين  
 وان خرج سلبين فغير بالدين لا بالغصب ولو اسلم الحربي  
 بعد غصبه لمسلم ثم خرجا بغيره بالرد بانه وان نزل احد لغير  
 السمانين الا ان غلبه الدية فزاله والكفارة ايضا فخطا  
 وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة فخطا وعندهما كالمشركين  
 ولا شيء من قبل السلم ثم سلبا اسلم ولم ينجح سوى الكفارة في  
 الخطا انما **فصل** ولا يكون سنانين ان يقيم فردا سنانة  
 ويصال له ان يثب سنة فضع عليه اجرة فان اقام  
 سنة صارا ذمتا ولا يملك من العود الادارة وكذا الوصل له  
 ان يثبت شهر لو هو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع عليه

حريا

فاجبها وعندهما سنة من حين وضع الخطام او كلف اليه سنة  
 لا لو كلف هو ذمتا فان رجع الادارة حل ذمتا وان كان له ذمتا  
 عند سلم او ذمتا او ذمتا عليها فاسر او ظهر عليه مخطا ذمتا  
 وصارت ذمتا ذمتا وان نزل ولم يظهر عليه ذمتا ذمتا  
 فان جاء حريا بامان وله زوجة هناك وله مال عند سلم او  
 ذمتا او حريا فاسلم منها فظهر عليهم فاكل في وان اسلم ثم جاء  
 ثم ظهر عليه فظهر حرسه وود ذمتا عند سلم او ذمتا له وغير ذلك  
 في ذمتا سلم وله هناك وارث سلم او ذمتا فظهر سلم  
 عند ارضه فلا شيء عليه الا الكفارة فخطا وان نزل سلم لا شيء  
 خطا او سنانين اسلم فلام اخذ الذمة من عاتقه العاقب  
 في العتق له ان يقصر او باخذ الدية وليس له العتق جانا **باب**  
**العتق** ارض الوصية عشرة وبنى ما بين العتق والعتق  
 حريا بيمين بغير الاحكام وكذا البصرة وكل ما سلم ارضه  
 عتق ذمتا من الفاتنين وارض السواد حرة وصي ما بين  
 العتق والعتق حرة وان اشترى العتق والعتق العتق  
 وكذا اكل فنج عتق وان اشترى عتق اسوي كذا وارض  
 السواد موكدا لاجلها يجوز بيعهم لها والعتق فيها وان اشترى

العتق



الخروج الثاني

موات بغيره قريه عند ابي يوسف وما و عند حرمه واخرج  
خارج معاسه فيخلق اخرج كالعشر وخارج فيلثه ولا يراوى  
ما وضعه عنده السواك كل بيب صانع صانع من ارجو  
شعر ودرهم ولبيب الربطه حقه درهم ولبيب الكرم او القنصل  
عشرة درهم ولا سواه كزغوان ولبان ما يطبخ ويصفى اخرج  
غاية العاقه وان لم يطبخ ما قلقت نقص ولا يراو وان اطلق عند  
ابي يوسف خلا فالحقه ولا يخرج ان انقطع عن ارضه الا ان يفتيها  
او اصاب الزرع آفة ويجب ان يعلها ما كلفه ولا يفران سلم او  
اشترى ما سلم ولا عشرة فخرج ارض اخرج ولا يكثر خراج الوظيفة  
يكثر اخرج بخلاف العشر وخارج المعاسه **فصل** في اخرج  
وصفت براض وسع لا تغير وان فخت بلدة عنوة او ارضها  
عليها فوضع على الطر الفضة في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى  
الوسط نصفها وخمس النصف العاشر الكسب ربهما وتوضع على كثر  
وجوبى وثمنى تجي لاجل ولا حمر تدفع ليقبل منها الا الاسلام  
او السيف وتشرق انسابها وعلها ولا جزيه على حصه وامرأة  
وملك ومكانب وشيخ كبير ورجل داني وشهد وغيره لا يكتب  
واربب الاجاط ويجب انزل الجمل ويؤخذ فكل كل شهر

اخرجت  
ولو في الذي اكثر من سنة وهو لا يكتب على ارضه  
لان العشر من سنة وقد قدرت في اكثر السنة  
ولا تخرج على النخل

جوز انشاءها ولهاها ارضه عت الا  
نما لوبه والاربعين وعلها لا يراو  
عشر سنة اخرج من سنة  
صاهاها ارادوا ورجل  
وقيل ان كان في  
فقد اذ امانه وقد  
في ارضه

وعلى كل ارض  
الاجل والاربعين  
صاهاها ارادوا  
وقيل ان كان في  
فقد اذ امانه وقد  
في ارضه

الخروج الثاني

بذ وشقط بالاسلام او الميت وتدخل بالنكر خلاها بالاجل  
خارج الارض ولا يجوز احداث بيعة او بيعت او حصة في ارضنا  
ولغا والمهنة من غير نقل وغير الذي في رية وجره ورجه ولا يركب  
خيلا ولا يعلل بسلح ولطفا للشيخ ويرك سرجا كالاجل والاشن  
ان لا يترك ان يركب الا للضرورة وجبته بزل الخمار ولا يلبس  
ما يخص اصل العلم والريه والشرف وغيره انما في اللابن ما يحل  
على داره علامة كلبا يستغفره ولا يبداء بسلام ولطيف عليه اللابن  
ولو يري اخرج قما والاخذ قاعدا ويؤخذ بلبية ويهر ويلال  
اوى الجزيه يادى او ما عذ وانته ولا تنقص عنه الا ما عجز عنه  
او براضه بصلته وتقتل مشا وسبعه التي صلح على بالحق  
او العقبه على موضع محاربتها وتقتل كالمزكك لو لم يرضه في المزر  
يقفل ويؤخذ من غير تعقب رجالهم وثمن نصف الزكوة لان  
صبيانهم ويؤخذ من اهل الجزيه واخرج كمولي فريش وتعرف  
اخرج والجزيه وما اخذ من غير تعقب او من ارض اهل الجزيه  
او اياه اهل الجزيه او اخذ منهم بلان في صلح المسلمين كسبه  
النقود وبناء القنطر والجسور وكفاية العيال والمدرسين والمفتين  
والقضاة والعمال والمعلمة ووزاريهم ومن يتكلم في السنة

بشرط غلط بقر  
الا يصح في العيون  
والا يصح في العيون  
الانصار في سنة  
الاربعين

في كسبه اليهود والنصارى وغيرهم ولا يركب البيعة  
مطلقا ولا فصل وان علبه اسلما اكلت  
لشبه اليهود والبيعة لشبه النصارى  
والصومعة للحنى فيها عمنها البيعة لا يركب  
الصلح في البيت لانه ينجس للكنيسة

الركن علامة على داره لعل يوقف ان يزل  
على باب داره بالخطبة  
كما في داره

لا يركب في ارضه التي تسمى بها القبا لانه  
الجزيه او داره وان ارضه الا داره  
وهي رواية الواحدا التي في كسبه الركوع  
صاهاها ارادوا ورجل  
وقيل ان كان في  
فقد اذ امانه وقد  
في ارضه

المفتين



كل مسلم ارثه فان لم يترك له لم يترك له الا المأواه  
 ومن كان اسلامه شفاعا والصله اذا اسلم ولم يترك  
 على المأواه ومن شئت اسلامه منها راجل  
 واما ما بينه وبين شئت اسلامه منها راجل  
 ما بينه وبين شئت اسلامه منها راجل

حرم من العطاء **باب المهر** من ارثه والعياد بانه يوصي  
 عليه الاسلام وكشف شبهة ان كانت فان آمنه حرس  
 ايام فان تاب والاقبل ولو تبه ما يترى عن كل من سوي  
 الاسلام او من اتفق اليه وتقبل الوض تركت لرب لا يملك  
 فيه ويحول ملكه على ما يتوقفا فان سلم فان مات او قبل  
 او لم ينجح ياراجل ب حكم يترى ب برونه وامهات اولاده و  
 ويوتيه وكسب اسلامه لوارثه المسلم وكسب ردة في ويقتضيه  
 اسلامه من كسب اسلامه ودين ردة من كسبها ويقتضيه  
 وشراؤه واجارته وحبسه وهدنه وعنفه وتدريبه وكسبه و  
 فان سلم صحته وان مات او قبل او حكم على ان يطلت وقال  
 لا يزل ملكه عن ماله ويقتضيه ويوتيه مطلقا من كل ملك وكلها  
 لوارثه المسلم وحمده اعتبر كونه وارثا عند الحق والابو يوسف  
 على الحكم به ونقض نصرة فاته ولا يوفى غير المأواه ردة لكن كسب  
 الصحيح عند ابو يوسف وكسب الرقيق عند محمد بن وليع انما  
 استبلاوه وطلاقة وطلت كفاحه وديجته وتوفى منها وصته  
 ونزله امراته المسلم ان مات او قبل او في الرعدة وان عادها  
 بعد الحكم على ان اخذ ما وجده باقيا في ردة وارثه ولا يقض في ردة

هذا هو المهر  
 الذي هو المهر  
 الذي هو المهر

ولم ولده وان عاد وتقبل فانه لم يرد والاراة لا تقض على خمس  
 حتى تنوب ونقض كل اقليم والامة يجبر على مولاه ويقتضيه جميع  
 نصرة فانه مالها وجميع كسبها لوارثها المسلم اذا ماتت وبغيرها  
 ان ارثت من نصبة لان ارثت صحبة واما ما بينه وبين ردة  
 احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت نسبته واموته  
 والولد يترى ردة مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية  
 الا ان ولدته لكثر من نصف حول منذ ارثه وان لم ينجح فانه  
 عليه فون في فان لم ينجح فذهب به فظهر عليه فلول ردة فتر  
 القصة وان لم ينجح فظهر بعد ردة لانه كفاية الابن فاما المهر  
 فبذل الكفاية والولادة وبن فتر من مخطا فقتل عرسته او  
 فتر ردة فتر كسب اسلامه وقال لا فتر كسب مطلقا ومن قطعت بده  
 فارتد والعياد بالنده وان آمنه او لم ينجح فتر كسب اسلامه  
 وبسته لو رثته فزال العاطف وان سلم بدون الحق فتر تمام  
 الدية وعند محمد نصبتها مكان ردة فحق ما خذ به مال وتقبل  
 الكفاية لمولاه والباقي لو رثته زوجان ارثا ففها فولدت  
 المأواه ثم ولد لولد فظهر عليه فلولان في ويجبر الولد على الاسلام  
 لاولده واسلم البقية العاقل جميع وكذا ارثه ماله خلافا لابو يوسف







في هذه الايام هذه الكتب هي التي كانت  
 في هذه الايام هذه الكتب هي التي كانت

بعد ذلك وانه لفظه والحق والحق والحق  
 الراوي المسمى او ابيه وهو في حال او وصية او احد الزوجهين  
 فلا يخلو والاك التبرع كالبائع **كتاب المفقود** هو غائب  
 لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينبغي ان يحفظ  
 ما له ولسبب في حقه مما لا وكيل له فيه من بيع ما كان في يده من  
 وشيئ من غرضه وحقه وتبريد ولا داو وحي حتى يرضى نفسه لا يخلو  
 ولا يفسد ما له ولا يفسد اجاره من حيث فسخه فلا يرتفع  
 مات حال فقده ان حكم بغيره في وقت الحاجة كذا او بعض  
 الا ان يحكم بغيره فان جاء قبل الحكم به فله والافضل يرتفع  
 ذلك المال لولاه واذا مضى فسخه ما لا ينشئ اليه اقرانه  
 وقبل تسعون سنة وقبل مائة وعشرين سنة حكم بغيره في  
 حق ما له حبسه فلا يرتفع من مات قبل ذلك ولغته رغبة  
 فيكون عند ذلك **كتاب الشركة** هي من باب شركة ملك  
 وشركة عقد فلا ولي ان يملك اشان عينا ارثا او شرا  
 او اتيا با او استيلاء او فسط ما لها بحيث لا يبرأ او يخلو  
 وكل منها اجتنى فله نصيب الاخر ويجوز بيع نصيبه من شركه  
 فجميع الصور ومن غيره بغير اذنه فزاعدا اخلط والا فسلط

ولا يأخذ الله مال الله في غير ذلك  
 لفظه لا يبرأ من يديه عنه ولا يخلو  
 لفظه معنى لا ما له المخطئ فخرج من رضى

ولا يبرأ من يديه عنه ولا يخلو  
 لفظه معنى لا ما له المخطئ فخرج من رضى  
 ولا يبرأ من يديه عنه ولا يخلو  
 لفظه معنى لا ما له المخطئ فخرج من رضى

رعا في الايام هذه الكتب هي التي كانت  
 في هذه الايام هذه الكتب هي التي كانت







فلا يجوز بل لا يذوقه وان ثبت ان احداهما شارك في كل واحد من قبل  
 وركبها الايجاب والقبول بشرط عدم ما يفسد كشرط وراثة مع غيره  
 الربح لاحدهما وهي اربعة انواع شركة مفادعة وهي ان يترك  
 تصرفا ووجبا وما لا يربح وتختص الكفالة والركاب فلا يجوز من  
 وذي خلافا لا يربح ولا يبيع ولا يجر ولا يبيع ولا يبيع  
 او يبيع او يملك او يملك ولا يبيع لفظ المفادعة او يبيع  
 ولا يشترط تسليم المال ولا يخط وما اشترط كل منهما سوى علم  
 وكسبه فلهما وكل دين لزم الا ان يترك لهما بغير لزم الا خلافا  
 لهما وكذا ان لزم ينسب خلافا لا يربح ولا يبيع ولا يبيع  
 لا يربح من الصحيح وان ورث احداهما ماتت به الشركة او وورث  
 وفيه صارت عينا وكذا ان فقدت فيها شرط لا يشترط في العن  
 وان ورثت عوضا او عتارا بنيت مفادعة ولا تقع مفادعة  
 ولا عتار الا بالاربع والدانير او بالقدوس النافعة عند  
 او بالغير والنفقة ان قال انفسهما ولا يفتي بالعرض الا  
 ان يبيع نصف حصة نصف عرض الا ان لم يترك الشركة ولا  
 بالليس والموزون والعددي المتعارف قبل الخط وان خط  
 جنب واحدا فلم يترك الشركة عند خيره ومالك عند اليأس

احداهما يبيع فيه الشركة  
 كبيع وشرا واستجار  
 لزم

وان خطا جنس لا يتعدى انما وشركة عثمان وهي ان يترك  
 من اربعين فيما ذكر او غير من دين وتضمن الوكالة دون  
 الكفالة وتضمن لفرع من التجارات والفرع هو ما يبيع مال كل  
 منهما ويملكه ومع التفاضل في المثل والربح ومع التباين  
 او فرادهما دون الاثر عند علمهما ومع زيادة الربح لهما عند  
 عمل احدهما ومع كون مال احدهما وراثة والاثر وما يبيع ولا يبيع  
 الخط فيها ايضا والوصية عرفة المال وان شرط غير ذلك وما  
 شراة كل منهما لرب شريكه هو فقط ورجع عن شركة بحصة مندان  
 او آدة من ماله ويملك الشركة بهلاك المالكين واحدهما قبل الشراء وهو  
 عن ماله قبل الخط بملك فرجه او فرجه الاثر وعليهما بعده فمالك  
 بعده ما شري الاثر بماله فاشترى بهما ورجع لشري عن شركة بغير  
 حصته وان هناك قبل شراء الاثر فان كان وكل من الشركة  
 صريحا فاشترى لهما شركة ملك ورجع بحصته والا فاشترى فقط  
 وكل من شري المفاضة والعنان ان يجمع وبيع ربح ليس  
 ويؤكل ويبيع ويده في المال بدعائه وشركة الصنيع والتبديل  
 ان يترك خيالات او صناع وضابط على ان يتقبل الاعمال ويكون  
 اكسب بينهما ولو شرط العمل لغيره والربح انما تاجز وكل عمل



فبقية احدى منى مع كل منها الطلب بالعلم وكل من طلب الله  
 ويريد بالرفع بالرفع لا احدى والكسب بها وان عمل احدى فخطا فتركه  
 الوجود ومن ان شئنا كما والامال لهما عريان بشئنا يجرهما ويصيرها  
 والرجح فيها فان شرطها ما صحت وصحت وطلعتها عريان ونقص  
 الوكالة فيما شئنا فان شرطها مناصفة الشئ او من شئنا فالرجح  
 كذلك وشرط الفضل باطل **فصل** والاشارة في الشئ وفيه لا يقع  
 الوكالة به كالاختصاص والاختصاص والاصطلاح والاستيفاء  
 جميعا كل فرد وان اعاد الاثر فواجب لانه لا يرد على نفسه شئ من  
 عند بل يوسف هو خطا في المحر وما اخذاه معا فلهما نقصان وان كان  
 لاحد منهما فضل والآخر راوية فاشق احدى فالكسب له والآخر اجر شئ  
 مال والرجح في الشئ العائدة عن قدر المال وطل شرط الفضل في  
 الشئ بموت احدى او بغيره ان يحكم به ولا يتركى احدى ما كان لا يقيم  
 بلا اذن فان اذن كل لصاحب فادبا معاضة كل حصصا  
 وان اوبا متعاقبا فمن الثاني علم ببدء الاول اولاد ولا  
 لا ينسب ان لم يعلم وان اذن احد لهما ومن يشترط ان يشترط  
 امة ليطالبها بغيره فيرثه بلا شئ ويؤخذ كل شئها وقال لا ينفذ  
 حصصه **كتاب الوفاء** بغير العين على ملك الواقف

والعرف

والتصدق بالنفقة كالعلم فلا يترك ولا يترك الا ان يحكم به  
 يشترط ان ينفقه بموته بان يقول اذا مت فقد وقعت وعند ما هو  
 حبس العين على ملك الله تعالى ووجهه ولفظه لا العبد فيقول  
 ملكة فيقول عند بل يوسف وعند محمد لا مال لم يسل الى  
 فوقف على الفقراء او بنى سقاية او خانة او رباطا لابي السبيل او  
 ارضه مقبرة لا يزل ملكه عنه الا بانهم وعند بل يوسف فيقول  
 وعند محمد اذا سلبه المقتول واستحق الناس من السقاية وسكنوا  
 والرباط ودفعوا المقبرة وشرط لهما ذكر مصر في مؤبد وعند  
 بل يوسف يصح بدونه واذا انقطع صرف الفقراء وقع عند  
 بل يوسف وقف الشئ وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه  
 البعض او الكل لا الهنت اولاده او مديريه ما داموا اجزاء ويعلم  
 للفقراء وشرط ان يستبدل بغيره اذا شا خلا فالحق في الكل فتم  
 وقف الفقراء وكذا الموقوف المتعارف وقفه عند محمد كالنفس  
 والمز والقدوم والكنش والجماعة ونسبها والقدور والمزاجل  
 والمصنف والكتب **كتاب يوسف** موقوف على السلام والكرام  
 كائين والابل فيسبب الشئ ويبيعي وكذا الوقف عند يوسف  
 وقفه بغيره كوقف شعبة بغيرها وكرتها ومهم بغيره وسائر

التمس الى المولى الحسن  
 عند ابي يوسف وعند  
 شرطا وبغيره  
 من جهة التام

يزول







وغيره من الصنفين المذكورين  
 من الصنفين المذكورين  
 من الصنفين المذكورين

المذكور من الصنفين المذكورين  
 من الصنفين المذكورين  
 من الصنفين المذكورين

في هذا الموضع من الكتاب  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 في هذا الموضع من الكتاب

كل صاع من هذه الحبوب  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب

في هذا الموضع من الكتاب  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 في هذا الموضع من الكتاب



عند حرقه وهو الخمر خلافا لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع  
الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا بالشرائط وان ذكر الحقوق والمقاييس  
ويعتال البائع بغيره ويقطعها وسلم المبيع وكذا لا يرضى بغيره  
بنيته بعد وان ثبت ولم يصير له ثمنه ورضى وقبل لا ومن يبيع  
ثمرة بغير اصلها او لم يبيع ويقطعها المشتري الحال وان شرط  
تركها على الشجر فسد ولو بعد ثمنه يخطئها خلافا لغيره وكذا ان الزرع  
وان تركها باذن البائع فلا اشتراط طاب له الزيادة وان غير  
اذنه لم يصدق بما زاد فزادها وان بعد ما انتهت لا يتصدق بشيء  
وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة <sup>وخطا</sup>  
الزيادة وان استاجر الارض لترك الزرع فسدت ولا يطيب  
الزيادة ولو انتمت فما آخر قبل القبض فسد المبيع وبعد القبض  
يشتركان والقول في قدر الحادث للمشتري ولو باع ثمرة واشتبه  
منها ارطأ احد من مبيع وقبل لا ويجوز بيع البركة في سبيل ان يبيع  
بغير جنسه وكذا الباطل في فطرته والارز والسهم وكذا اللوزون  
ويجوز فطرته بالاول واجرة اكيل وعقد المبيع ووزنه وذممه  
عبر البائع واجرة لفد الثمن ووزنه عبر المشتري وفي بيع سلعة بسلعة  
او ثمن ثمن <sup>بمع</sup> **باب ان خيار البيع** مع خيار الشرط <sup>بمع</sup> **باب ان خيار البيع**

اذا باع بشروط اختيار اكثر من ثلثة ايام قال يبيع  
فان كان عند استحالة حصولها

... ثمن شتمه وان كان له ثمنه وان كان له ثمنه



ولهما معا ثلثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلثة وعندهما يجوز ان  
 يبن مدة معدومة اي مدة كانت وان اشترى عرانة ان يفتد  
 الفرس بالثلثة ايام فلا يصح فتح والاربعة لا الا ان يفتد في الثلثة  
 وعند حجر يجوز الاربعة والكثرة وجاز البائع بمنع دفع المبيع عن ملكه  
 فان قبض المشتري فملك لم يقبضه وجاز المشتري لا يمنع فاعطى  
 فريده لم يملك الشئ وكذا لو قبض الا انه لا يملك في ملك المشتري  
 خلافا لما هو في المشتري زوجته بخيار لا يفسد النكاح وان طلقها  
 فزوجه ما لا يفسد النكاح الا في البكر ولو ولدت في مدة لا تصير ام  
 ولده ولو اشترى فريده باء بعد ابعده قوله ان ملكه بعد ابعده  
 لا يعقدان فريده منه ولا بعد قبض المشتري به فريده من الاستبراء  
 ولا استبراء بعد البائع ان ردت به ولو قبض المشتري بالمبيع باء  
 البائع ثم اودعه عند فملك فله ان يبيع لا ارتفاع القبض بالرد  
 لعدم الملك ولو اشترى المأذون شيئا باء به باءه من ثمنه في  
 خياره ولو الرذ لا يملك في عدم الثمن ولو اشترى فريده من فريده  
 فخره فريده بطل فخره او كذا يملكها سنا بالاجازة خلافا  
 لما في البيع ومن اشترى بغير ثمنه صحبه وعينه ولا يفسد الا في  
 خلافا لابي يوسف فان فسخ وعنه في المدة الفسخ والام العقد

كتاب البيع  
 في البيع  
 في البيع  
 في البيع

وبهم العقد ايضا يثبت من اشترى بغير ثمن المدة وبالاخذ بشفعة  
 بسبب المبيع وكل ما يدل على الرضا كالركوب لغير الاختيار والوطى  
 والاخلاق وتواليه ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز لهما اجاز  
 او فسخ صح وان اجاز واحد وفسخ الا ان اعتبر اليقين وان كان  
 معا فافسخ ولو باع عبدان بائعا فراهما معا فاحقته وفسخ فخره  
 كل صح والا فلا ويجوز خيار التبيين وهو بيع احد شيئين او ثلثة  
 هي ان يخذ المشتري ايا شاء ولا يجوز اكثر من ثلثة وتقيده بخبره  
 بحد خيار الشرط غير الاختلاف والمبيع واحد والباقي ما تارة فلو بغير  
 الكل فملك واحد او عيب لزم البيع فيه وتبين الباقي لا امانة  
 وان يملك الكل لزمه نصف ثمن كل او ثلثه وليس له رد الكل  
 الا ان يقيم البعيا الشرط ويورث خيار التبيين والعيب لا الشرط  
 والروية ولو اشترى باعرا منها بائعا فوضي احدتها لا يرد الا خلافا لهما  
 وعندهما خيار العيب والروية ولو اشترى عبدا عرانة خياره  
 كسب فله بطلانه اخذه بكل الشئ او ترك **ص** من فريده  
 ماله بحد خياره ولزومه اذ اراده ماله بوجه ما يملك وان رضى فلهما  
 ولا خيار لمن باع ماله بحد وبطل خيار الروية ما جعل خيار الشرط  
 تيسير فريده وتقدر رد بعضه وتقدر لا يفسد الا في

في البيع  
 في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع  
 في البيع



وشر الأعمى جاز ولا يخفى أن شره  
وجت وتقلب بمنزلة النظر  
من البصير فما هو السواد

بمعنى الأعمى وشره جاز ولا يخفى  
أنه أعمى ويستطاع فيه بوجه  
البصير أو كان يعرفه بغير  
بداية من العباد

أمره في شره جاز ولا يخفى أن شره  
وأنه أعمى ويستطاع فيه بوجه  
البصير أو كان يعرفه بغير  
بداية من العباد

وتواجد أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن واللا جازة قبل  
الرؤية وبعدهما وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخير والمساومة  
والعينة بغيره بغيره لا يوجب حقا ولا يوجب روية وجازة في  
الولاية وأصلها وفرشاة اللحم لا يوجب حقا ولا يوجب روية لا بد  
من رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب أن لم يكن محلا كما في رؤية  
علمه محلا ورؤية دخل الدار وأن لم يشاهد بيوتها وعند زفر  
لا بد من مشاهدة البيوت وعنده الغنم اليوم وأن رأى بعض  
البيع في اختياره رأى باقية وما يوضع بالبنو فكل كليل الموزن  
فروية بعضه كروية كله وفر ما يلزم لا بد من الذوق ونظر الكوكب  
بأشياء أو القبض كاف لا نظر الرسول وعند ما هو كوكب  
ويجب الأعمى وشره جاز ولا يخفى أن شره ويستطاع فيه  
البصير أو شره أو ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصف الوضوء  
رأى أحد التوبين فشرهما ثم رأى الآخر فخر أحدهما أو ذوقهما لا  
أخذهما ومن رأى شيئا ثم شره فوجده متغيرا خيرا أو ظاهرا  
أخفا فشره فالقول بالبيع وأن فرؤية بغيره بغيره  
محل أو في شئ من توبا أو يوجب بغيره بغيره لا  
يخير رؤية أو شرط فصل مطلق البيع بغيره بغيره

بمعنى الأعمى وشره جاز ولا يخفى  
أنه أعمى ويستطاع فيه بوجه  
البصير أو كان يعرفه بغير  
بداية من العباد

وشر الأعمى جاز ولا يخفى أن شره  
وجت وتقلب بمنزلة النظر  
من البصير فما هو السواد

فصل

فمن وجد فرشته بجوارحه أو أخذ بكل شئ لا أساكن بغيره بغيره  
الأن يرضى بغيره وكل ما يوجب لنفسه الشئ على التجر بغيره بغيره  
وكوالم ما دون سفره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الطاش بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
عاده عند الشئ في روية وان عاده عند بغيره بغيره بغيره  
عيب مطلقا فبغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
رؤية وبغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الان يكون من داء أو الإقحاضه عيب وكذا عدم جوف بنت  
سبع عشرة سنة لا أن يعرف ذلك يقول إلا أنه قد زاد في  
اليك قول البائع قبل القبض وبعد البيع وكذا عيب فيها وكذا  
الشيب والدين والسعال القديم والشر والما في العين فإن ظهر  
عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري أخرجه بالنقصان كقول  
شره بقطع فاعطى عيب وليس له الرد إلا أن يرضى البائع  
بأخذه كذلك فلو كان حرم لو لم يرضى بغيره بغيره بغيره  
الزوب بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
وليس له إبدان بأخذه حرم لو لم يرضى بغيره بغيره بغيره  
ولو عجز بل بالمال أو بغيره أو استولى ثم ظهر العيب رجع وكذا أن



المشترى اذا اراد بالعيب يحلفه الهالكى بان لم  
يرض به العيب ولا يرضه على البيع  
منذ رآه فمن غير طلب الخصم  
هو الصحيح لسان المحام

بعد موت المشتري وان علق عروال او قتل لا يرجع لشيئ وكذا لو كان  
الطعام كله او بعضه او بسبب الذب فخرق لا يرجع خلافا لما كان  
شري بعضا او جزءا او بطن او فناء او خبثا ففسده فوجده فاسدا  
فان كان يتقنع به رجح بقضائه والا فكل ثمنه ولو وجد البعض  
فاسدا او يوقيل كالواحد او الاثنين في المايه صح البيع والا فسد  
ورجح بكل ثمنه ومن باع ماشا فوجده عيبا بقضائه باقرار  
او قول او بينة رده عن رايه ولو بغير رضاه لا يرد عليه وكن  
قبض ماشا فثم ادعى عيبا لا يجبر عليه دفع ثمنه ولكن يبرئ من  
بايده فان قال يهودى غيب دفع ان حلف بايده ولم يلم العيب  
ان يحلل ومن ادعى الباقي شريته يبرئ او لا انه باق عنده ثم  
يحلف بايده باسده فحلف وسله وما يوقيل او باسده ماله حتى الرد  
عليه ثم الوجه الذي يرضى او باسده ما بين عندك قط لا باسده  
لقد عجب وما بين العيب او لحدب وسله وما بين العيب على  
اباق الكبير يحلف باسده ما بين عندك بين الرجل وعنده  
بين المشتري عروال فوجده يحلف الباع بعنده انما عيبه انما بين  
عنده ويشتغلوا عروال الامام فان كل عروالها حلف ثانيا  
كحاشه ولو قال بايده بعد القبض بعتك بما مع اخره قال المشتري

البايع يبيع ما يبيع  
او لا يبيع  
او لا يبيع  
او لا يبيع

بل حده فاقول له وكذا الواقف فقدر البيع واختلفا في المشتري  
ولو اشترى عشرين صفقة وقبض احدتها ووجد بالمقبض او بالآخر  
عيبا ردها واخذتها ولا يرد البيع وحده الا ان كان ثمن العيب بعد  
قبضها ولو وجد بعض الكسبي او الوزني مغيبا بالمقبض ردها  
او اخذه وقبض هذا ان لم يكن فروعا بين والا فهو كالعبد  
ولو اشترى بعضه بالمقبض ليس له رد ما بين تجلف الثوب  
ومداواة العيب بعد رد ثوبه العيب وركوبه رضيا ولو كره  
لرذه او سقيده او شراؤه فلا يرد منه فلا ولو قبض المبيع بعد  
قبضه او قبل بسبب عيبه المبيع رده واخذ ثمنه وقال لا يرجع  
بفضل ما بين كونه سارقا او غير سارق او فاسدا او غير فاسد  
ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا ولو نذر اوله الا يردى  
ثم قل فرية الاخير رجح البينة بعضهم غير بعض كما في الاختلاف  
وعندهما يرجح الاخير عروال بايده عروال بايده ولو باع بشرط  
البراه من كل شئ صحح وان لم يعلم العيوب ويخضع للبراه  
احدا وث قبل القبض عند ابي يوسف به خلافا لغيره **باب البيع**  
**الحاسد** يبيع ما ليس به مال والبيع باطل كالهمل والمجنون والحر  
وكذا يبيع ام الولد والمذبر وكذا يبيع الكتاب الا ان يحجره



قال في حقه كل من خالفه محرم والظاهر على هذا ان لا يباين بالاشفاق به في المارة  
 نموت في السجن والحيث وما في الغالب عليه كرام لم يجر بسوء ولا يثبت وكذا الذي ثبت اذا اطلق ذلك المنة  
 ان كان الزنت غائب جاز بسوء وان كان الزنت غائبا لم يجر **مرحلة**

والمراد من قوله  
 وهو ان المنة ما يسل منها  
 مستجاب

ولا ايج الكتاب في قوله كانه واختير بالاشفاق وسبق في ضم الى  
 حقه وكذا ثبت المنة وان بين ضم كل واحد منهما في  
 الجهد والذنب ان بين اثنين وضع في ضم لا مدبر والاشفاق  
 بالحق وكذا ان كان ضم الى وقف في الصبح وبيع الوض بالبحر  
 او بالبحر فاسد وكذا ايج بالبحر ولا يجوز بيع طر في الصبح  
 لم يصد او صيد والفي في خطرة لا يؤخذ منها بل لا يله او في الصبح  
 بنفسه ولم يصد والفي فيها وان كان احدهم لا يله  
 ضم ولا يبع ايج او النج والاشفاق في الضرع وكذا في الضرع  
 والضرع عن ظهر الغنم خلا في لابي يوسف فيها ولا يبع الا في  
 الف وضرع الفاضل وبيع في سقف ودرع من ثوب  
 وان ذكر قطع للقطع ايج او قطع الذراع وسلم قبل الضرع  
 صحيح ولا المنة وبيع النمر على النخل يجره وفضل كيد  
 حصا والمائة وبيع النمر في سبيل كيد حصا ولا  
 البيع بالملامة والمناذرة والعا ايج ان تب وما سلع في  
 البيع لو لم يمسها النمرى او وضع عليها حجر او نهذا اليه البيع  
 ولا يبع ثوب من ثوبين الا بشرط ان يات بها في شاة ولا  
 بيع الماعى ولا اجرتها ولا النخل بل كوارت خلا في الماعى وروى في

قال في الضرع لا يروى في الضرع  
 الولد روايات اظهر بان لا ينفذ وهي  
 قطعها ايجاع انه يروى في الضرع  
 فاضل آج ان ايج في الضرع وان المنة  
 بطل وهذا ايجاع الا في الضرع

ولما خاشة على انها حامل في البيع لان  
 الولد زيادة من ماله وانما هو ماله  
 لا يدري وجوده فكذا يجوز بيعه

مثل كيد حال في النخل على النخل وخصا بغير  
 عن المنة اي كون النخل على النخل مثلا  
 النخل كيد النخل وفضل كيد النخل  
 الفاضل في المنة والنخل

ولا يبع ثوبين

رجل يبيع حشيشا في ارضه فهو على وجهين ان كان صاحب حشيش هو الذي يثبت بان سقاها بالمال لا يجل  
 الحشيش فثبت بكله جاز بسوء لانه ملكه ليس لاحد ان يخرجه لغيره فيجوز بيعه ولو اخذ المسكين  
 والمقاه في الماء فباع جاز وان كان حشيش يثبت بنفسه لا يجوز بيعه لانه ليس بمملوك لانه يباع  
 في يرى ان لكان يباين ان يخرجه ولو ايج

ويجوز في البيع يوسف ويجوز في المنة ولو كان مع القود  
 البيض عنه روايات وعند غيره يجوز بيعها مطلقا وهو الحق ولا  
 بيع الا بالاشفاق بغيره عنده فان عاد قبل الفسخ لا يقبل  
 صحيحا وقيل يقبل ولا يجل اجرة ولو بعد اخذ وعنده  
 يوسف يبيع في ليس بالامة ولا شاة بغيره ولكن يباع الا في  
 به لغير ضرورة وفيه الى الفين عن لابي يوسف لا يخرجه  
 ولا يبع شاة الا في ولا الانتفاع به ولا يجل في اجرة ولا يجل  
 المنة قبل الدباغ ويجوز لبعده وينفع به ويبيع عظمه وينفع  
 وكذا اعصمها وفرصها وصورها وشعرها ووبرها وكذا اعظم  
 الفيل خلا في المنة ولا يجوز بيع عظمه ولا السيل ولا المنة  
 وصح في الطريق ولا يبع شخص على امة فاذا بيع وعنده  
 كبت فاذا هو يبيع صح ويخر ولا شاة يباع باقل مما يباع بغير  
 نقد فين وكذا شاة مع غيره يبعه الاول قبل بقده وبيع في  
 النمر يبعه ولا شاة يبعه ان يريه بغيره وبيع في كل  
 ظرف مقدار معين ان يريه بغيره في ظرف يبيع وان  
 اخذها في ظرف وقدره في القول النمرى ولو لم يمسها  
 يبيع في شاة او شاة يبيع خلا في المنة وكذا الوامر الحرم في بيعه

والمراد من قوله  
 وهو ان المنة ما يسل منها  
 مستجاب

ولا يبع



ولو بشرى كما في عهد اسلم او بغيره صحح ويجوز على اخرهما من كل البيع  
 بشرط بغيره العقد صحح شرط الملك المشتري وكذا بشرط لا يقتضيه  
 ولا يقع فيه لاحد شرط ان لا يقع الدابة المبيعة ولو بشرط لا يقتضيه  
 وفي بيع لاحد المتعاقدين او لم يبيعه في وقت واحد كبيع عبد الله بن  
 النخعي او بغيره او بكتابة او امانة عن ابي عبد الله ما في بيع المشتري  
 عا والبيع صحح في كل النسخ وعندنا لا يجوز في بيع الفدية وكذا بشرط لا يقتضيه  
 البائع شرط ان يكونها او لا يملك الا ان شرط البائع في بيعه المشتري في بيعها  
 او يهدي له بغيره او يقطع البائع الثوب ويجعل ثبأه او يفتقها او يخرق  
 النعل او يشركه بغيره في النعل او يخرق ثوبه او يخرق ثوبه او يخرق ثوبه  
 البيع الى الثوب والمهجران وصوم النصارى وفطر اليهود وان لم يتم  
 العا فان كان كس ولا البيع الا حصصا والديس والقطف والجزاز  
 وفردم اكله ونسخ الكفارة الى بركة الاوقاف فان استقطا التاجر  
 قبل حصره صحح وكذا الوبايع مطلقا ثم اجل المدة الاوقاف ومن  
 باع لغيره في دار بغيره ان شرطه ان يخلو لابي يوسف ويؤخر  
 علم المشتري في حقه **فصل** في بيع المشتري البيع بها بلا بائ  
 بايعة لا يملكه وهو ما في فريده عند البعض ومعتون عند البعض  
 ويشترط الاول قول الامام والساني قولهما اخرهما من الاصل في ما لو

اذا وقع البيع بالعين الفاضلة فان غلب البائع للمشتري بان قال للمشتري فدية متاع كذا او قال متاع كذا  
 يساوي هذا فاشترى بناء على ذلك ثم غلب المشتري ذلك فاشترى ان ياتي بالرد يحكم الشرع بغيره  
 لا ياتي بالرد مما ارادته

ومن اشترى شيئا وغبن فيه غنبا في حقه فله ان  
 يرد به يحكم العنق على البائع ما روي

بيع مبر او ام ولد مات فريده من حيث البعثة عند خلاف  
 لها ولو بغير البيع ميعا فله ان ياتي بغيره او لا ياتي  
 فمجلس عقده وكل من عقده مال مملكه ولزمه له ملكه من عقده او  
 كالفدية في القتي وكل من فسخه قبل القبض وبعده ما دام في ملكه  
 المشتري اذا كان الف في فسخه العقد كبيع درهم بدينار  
 كان لشرط زائد كشرط ان يهدي له بديته فكذا قبل القبض والبيع  
 فالتسليم لم يل الشرط الا ان يهدي له ولا يخرجه من حقه فانه فان  
 مات البائع فاشترى احد بغيره فانه مملوك وطالب البائع برج  
 ثمنه بعد التخلل لا للمشتري برج مبيعة فيتعذر بجماعه برج  
 مال او عا ففسخ ثم تصادف اعره فانه فريده فانه فريده فانه فريده  
 باع المشتري ما شره فانه فريده فانه فريده فانه فريده فانه فريده  
 وسقط حق الفسخ عليه فدية ولو ياتي فريده فانه فريده فانه فريده  
 فغلبه فقيتها وفا لا يقتضيه البناء والبرء ونسك ابو يوسف  
 فريده فانه فريده فانه فريده فانه فريده فانه فريده فانه فريده  
 والسوم على سوم غيره اذا رضى بدين وثمنه بدين بدين بدين بدين  
 وبيع اخره لباي طعا فريده فانه فريده فانه فريده فانه فريده  
 اجمعة لايمن من يريده وبيع البيع في اجمع ومن كان مملوكا يبيع

الجحش فحقين ان يريده الرجل في الشئ ولا يريده الزاوي فريده  
 وهو مملوكه فانه فريده فانه فريده فانه فريده فانه فريده  
 لا تساقطوا سره



او كبر او صغر احداهما دون حجم من الكثرة لان يوقف بينهما  
 حتى يمتحن ويبيع البيع خلافا لابي يوسف في فائدة الولاد في رتبة  
 وفي البيع في اخرى فان كانا كغيرين فلا يابى بالتزويج **باب**  
**الافاق** يفسد بفساد احداهما يستقبل فاما في المهر وتوقف على  
 القبول في المجلس كاي بيع وبى مع جديد في حق غير العاقبين اجماعا  
 وفي حقها بعد القبض فسخ فان تعدد بيعها فسخا بطلت وعند ابي  
 يوسف يبيع فان تعدد فسخ فان تعدد بطلت وعند محمد يفسخ  
 فان تعدد يبيع فان تعدد بطلت وقبل القبض فسخ في النكاح وغيره  
 وعند ابي يوسف في العار بيع فلو شرط فيها كغيره الفسخ الاول  
 او خلافه يفسخ بطل الشرط ولزم الفسخ الاول وعندنا يفسخ الشرط  
 لو بعد القبض ويحل بيعا وان شرط اقل من غير تعقب لزم الاول  
 ايضا وعند ابي يوسف يحل بيعا ويفسخ الشرط وان تعقب صحيح الشرط  
 انفاقا ولا يقع بعد ولادة المبيعة خلافا لها ولا يملكها مولاك الشرط  
 بل مولاك المبيع ومولاك لعينه يفسخ بقدره **باب المراجعة والتولية**  
 المراجعة بيع ما شره بما شره به وزيادة والتولية بيعه بما شره به  
 والانقضاء والتضيعة بيعه بالنقص منه ولا يقع ذلك ما لم يكن البيع  
 الاول مطلقا او فسخا من غير الشرط والرجوع معذورا وبغير تعقب

بيع

رجل اشترى صابونا رطبا ثم تفسخ البيع فيه  
 وقد جفت وتفسخ فزنا لا يركب  
 على المشتري شيء من المراجعة

باع الوصي او الموالي شيئا باكثر من قيمته  
 ثم اقال لا يبيع بعد المراجعة

الى رأس المال اجرة القصار والصنيع والطراز والنقل والجر وسوق  
 العنبر والسب ركس يقول قام على كذا الاشترته ولا يضمن لنفسه ولا  
 اجر الراعي والطبيب والمعلم وميت يحفظ فان ظهر للمشتري خيانة  
 فزالمراجعة خيرة في اخذه بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحيط بثمنه  
 فزالمراجعة وهو القياس في الضيعة وعند ابي يوسف يحيط فيها قدر  
 الخيانة مع حصتها من الربح في المراجعة وعند محمد يجر فيها فلو ملك  
 قبل الرد او افسخ الفسخ لزم كل الفسخ انفاقا ومن شرى شيئا بغير  
 براجم عشرة وان شره ثانيا بخمسة لا يراج وعندنا يراج على  
 الشيء الاخر مطلقا وان اشترى ما دون مديون بعشرة ويبيع  
 من خمسة بخمسة عشرة او بالعكس يراج عشرة والمطاع بالبيع  
 لو اشترى بعشرة ويبيع من رتب المال بخمسة عشرة يراج بالمال  
 على ان يغير نصف ويراج بلا يابى او اوعيت المبيعة وطوت  
 ومن ثيب او اصاب الثوب قرض قاذر او جرح ماردان ففسخ  
 عيبتها او طشت ومن كرا ثوب الثوب فخطبه ونشره لزم اليابى  
 وان اشترى بثمنه ويراج بلا يابى فخره لثمنه فان افسخ ثم علم  
 لزم كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين فخطبه كلاهما فخره  
 ربح احداهما راجعة بخمسة بلا يابى ومن بلى ثوبا عليه لم يفسخ

فبا عشرين عشرة ثم شره ثانيا بعشرة



قدرة وقد وان عذر من الحسب **فصل** في البيع مع المتقبل بشر  
 فبعضه وبيع العا خلا فالحمد ومن اشترى كيلا لا يجوز له بيع  
 ولا اكله حتى يبيعه وكل من اشترى كيلا لا يجوز له بيعه ولا اكله  
 والعدي لا يجوز له بيعه ولا اكله ولا يبيعه ولا ياكله ولا يبيع  
 فيه حال قيام البيع لا بعد ماله وكذا الزيادة في البيع وتعين الاشياء  
 بكل ذلك لا يجوز له بيعه ولا اكله ولا يبيعه ولا ياكله ولا يبيع  
 يافته بالاشياء المتضمنين ومن قال يبيعه كغيره يبيعه بالاشياء  
 في ضمن كذا امرنا من سوي الالف اخذ الالف من يده والزيادة  
 منه وان لم يقبل فاشترى الالف عزره ولا شيء غيره وكل من اشترى  
 قبل معلوم صنع ناجورا لا الفرض الا في الوصية ولا يبيع التجار الا بحول  
 متعاش كبيع الربح والبيع في التقارب كالحصا وكيفية **باب**  
**الرجوع** في بعض ما حال على غير شرط الا بعد العا من فرسخا وخمسة  
 مال مال وعدة القدر والجنس فحرم بيع الكلب او الدابة كغيره من اشياء  
 او سبيته ولو غير معلوم كالحصا والحديد وحل من ماله مع التقابل  
 متعاشا فلا يبيعه كغيره من اشياء ولا يبيعه بيمينين ولا يبيعه بيمين  
 فان وجد البعوضة مع الغنم والاشياء وان عدا حلالا وان وجد  
 احدهما فحلالا لا يبيعه الا بالاشياء فلا يبيعه بيمينين ولا يبيعه بيمين

رجوعا في شدة بداهة وطلب غنى لك وكذا  
 واحد فليست من ان يبيعه ذلك  
 اصله كغيره كجواهر العا

في شجر وسواها المتضمنين والتقاضي في العرف والبيع في خطه  
 وماض عرخرم الربوا فيه كيلا ولو كيل ايدا كالبيرة الشجر والتمول  
 او غيرهما من زنا فود في ايدا كالبيرة الشجر والتمول  
 وما اذن فيه من عر العرف كغيره المذكورة فلا يجوز بيع البيرة  
 بالبيرة مالا وزنا ولا الذهب بالذهب مما تلا كيلا وحاز بيع  
 الكلب بالقطط وبيع اللحم بالبحرمان وعند جده لا يجوز بيعه بحران  
 جنسه حتى يكون اللحم اكثرهما وبحران من اللحم ويجوز بيع الدقيق  
 بالدقيق مما تلا كيلا لا بالسويق اصلا خلا فالحمد ويجوز بيع الرطب  
 بالبتمر والعنب بالزبيب مما تلا خلا فالحمد وكذا بيع البرطبان او  
 بمنه او بالبايس والتمر والزبيب متعاشين بينهما متساويا خلا فالحمد  
 ويجوز بيع لحم حوران بحمر حوران غير جنسه متعاشا وكذا البيرة  
 واجاموس مع البيرة جنس واحد وكذا الموز مع العسل والخبث  
 مع الدواب ويجوز بيع خل العسل بالخل متعاشا وكذا التمر بالسيلون  
 بالالبيرة او بالحم ولا يجوز بيع البيرة بالدقيق او بالسويق وان كان احد  
 شدة يبيعه ولا يجوز بيع البيرة بالزبيب او بالزبيب بالزبيب  
 وكذا البيرة بالتمر ولا يبيع البيرة بالدقيق او بالسويق او بالتملح  
 ولا يبيع الزبيب بالزبيب او بالزبيب بالزبيب

فليس يبيعه بيمينين متعاشين خلا فالحمد  
 ويجوز بيع



من باع كرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع  
وان مات لورث من ثمن الباع  
الطريق الباع  
ثمن كرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع  
المورث ثمن الباع  
من باع كرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع

الكرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع  
وان مات لورث من ثمن الباع  
الطريق الباع  
ثمن كرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع  
المورث ثمن الباع  
من باع كرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع

لشرا

بشرط ما بهما العاقدان والمعتق وغيره والملك الاول وكله انما  
الشرا ان كان مضافا واذا اجاز الشرا العوض ملكا لغيره  
وعليه مثل البيع لومثله والافقية وغيره ملكا لغيره  
فروا الفضول والمقتولين ان يبيعوا اجازة الملك او حق  
اعين في الشرا من الغائب او الاجير البيع خلافا لغيره ولا  
يبيع بغيره ولو طاعت بدو عند الشرا فاجيز لا يشترط فيه  
بما لا يرد من نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير عبده ثم اقام  
بنته على افرا الباع او السببة بغيره الا دارا وده لا يشترط  
ولو اقر الباع بذلك عند الشرا فله وده ولو اشترى دارا من  
فعلوك او غيرها فربما به فلا ضمان على الفضولي خلافا لغيره  
**باب السهم** هو بيع اجل بعيل ويبيع فيه كل من يملكه فخرته  
وموقة قدره لا فخر فيه فبيع في الكسب والموزون سوا الفضل  
وفخر الحد في المقارب كالجوز والبعض عددا وكيل او كذا الطول  
خلافا لغيره وفي اللبن واللبان او ما سمي جنين معلوم وفي المذوق  
كالزبيب ان يزن بمولده ويؤخذ منه وفي السكك البيع وزنا  
دونها معلومين وكذا الطرقي فحينه فقط ولا يجوز فيها عددا  
ولا في الجوز والخلخلة ولا فخره عددا ولا في الخطب حطبنا  
لا يوزن ولا يوزن

من باع كرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع  
وان مات لورث من ثمن الباع  
الطريق الباع  
ثمن كرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع  
المورث ثمن الباع  
من باع كرا فاذال الكرا كانت ثمنه ثمن الباع

لشرا







يصح بيع الكلب والقط والسمكة على ما عرفت اولاً والذئب في البيع  
 كالسهم الا ان اخرجها فانه فسخ لا فسخ في حقه كالثوب ومن  
 زوج مشترية قبل بيعها جاز فان طليقت كان فسخاً والا فلا فسخ  
 اشترى شاة فباع غنمية مودعة لا يباع فزوجت بالبيع وان لم يكن  
 مودعة يباع فيه اذ ابرهن انه باع منه او لم يكن فسخاً وان غاب  
 احد الشريكين ففقد فزوج كل الشريكين ففقد البيع جميعاً او اخرج الغنمة  
 حتى فسخ حصته وان اشترى بالقبض ففسخ البيع ففسخه ففسخه  
 وان قال بالقبض من الذهب والفضة ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه  
 ومن الفضة خمسة درهم فزوجت سبعة درهم ففسخه ففسخه ففسخه  
 عالم به فافسخه او يملك ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه  
 الزئبق والمغصنة كالبخار وان فسخ طهر او باع ففرض انفس  
 عليه فهو ملون افنده وكذا صيد غنق يشبهه منصوصه للقبض  
 او دخل داراً او دهم او سكر ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه  
 كذلك وكذا بعد السقوط او غنق باب الدار بعد الدخول ملكه  
 وليس للغير اخذه كحال غسل الفحل فخره او بنت ففسخه ففسخه  
 تراب حجران كالماء لا يباع بعد السقوط وبطلان شرط القصد  
 البيع والاجارة والقسمة والاجارة والرجعة والصلح على ما لا يملك

السكر والخمر  
 يبيد بالشرع  
 تحريم

عن الدين وعمل الكيل والاحتياط والمأزعة والمعاملة والادب  
 والوقف وكذا الحكيم عند ابي يوسف هو خلافاً لمحمد وما لا يملكه الشرط  
 القصد القرض العينة والصدقة والكنج والطلاق واخراج العتق  
 والرجوع والايضا والوصية والشركة والمصارفة والقضاي والامارة  
 والكنافة واحواله والوكالة والافالة والكتابة واذن الجبر والنجاة  
 ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجرادة وعقد الزمة وقبض  
 الرديع ابواباً وشروطاً وقول القاض **كتاب الفسخ** يوضح  
 من يشترى بجانها اولاً بشرط في النقائص بل التفوق ويصح بيع الجحر  
 بغيره جازمه وبفضل لا يبيع بغيره الا ما سواها وان اختلفا جازمه  
 وصيغة فان بيع جازمه ثم علم التوى بغير التفوق جازم ولا  
 يجوز التفرق من بدل العرف قبل قبضه فلو باع ذهباً بفضة و  
 بها ثوباً قبل قبضها ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه  
 مع طوق قبضة الف الفين ونقد العا فهو غير الطريق ولو اشتراها  
 بالعين الف الف ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه  
 سبعة احدى خمسون بمائة ونقد خمسين ففسخه ففسخه ففسخه ففسخه  
 بغيره او قال في مائة منها وان اقرها بغيره ففسخه ففسخه ففسخه  
 ان فسخ بلا ضرر والا بطل فيها وان باع الماء ففسخه ففسخه







الكفاية في الفقه  
٢١٢

بعدم الموافقة  
الطبيعية  
التعامل الناس  
الياه

الذي في  
بالأداء  
اختار  
الخص

في محامته قال زيد علي عروا ف واما ضامن  
 فانه عروا ثم التفت الى اعداءه زيد وادخل  
 الفتح في الجارح وولواكم المطبوع انما انتهت  
 الى عروا

من المحدث يخرج الذي يصح الكفاية عنه  
يخرج المؤلف وهو الذي يجب في الرواية  
أن يكون الامام كل سنة غني فانه يراى  
الامام لا المعاشية وبما التي يفت الامام  
ما يخرج من الامام فانه واجبة  
في الرواية فلم يكن في معنى الدين  
كفاية

اول

پیش روئے

نقح عنه أن

يعني ان اعترف بالاصل ارايد على ما اقره  
اكتفيل لم يصدق على كنبه لانه اقر على  
الغير ولا ولاته له عليه بل يصدق في  
نفسه

لأن الدرس على الأصل فالجواب عنه ترجيبة  
عم المطابقة بخلاف العكس

ولو قال كذا لفلان بعشرة دراهم موجهة  
وقال المقلد لا بل كذا فقال ان القول  
قول المقلد خذ انك فيه لان الظاهر  
شاهد للمقلد لان الكفاية تكون  
موجهة عادة بخلاف الدين  
من المدائح



لكفيل بالاربعين الى مائة الف درهم **فصل** في بيع عرصة جرد وكذا في بيع عرصة  
 يوسف هو خلا فالحمد لله وفي اربابك لا يرجع وان كان الطالب  
 حاضرا يرجع اليه في البذل في الكل ولا يصح بيع عرصة من الكفالة  
 بالشرط كذا في البذل في الكل ولا يصح بيع عرصة من الكفالة  
 في الكفيل كحدود والقصاص ولا بالاعيان المضمومة بغير ما كان  
 في المردون ولا بالامانات كالودعة والمضاربة وما لم يضمن  
 والشركة ولا بين غير كميل الكتاب كحر كل من او عجز وكذا في  
 السبابة عند الامام ولا باكمل عنه دابة معينة او بخدمة معينة  
 بخلاف غير المعين ولا عن ميت مفسد خلا فالحمد لله ولا بالاربعين  
 الطالب في المجلس وقال ابو يوسف هو يجوز مع غيبته اذا لم ينفذ  
 فان قال المبيع لو انشغل عن ماله كلف مع غيبته الغرامة جاز  
 اتفاقا ولو قال لا يجزى اخذت كذا في البيع ويجوز بالاعيان المضمومة  
 بنفسها كالقبوض عرسوم الشراء والمضروب والمبيع فاسد تسليم  
 البيع الا المشرى والمردون الا الاربعين والمساخر الى المساجير  
 والبشر **فصل** في بيع المال الكفيل في البيع والكفيل  
 الى الطالب لا يبرأ منه وما يرجع فيه الكفيل له ولا يتصدق  
 وروية الى المطلوب احب ان كان المبيع عرصة جرد كذا في

في بيع عرصة جرد وكذا في بيع عرصة يوسف هو خلا فالحمد لله وفي اربابك لا يرجع وان كان الطالب  
 حاضرا يرجع اليه في البذل في الكل ولا يصح بيع عرصة من الكفالة بالشرط كذا في البذل في الكل ولا يصح بيع عرصة من الكفالة

وكذا في بيع عرصة جرد وكذا في بيع عرصة يوسف هو خلا فالحمد لله وفي اربابك لا يرجع وان كان الطالب  
 حاضرا يرجع اليه في البذل في الكل ولا يصح بيع عرصة من الكفالة بالشرط كذا في البذل في الكل ولا يصح بيع عرصة من الكفالة  
 في الكفيل كحدود والقصاص ولا بالاعيان المضمومة بغير ما كان في المردون ولا بالامانات كالودعة والمضاربة وما لم يضمن  
 والشركة ولا بين غير كميل الكتاب كحر كل من او عجز وكذا في السبابة عند الامام ولا باكمل عنه دابة معينة او بخدمة معينة  
 بخلاف غير المعين ولا عن ميت مفسد خلا فالحمد لله ولا بالاربعين الطالب في المجلس وقال ابو يوسف هو يجوز مع غيبته اذا لم ينفذ  
 فان قال المبيع لو انشغل عن ماله كلف مع غيبته الغرامة جاز اتفاقا ولو قال لا يجزى اخذت كذا في البيع ويجوز بالاعيان المضمومة  
 بنفسها كالقبوض عرسوم الشراء والمضروب والمبيع فاسد تسليم البيع الا المشرى والمردون الا الاربعين والمساخر الى المساجير  
 والبشر **فصل** في بيع المال الكفيل في البيع والكفيل الى الطالب لا يبرأ منه وما يرجع فيه الكفيل له ولا يتصدق  
 وروية الى المطلوب احب ان كان المبيع عرصة جرد كذا في







فرض عليه ولا يطلب القضاء ولا يسأل ويجوز تغلظه من السلطان  
 اجازة ومن اصل النسخ الا اذا كان لا يمكنه من القضاء المحل او اقله  
 يسأل ويدان فاض قبله وهو الخواص التي فيها السجلات والمحضر  
 ويجوزها وتعيث اليه من غيرها كخبرة المعزول او امس به لا  
 سببا فيها ويجعل ان كل نوع من غير اربعة اربعة ويظهر حاله  
 من غير جرح او فاسد عليه به بينة الزمة ولا يلزم يقول المعزول  
 والاشياء التي عليه ثم يتجسس عليه ما يظهر في امره وقيل في الزمان  
 وغلات الرقعة بالينة او باقرار ذي البذل المعزول الا  
 ان اقره واليد بالتسليم منه ويجلس الحكم جديسا على امر المحبس والجماع  
 اولى ولو حبس فراره واذن بال دخول فلا بأس ولا يقبل مدية الا  
 من قريب او من حوت عا دة بها وانه ان لم يكن له خصومة ولم يجر  
 على الاادة ويجوز الدعوة العامة لا خاصة ومن لا يتخذ ان لم يجز  
 اجازة وتعود الرقعة ويجوز منه بما وكاتبه عدلا ويؤدى بين  
 اختصم جوسا واقبالا ونظرا ولا يسار احد بها ولا يشهد له ولا يشهد  
 دون الاثر ولا يشهد له ولا يزوج معه ولا ينفق حجة ولا يشهد  
 ان لا يشهد له الا شهد بكذا واشتد ابو يوسف من غير موافقة  
 ولا يجز ولا يشهد في فرجها ولا يجازع فان عرض له اهلها

من غير جرح او فاسد عليه به بينة الزمة ولا يلزم يقول المعزول والاشياء التي عليه ثم يتجسس عليه ما يظهر في امره وقيل في الزمان وغلات الرقعة بالينة او باقرار ذي البذل المعزول الا ان اقره واليد بالتسليم منه ويجلس الحكم جديسا على امر المحبس والجماع اولى ولو حبس فراره واذن بال دخول فلا بأس ولا يقبل مدية الا من قريب او من حوت عا دة بها وانه ان لم يكن له خصومة ولم يجر على الاادة ويجوز الدعوة العامة لا خاصة ومن لا يتخذ ان لم يجز اجازة وتعود الرقعة ويجوز منه بما وكاتبه عدلا ويؤدى بين اختصم جوسا واقبالا ونظرا ولا يسار احد بها ولا يشهد له ولا يشهد دون الاثر ولا يشهد له ولا يزوج معه ولا ينفق حجة ولا يشهد ان لا يشهد له الا شهد بكذا واشتد ابو يوسف من غير موافقة ولا يجز ولا يشهد في فرجها ولا يجازع فان عرض له اهلها

أو

او غضب او جرح او غطش او حابة كغيب القضاء او الغم  
 فلو غطش فان شاء وقال لها ما لك وان شاء سكت وان غطش  
 احدهما سكت الا **فصل** واذا ثبت الجرح للمعزول  
 حبس فيه فان ثبت بالافواه لا يجب الا اذا امره بالا وانه  
 وان ثبت بالينة حبس قبل الا بالرفع وقيل لا فان اقل الغفر  
 حبس قبل الا بالرفع بل مال كالتن والفضل واما الزمة كالمكر  
 المعنى والكفالة لا ينفذ اذ لا الا ابرص خصم ان لا الا  
 يجيب مدة يغيب عنه فانه لو كان له مال لا يظهر به الصبح  
 وقيل شهرين او ثلثة فان لم يظهر له مال حتى سبيل الا ان يجرى  
 خصمه على سارة فيؤيد حبسه ولا يسع البينة على اعساره فحبس  
 عليه عامة المشايخ ويجلس الرجل لنفسه زوجة لا والد الزوج في الد  
 الا ان الى الف اتفاق عليه ولو مرض فحبس الا ان كان له  
 من غيره مقيمة والا اخرج ولا يمكن الخوف من اشتعال فيتم  
 ويكس منه على حية ان كان فيه ضلوة واذا تمت المدة ولم يظهر  
 له مال حتى سبيل ولا يحول بينه وبين ج ما يتركه له ولا ينفقونه  
 من النصف والسفر وباقتون ففصل كسبه منهم ما يخص  
 ان يردوا مع حيث دار فان وصل داره جلسوا عليه اليه ولو كان

مدية حبس

شروع السهو اذا شهد بهما المدعى على المدعى  
 فبين الملام لا انا لا يشترط بين الملام والزوج  
 ان ينفق قارعة وفا الدين واسرا علم من جميع  
 قوله والاس والى من سبيل  
 من سبيل سبيل عليه  
 في الجس ان لم يوف  
 قال صاحب القضاء ولا ينفق من الزوج والسفر في الد  
 يعني انهم يردون حواجره واداره



الدين رجل عراة لا يلازمها من حيث امره ولا يلازمها من حيث امره  
 فله ان يحول بينه وبين غيره ان لم يرضوا ان لا يلازمها  
 او اشهدوا عند الشك في خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم وهو حجر  
 وان شهدوا على غائب لا يحكم به كتاب بها بالحكم للكتاب اليه  
 كتاب القاضي القاضي والكتاب اكله وهو نقل الشهادة في  
 الحقيقة ويقبل في كل ما لا يفسد بالشيء كالدين العاصر والخاص  
 والشب والخصب والامانة والمصارعة والحجوبين وغيرهم من ذلك  
 في كل ما ينقل وغير المتأخرون وبه يبرز ولا يبرن يكون الا مع عدم  
 بقول من فلان الذلان وبذلك بينهما فان شاع فان بعده ولا  
 كل من يحصل اليه من فضلة المسلمين لقوله علم من يشاء من علمهم  
 ما فيه ويكون اسما واحدا ويحكم بحكمهم ويحفظوا ما فيه وسيد  
 اليهم واليوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى انها ومما  
 كتابه لا ينبغي بالقطعة واذا رخصت قوله وليس الخبر كالبيان  
 واذا وصل الكتاب اليه يخطه اربعة ولا يقبل الا بربعة اربعة  
 بشهادة وجوب رجل واحد اثنان ان كتاب فلان انما رواه  
 علينا وخبرنا رسولنا بنحو حكمه وعندنا يوسف ان كتاب  
 فلان وخطه وعندنا بنحو ليس بشيء فاذا شهدوا في حقه وعنده

عليك

وقيل ان كان القاتل في الموضع في وقت ما بان ان  
 ثم لو كان في غير الموضع في وقت ما بان ليس له شرط

حكم

الخصم والزمه ما به وجعل الكتاب بموت الكتاب وبموت الكتاب  
 وصول الكتاب وبموت الكتاب اليه الا ان كتب احداه  
 والاقل فيحصل اليه من فضلة المسلمين لا يجوز ان يخصص  
 وارثه واذا علم القاضي بنية من حقوق العباد فمن من لا يملكها  
 جاز له ان يقضي على **فصل** ويجوز قضاء المائة في حقه وفوقه  
 ولا يخصص فاض الا ان يفيض اليه ذلك بخلاف الامور  
 بالجمعة واذا اختلف المقتض اليه فتابيه لا ينزل لغيره الا بقرينة  
 بل هو نائب القاتل في غير المقتض ان يقتل به بجمعة او بغيره  
 جاز كما في الوكالة واذا راع القاضي حكم فاض اخر في اختلف  
 فيه الصدر الاول امضا ان لم يخالف الكتاب السنة  
 المشهورة او الاجماع وما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض  
 والقضاء بحمل او حرمته فيقضي بها وباطلها ولو شهد به زور  
 اذا ادعى بسبب معين وعندهما لا ينفذ باطلها بشهادة الزور  
 فلو كانت بيته زورا لم تزجها وحكم جعل حكمه خطا فلما  
 وفر الاما لك المرسلة لا ينفذ باطلها اتفاقا والقضاء في حرمته  
 بخلاف رايه ناسبا او عدا لا ينفذ عندنا وبيننا وعند الاما  
 لو ناسبا وفر العدا رايان ولا ينفذ عندنا غائب الا بربعة ثمانية

ان يقضي ما به واحد لا يثبت له  
 واستشهدوا واستشهدوا

على او عتق على من تزوجها او تزوجها  
 مني او عتق على من تزوجها او تزوجها

نقضه



مسور

الكتاب في شرح الحاشية  
في شرح الحاشية  
في شرح الحاشية

اهل السيرة اذا اراد ان يصفوا امرئ لم يستعملوا  
 اوصافا واراس السيرة ليس ذكرا ولا اناثا  
 ملكا ولا مملوكا فاما ان كان فيها نفع حتى  
 اذا اراد ان يصفوا امرئ لم يصفوا امرئ  
 حتى يصفوا الامم قال الامم في سيرة فخرنا ذرة  
 ليس لاربابها ان يسبقوا وان التهموا فكل ذك  
 ولا يستعملوا فيها سيرة اذا اراد ان يصفوا  
 في الطريق لا يصفوا لعمد خلوها

بہار

وَقَالَ  
اَدْعُنِي زَوْجِي اِيَّاهاُ فِي الْمَرْضِ صَارَ فَا فَا قَرِئَتْ وَ  
الْوَرِثَةُ اِيَّاهاُ فِي الصَّحْبَةِ لَكَثَرَتْ كَيْانَ الْقَوْلِ لَهَا  
قَرِئَتْ حَدِّثُهَا  
لَوْ هَبْتَ مَعَهَا زَوْجًا وَهَامَتْ فَقَالَ كَانَتْ فِي الصَّحْبَةِ  
وَالْوَرِثَةُ فِي الْمَرْضِ فَالْقَوْلُ زَوْجِي كَثَرَتْ



فمنع المأول ولو قسم الميراث بين الورثة او الغنما بشبهها وانه لم يقولوا  
 فيها لا نفوف له وارثا او غيرها اخر لا ينفذ منهم كقولهم لا ينفذونهم  
 وعندنا ينفذونهم ومن ادعى عتقا ارثا له ولاخيه الغائب وبرهن عليه  
 دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اخذ قبض منه ولو جازا  
 وقال ان كان جازا اخذ النصف الاخر منه وجعله اسير في  
 المأول ينفذ منه بالانفاق وقيل على اختلاف واذا حضر الغائب  
 دفع اليه نصيب بدون عادة البينة ومن ادعى ثبوت مال فهو على كل  
 مال له ولو قال مالي او املك صدقة فهو على الزكوة ويجوز  
 في ارض العشر عنه اليوسف خلافا لغيره فان لم يكن له مال غيره  
 استكت منه فوته فاذا اصابه بالانفاق بين ما استكت وقيل  
 اليه ولم يعد فهو على ثلث التوكيل وقيل في الاجتهاد بان يكون خبر  
 فرد وان فاسدا لا في الزل منه الا خبر قول او سترين وعندنا  
 ولو كان امة لا يورث من مال غيره  
 بوجاهة لا دل ولا اخذت من اخيه السيد يجزيه عبده وان شفيق  
 او اتول  
 والسك بالشرع وسلم له ما جاز بالشرع ولو باع القاني او امينه عبدا  
 لا يورث من مال غيره ولا اخذت من اخيه السيد يجزيه عبده وان شفيق  
 ولو باع القاني او امينه عبدا  
 ولو باع القاني او امينه عبدا  
 ولو باع القاني او امينه عبدا

على ما روي في نسخة من الزكاة في العلم  
 كان ينفذ جازا حرم

صلوات على النبي وآله  
 يعني اذا عدل او سترين يكون سكران  
 عتقه وعندنا يكون سكران اذا اشتهر  
 فردا ولو فاسدا حرم

فمنعت على هذا بالرحم او القطع او الضرب ما فسد وسماكت  
 وكذا في العول في العالين ان ينفذ من ثمنه والاقبال ولا ينفذ  
 غير العول مطلقا ما لم يباين بسبب الحكم ولو قال قاض عول  
 لشخص اخذت منك العا ودفعها اليه فلان نصيبه مما علك  
 او قال نصيبه لقطع ذلك فحق فقال بل اخذتها او قطعت  
 عليها او عول يكون ذلك حال ولا ينفذ صدق القنا ولا ينفذ  
 عليه ولو قال نصيبه من ولا ينفذ او ينفذ ذلك وادعى القنا  
 فعول الزمان فاعول له ايضا بوجاهة والظاهر ان  
 كانت دعواه كدعوى القنا فنفذها في الاول كتاب  
**الشهادتين** اي اجبا يحق لغيره على غيره من بوجاهة فليفت  
 ومن اثنين لغيرهما لا ينفذ ان ينفذ منه ولا ينفذ او او با لغير  
 او او با لغير منه ان ينفذ من غيره ويستجافه او ينفذ  
 ويمنع في الزكوة اخذ لاسر وقيل للزنا اربعة رجال لا ينفذ  
 وبقيته احد وورثا وللولادة والنجارة وعيوب النساء  
 لا ينفذ عليه الرجال اجماعا وكذا الاستئصال المولود في حق المولود  
 لا ينفذ وعندهما فحق الارث ايضا ولغير ذلك رجل او رجل  
 وارثا ما لا كان او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق  
 والارث

ما من جود

على ما روي في نسخة من الزكاة في العلم  
 كان ينفذ جازا حرم

صلوات على النبي وآله  
 يعني اذا عدل او سترين يكون سكران  
 عتقه وعندنا يكون سكران اذا اشتهر  
 فردا ولو فاسدا حرم

صلوات على النبي وآله  
 يعني اذا عدل او سترين يكون سكران  
 عتقه وعندنا يكون سكران اذا اشتهر  
 فردا ولو فاسدا حرم

صلوات على النبي وآله  
 يعني اذا عدل او سترين يكون سكران  
 عتقه وعندنا يكون سكران اذا اشتهر  
 فردا ولو فاسدا حرم



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وفي الحديث فانزكية الصبي وكذا انزكية من قبل  
شهادته له كزكية احد الزوجين بغير  
وزكية الوالد لولده وبالعقل قال  
محمد بن بشر في الزكية ما شرط  
في الشراة من العدد  
عشرين

از اسفند رجلا این رزق فلانة قتل او را و شهید  
از حی فانت نسها به الموت والتفد الى ربها  
و تفعل بک هر چند بعد از آن بر ذال حق

يعاني في الدنيا  
وجنة

اءارة ولدته وبارا وادعت ان من زوجها  
 الجسد الزوجي كمن شهد الزوج اءارة اءارة  
 الزوج اءارة ولدته من هذه المرأة قال ان الاصل  
 جازت من هذا ما جعله الله في هذه المرأة وحدثنا  
 علي بن اءارة الزوج ان لعن ابنا لعن اءارة لولده  
 من امر لام ولدته اءارة وحدثنا علي بن اءارة  
 ولدته اءارة وحدثنا علي بن اءارة ولدته اءارة

[illegible]

والمستأجرة العبدون والبنون اعلم لان هذا الاصل  
قد ادى الى وقوع عطل وجوه في امتة عن  
العمل في بعض المدن واما ما ذكره  
بالسلف لانه كان يفتقر  
الى السيرة في العمل فلهذا  
فانما هو منور

فانك لا تعلم انك قد اكلت من ثمره  
فانك لا تعلم انك قد اكلت من ثمره



اوٹ

عندك انما هو  
المستطاع



ومن ادعى ان وارثه فان الميت واتهم ميتا والى يفتنى لوراثته ما لم يثبتوا سب الوراثة ولو ادعى ان وارثه لا وارثه  
 وكان قاضي عليه كذا فتى لوراثته وجازيت ميتا وان قاضي عليه كذا استشهدنا على قاضي في ان هذا وارثه فان الميت  
 لا وارثه لم يفرق وقالوا لا تدرى باي سب مفتى فان القضي الذي يجحد وارثا لان قضا القضي محمل العمل الصحيح وقيل  
 موافقة الشيخ من قسم القاضي

قوله القضاة على الشاهد قد وان لم يكن بالماحول عند  
 من شرطه انما هو وانما يثبت طاعة عند الاصل  
 ولا يوجب الاداء الا عند الاصل والاصح  
 انما يثبت على الشاهد على ما ذكره في الاصل  
 فيكون الشاهد على ما ذكره في الاصل  
 انما يثبت على الشاهد على ما ذكره في الاصل

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

اباه بغيره وان شهد ان هذا الشاهد كان في المذبح عند  
 روت وان شهد ان كان في المذبح عند روت  
 كان في المذبح امر بالمذبح وكذا لو شهد ان ذابره بذلك  
**باب الشهادة على الشاهد** يقبل في غير روت وقود وان تكريت  
 وشرط لها بعد حضور الاصل بموت امراض واسرار وان  
 على كل اصل انما لا تغاير في الشاهد من وجهها ان يكون  
 الاصل شهد على شهادته ان شهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء  
 استهات فلانا شهدنا على شهادته بكذا وقال في الشهادته  
 شهدنا على يدي وتبع بعد الفرع الاصل واجازت يدين الا ان  
 سكت عن جازر ونظر في حاله عند ادائه يفسد هو وقال في  
 شهدنا على يدي وتبع بعد الفرع بانك الاصل الشهادة وان  
 شهدنا على شهادته انما يثبت عن ثلاثة بنات فلان الظاهر وقال  
 اخبرنا انها يعرفانها وحدها الذي باعها لم يدرها انها  
 ام لا قيل له مات شادي بن انها وكذا في نقل الشهادة  
 فان قالوا انها الكعبة لا يجوز شهادتها الى المذبح والذئب  
 بنم بذكر احد او الفد او سب حادثة الشاهد الا المصداق  
 فامة والاك الصغيرة حادثة **باب الرجوع على الشاهد** الا الرجوع

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

عنها

وراء لم يثبت على الشاهد انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على

انما يثبت القضي انما يثبت عن قضي الاصل  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على  
 قضاة الاصل وانما يثبت على الشاهد على



وكان البيع اذا اتم بالبيع رسلت قبل الغزل وقال المولى بعد الغزل كان القول لو قيل ان كان البيع  
 في البيع وان كان قال القول للمولى **اسماء**

البيع كذا في البيع وان رجح المولى في البيع كذا في البيع  
 ولا يضمن شاة الا حصلا بوجهه ولو جرح شاة بالعين وشاة بشرط  
 ضمن شاة بالعين خاصة ولو جرح شاة بشرط وحده خلت الشاة  
 ومن علم انه شهد زورا لشاة ولا يضمنه غيره جرحه بها وبجس  
**كتاب الوكالة** في اقامة الغير مقام نفسه في البيع  
 كون المالك يتكلم بنفسه والوكيل بعقل العبد ويقصد به البيع  
 انما البالغ والاذن من المالك او ما يؤمنه وصيا على احواله  
 بكل ما يقدره هو نفسه وبما وكل من وباشيها بالاذن وقدر  
 مع غيره الموكل بالخصومة في كل من بشرط رضى الخصم لزمها  
 الا ان يكون الموكل بالبيع لا يمكنه حضور مجلس الحكم او عاينا  
 سوا او موكلا له او غيره في بيعها او اخذها من المالك او غيره  
 لا بشرط رضى الخصم وحقوقه عند بيعه الموكل لنفسه ببيع  
 وصلى او ارتضى بان يكون الموكل في البيع المبيع وشاة  
 البيع والاطالب به بوجهه عند الاختلاف وكما هو في البيع  
 ويؤثر بان يسهل الموكل ويؤثر بالابانة في البيع  
 مبيعه وفي شفعته ان كان فريده وكذا في شفعته والاطالب  
 ثبت للموكل ابانة فلا يضمن في بيعه كغيره في حق غيره

ان اذ اشتمل اعلان على ثمنه في البيع  
 وشاة فان كان في البيع المبيع  
 والاطالب به بوجهه عند الاختلاف

ان البيع سبب للملك او شراء جالب له يوفى  
 البعير وان كان في البيع المبيع  
 لا يضمنه المالك

انما المالك يضمن المبيع اذا كان  
 في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

البيع كذا في البيع وان رجح المولى في البيع كذا في البيع

وكان البيع اذا اتم بالبيع رسلت قبل الغزل وقال المولى بعد الغزل كان القول لو قيل ان كان البيع  
 في البيع وان كان قال القول للمولى **اسماء**

البيع كذا في البيع وان رجح المولى في البيع كذا في البيع  
 ولا يضمن شاة الا حصلا بوجهه ولو جرح شاة بالعين وشاة بشرط  
 ضمن شاة بالعين خاصة ولو جرح شاة بشرط وحده خلت الشاة  
 ومن علم انه شهد زورا لشاة ولا يضمنه غيره جرحه بها وبجس  
**كتاب الوكالة** في اقامة الغير مقام نفسه في البيع  
 كون المالك يتكلم بنفسه والوكيل بعقل العبد ويقصد به البيع  
 انما البالغ والاذن من المالك او ما يؤمنه وصيا على احواله  
 بكل ما يقدره هو نفسه وبما وكل من وباشيها بالاذن وقدر  
 مع غيره الموكل بالخصومة في كل من بشرط رضى الخصم لزمها  
 الا ان يكون الموكل بالبيع لا يمكنه حضور مجلس الحكم او عاينا  
 سوا او موكلا له او غيره في بيعها او اخذها من المالك او غيره  
 لا بشرط رضى الخصم وحقوقه عند بيعه الموكل لنفسه ببيع  
 وصلى او ارتضى بان يكون الموكل في البيع المبيع وشاة  
 البيع والاطالب به بوجهه عند الاختلاف وكما هو في البيع  
 ويؤثر بان يسهل الموكل ويؤثر بالابانة في البيع  
 مبيعه وفي شفعته ان كان فريده وكذا في شفعته والاطالب  
 ثبت للموكل ابانة فلا يضمن في بيعه كغيره في حق غيره

ان اذ اشتمل اعلان على ثمنه في البيع  
 وشاة فان كان في البيع المبيع  
 والاطالب به بوجهه عند الاختلاف

ان البيع سبب للملك او شراء جالب له يوفى  
 البعير وان كان في البيع المبيع  
 لا يضمنه المالك

انما المالك يضمن المبيع اذا كان  
 في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

انما المالك يضمن المبيع اذا كان  
 في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

انما المالك يضمن المبيع اذا كان  
 في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

انما المالك يضمن المبيع اذا كان  
 في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع

في البيع المبيع وشاة  
 البعير وان كان في البيع المبيع







ف  
بنا في الزاوية وصلى الله عليه وسلم  
فبقيت على الموكل ولا تامة في البيع فبقيت  
الاخرى مع الموكل فبقيت مع النصف لانه بها  
لا يبيع مع الموكل فبقيت مع النصف لانه بها  
فبقيت مع النصف لانه بها

بني اذا ما مع المضاربين، فقل للمضاربين  
بني وقولوا لاطاعتكم صدق المضاربين  
بني بناء على كون الاطلاق اصلا فيها  
در

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

مختار في الزملاء وقصصهم على فضيلة الامام علي عليه السلام  
فيما هو في السبيل انما هي ملكة التقيد  
على اهل الرواية

حقه لواقم الله عليه  
الجنة أو الأرحام أو الأهل  
أو الأصدقاء أو الأعداء

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

من امره وعبد الموضع كما قام الزاه البنت  
 غدا من كل الملهة والعبد على  
 بقصر الركيل من غدا  
 والفقير بلا زانية الغائب  
 بى اعاد وانه  
 البنت قصه  
 للمعج واليدفع الى الحال

فان صدق صاحب الدين والا يأم  
بالدفع اليه ايضا



مات وتركها ميراثا له بعد دفع اليه ولو ادعى المدعي ان المدعي  
 بقبض الدين استغنى بالدين ولا يثبت له امر به فله ولا يستغنى  
 انما يعلم استغناؤه موكل بل يتبع رتب الدين ولا يستغنى انما في  
 ولو ادعى البايع عن وكيل الرد بالعيب ان موكله رضي بالابور في  
 الفسخ فثبت الفسخ ومنه دفع اليه عشرة مائة من ثمنه على ما  
 عليهم عشرة مائة من ثمنه **باب قول الوكيل لو كل فلان**  
 الا اذا اتفق من جمل الوكيل الخصومة بطلب الخصم ويترفع  
 التزاهير عنه فصرفه بغيره صحيح وبطل الوكالة بموت الموكل في  
 مطلقا وحده ثم عند بل يفسد وجوب عند جبره ولو لم يفسد  
 وبطلته بدلا له بغيره ثم اختلفا فيها وكذا الجبر موكله كما بينا  
 فانونا وانقضى الشك في نفسه الموكل فيما وكل به ولا يشرط  
 في الموت وما بعده علم الوكيل **كتاب الدعوى** متى اجاز  
 الدعوى والدعوى من لا يجبر على الخصومة والدعوى على من جبره ولا  
 تصح الدعوى الا بذكر شيء عمن جبره فدره فان كان دينا  
 ذكر انه يطالب به وان كان **كتاب الدعوى** فذكر انما فريد المدعي  
 عليه بغير حق وان لم يطالب به بغيره ولا بد من احصائها ان امكن  
 ابشار اليها عند الدعوى **كتاب الشهادة** واختلفوا في تقدير

في قوله ولو ادعى المدعي ان المدعي  
 بقبض الدين استغنى بالدين ولا يثبت له امر به فله ولا يستغنى  
 انما يعلم استغناؤه موكل بل يتبع رتب الدين ولا يستغنى انما في  
 ولو ادعى البايع عن وكيل الرد بالعيب ان موكله رضي بالابور في  
 الفسخ فثبت الفسخ ومنه دفع اليه عشرة مائة من ثمنه على ما  
 عليهم عشرة مائة من ثمنه

في قوله متى اجاز  
 الدعوى والدعوى من لا يجبر على الخصومة والدعوى على من جبره ولا  
 تصح الدعوى الا بذكر شيء عمن جبره فدره فان كان دينا  
 ذكر انه يطالب به وان كان

في قوله فذكر انما فريد المدعي  
 عليه بغير حق وان لم يطالب به بغيره ولا بد من احصائها ان امكن  
 ابشار اليها عند الدعوى

مدرك

في قوله متى اجاز  
 الدعوى والدعوى من لا يجبر على الخصومة والدعوى على من جبره ولا  
 تصح الدعوى الا بذكر شيء عمن جبره فدره فان كان دينا  
 ذكر انه يطالب به وان كان

في قوله فذكر انما فريد المدعي  
 عليه بغير حق وان لم يطالب به بغيره ولا بد من احصائها ان امكن  
 ابشار اليها عند الدعوى

يكره فيها وفي العقار الاجتماع الى قوله بغير حق ولا يثبت اليد فيه  
 بقضاء وقفا بل يثبت او علم القاضي والصحيح ولا يثبت من في اليد  
 والحكمة واحدة ولا رتبة في الدعوى والشهادة واسما اصبحت  
 ونسبهم للابوة وفي الرجل المشهور بغير ذكره فان ذكره في ذكر  
 الرابع صرح وان ذكره وغلط فيه لا واذا جئت سأل القاضي  
 عنها فان اقرحكم عليه وان امكن سأل المدعي اليه فان اقرحها  
 والاختلاف انهم ان طلبه حصصه فان جفت انقطعت الخصومة  
 في نفوس البينة وان نكل مرة او سكنت بلا ائمة فثبت بالنكاح  
 صحيح وعرض البين ثلثا من القضاء وحوط ولا ترد عين على شيء  
 ولا يقضي بغيره من بين ولا ينفك من النكاح وجبة وفي ما يملك  
 واستبدال ورق ونسب وولاء وعقد بها خلف بغير  
 ولا فسخ ولان والرق ينفك فان نكل منه ولا ينفك  
 الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل منه  
 نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها ونسب الن  
 ادعى جها كانت ونفقة وغيرها وفي القضاء فان نكل في  
 النفس حبس خفيف او جلف وفيما دفعها بقبض وعقد بها  
 الارش فيها فان قال المدعي في بينة حاضرة وطلب من

في قوله متى اجاز  
 الدعوى والدعوى من لا يجبر على الخصومة والدعوى على من جبره ولا  
 تصح الدعوى الا بذكر شيء عمن جبره فدره فان كان دينا  
 ذكر انه يطالب به وان كان

في قوله فذكر انما فريد المدعي  
 عليه بغير حق وان لم يطالب به بغيره ولا بد من احصائها ان امكن  
 ابشار اليها عند الدعوى

في قوله فذكر انما فريد المدعي  
 عليه بغير حق وان لم يطالب به بغيره ولا بد من احصائها ان امكن  
 ابشار اليها عند الدعوى

في قوله فذكر انما فريد المدعي  
 عليه بغير حق وان لم يطالب به بغيره ولا بد من احصائها ان امكن  
 ابشار اليها عند الدعوى



لا يخلف ويكف نفسه ثمة لآلهم فان الى لازمه ودار حريته دار  
وان كان غريبا يكفل او يخدم فدر مجلس الله واليهين ابد الله  
لا يطلاق وعاقب وفيه ان الى انهم صرح بها فزنا نانا ونعظ  
بذكر صفاته ان شاء الله ويحذر في التكرار لانه نانا او مكان  
ويكف اليهودي بانه الذي انزل النورية على موسى عدم وعظ  
بانه الذي انزل الانجيل على عيسى عدم والجوحي بانه الذي خلق  
النار والوثنى بانه ولا يكونون فرعا بهم ويكف على كمال  
فقر البيع والكساح بانه ما يبيها مع فاهم او كساح فاهم فزنا في  
الطلاق مامي بانه هناك الان وفي الغضب ما يجب عليك  
روية وفي الوديعه ماله الذي اخرجني برك وديعه ولا  
منه ولا الة فيك بحق لانه السبب نحو بانه ما جنة خلافا  
لا يوسف فان كان فزنا كف على اهل من ترك النظر الذي  
خفف عن السبب اجماعا كدعوى الشفعة باجوار وشفقة البنية  
واخصم لاربها وكذا في سبب لا يرضع كجسد سم يدر العن كذا  
الكافر والامة ومن رث ثمنها فادعاه اخر خفف على العلم  
وان شراره او وهب لرفع البات ولو اذني في التناهي  
او صاع في عصفه عشره صرح ولا يخلف بعده **باب النجاس**

فان كان في حق الله ولا يتصور في الغضب  
لا حق لانه غصب كماله لا يبيع ولا يتصور  
لا يرضع ولا يرضع لانه لا يرضع كماله لا يرضع  
لا يرضع لانه لا يرضع كماله لا يرضع كماله لا يرضع

وكان في حق الله ولا يتصور في الغضب  
لا حق لانه غصب كماله لا يبيع ولا يتصور  
لا يرضع ولا يرضع لانه لا يرضع كماله لا يرضع  
لا يرضع لانه لا يرضع كماله لا يرضع كماله لا يرضع

وكان في حق الله ولا يتصور في الغضب  
لا حق لانه غصب كماله لا يبيع ولا يتصور  
لا يرضع ولا يرضع لانه لا يرضع كماله لا يرضع  
لا يرضع لانه لا يرضع كماله لا يرضع كماله لا يرضع

ولا يخلف فزنا الشرا والبيع او فيها حكم لمن يرضع وان يرضع  
فتمت الزاوة وان عجز عن الزمان قبل لها ان يرضع كماله  
يدعوى الاتي والاشياع البيع فان لم يرضع احدنا يدعوى الاتي  
ويذكر بين المشتري وفي القاضية بايها شاء وفي كل لانه دعوى حصة  
وان حصة في حق البيع يطلب احدهما ولا يخلف الا خلفا  
فراجل او شرط اختيارا وفي حق بعض الشرا وفي التكرار ولا يرضع  
البيع وفي المشتري وعنده جرمه في حق البيع وفي حق البنية  
وكذا في حق البنية ولو قدر الرزق وهو فاهم ولا يرضع كماله  
يرضى البيع برك حصة الحاسب وعنده ما يتاح له ويرزق البنية  
والقول للمشتري في حصة الحاسب عند يوسف وفي حق البنية  
عنده جرمه وفي حق البنية في الاثم يوم القبض وان خلفا فزنا  
الحاسب فيه فالقول للبايع وان يرضع فزنا الى ان خلفا  
في حق الشرا بعد فانه البيع يتاح له وعاد البيع ان لم يرضع البيع  
البيع وان فزنا فلا يخلف فلا يرضع ولو قدر راس المال بعد  
فانه السلم فالقول للسلم باليدية ولا يجوز السلم ولو خلفا  
فمقدر الاجرة او المقتضة او غيرها قبل سببها والمقتضة كماله  
او يرضع السلم من ان خلفا في الاجرة وبين الجرم والمقتضة  
بلاي

اي اذا عجز اليمين او لا على المشتري فان حكم  
وغيره ان يرضع فان خلف يرضع اليمين  
البايع فان خلف في البيع وان خلف  
فمقدر دعوى المشتري

اي لا يرضع في اهل كدشها اصلا ويكف  
كان لم يكن فله ان يرضع لمن اعطى القدر  
في حق الحاسب





وايها تكل لزمه وغور الافر وايها برهن قبل وان برهننا في السج  
فر المنفعة وجية الموجر في الاجرة وبعد استيفاء المنفعة لا يتجافا  
والقول للمساخر وبعد استيفاء البعض يتجافا وتفسر في باقي  
والقول للمساخر فيما بينه وان اخذها فزده بل الكتابة لا تتجافا  
والقول للغير وفالا يتجافا وتفسر وان اخذت الزوجان  
في حياض البيت فانقول ايها يصح لها وله في حياض اولها وبعد  
موت احدهما القول في الحياض <sup>انها لا تتجافا</sup> وفيه ان يوسف كذا في  
الرايد عرجها زمتها وفرجها زمتها لها اولوزتها وغندم لرجل  
اولوزتها وان كان احدهما متوكا فاكل الحياض اجبات وللحي  
فر الموت وقال الماذون والمقاب كاحر **فصل** قال ذو  
البدينه الشئ او عينة فلان العايب او عارنيه او اجريه  
او عتبه او عتبه منه وبرهن غير ذلك انما تفسر في حياض  
وقال ابو يوسف في غير ما قبل لا تدفع به يؤخذ وان قال  
الشهود او وعينه لا تؤخذ لا تدفع بخلاف قوله يؤخذ برحمه  
لا بأس به بل يجب تدفع عند الامام خلافا لغيره ولو قال  
شربه منه لا تدفع وكذا لو قال الدخ سرقة او عتبه منه وان  
برهن في اليد عوارض العايب وكذا ان قال سرق مني

خلافا

خلافا لغيره ولو قال الدخ ابتعته من زيد وقال في اليد او عتبه  
هو انما تفسر بالاجرة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكذا يتبعه **باب**  
**دخول الرجل في حياض** لا تعتبر فيه ذي اليد في الكس المطلق وفيه خارج  
فيما حق بطلان على ما في يده تفسر لهما ولو علمت امرأة سقطا  
ومى لم يصدق فان ارضا قال بنو احق فان ارضا للاحدهما  
قبل البرهان فقول فان برهن الاخر بعد ذلك تفسر له وان  
احدهما تفسر له ثم برهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت بيمينه كذا  
لا يقبل برهان خارج عن ذي اليد كذا هو الا ان اثبت  
وان برهننا على شئ اخر فكل نصف نصف خذ او كذا  
وتبرك احدهما بعد يمين لهما لا ياخذ الا احدهما وان كان لهما  
بما ومارج فهو اولى وان ارضا قال بنو اولى وان كان  
لاحدهما يد والاخر تاريخ فذو اليد اولى والشرايع من عتبه  
وصدقة مع نفق والحبة والصدقة فيما لا يحل القسمة سواء  
وكذا الاخر او المهر عند ابو يوسف هو وقال محمد الشراء اولى  
الزوج البقية والرهن مع القبض اولى من الحبة مع فان كانت  
بشرط العوض فمزاوى وان برهن خارجا عن ملك متوفى  
او شراعه متوفى من واحد غير ذي اليد قال بنو اولى وان برهن



اهدى على الشراء من زيد والاخر عدي من بكر والتفق تاريخهما  
 سواء وكذا الوقت اهدى فقط ولو برهن خارج عن الشراء  
 شخص واخر على العينة والقبض من غيره واخر على الارش من غيره  
 واخر على الصدقة والقبض من رابع فغير بينهم ارباعا ولو برهن  
 خارج على ملك من غيره وذو اليد على ملك اقدم منه فهو اولى  
 خلافا لما عليه في رواية وكذا اختلاف لو كانت اليد لها ولو برهن  
 خارج وذو اليد على ملك مطلق ووقت اهدى ما كان خارج اولى  
 وعند اليد يوسف ذو الوقت اولى ولو كان المدي في رايها  
 اولى في ثالث والمساوية يحاكمها سواء وعند اليد يوسف  
 الذي وقت اولى وعند غيره الذي اطلق اولى وان برهن  
 خارج وذو يد عن الناج قدو اليد اولى وكذا لو برهن كل على ثمن  
 الملك من اخر وعنه الناج عنده وكذا لو برهن اهدى على الملك  
 المطلق والاخر على الناج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين ولو  
 قضى بالناج لذو اليد ثم برهن ثالث عن الناج قضى له الا ان  
 يعيد ذو اليد برهانه كما لو برهن المقتضي على الملك المطلق  
 الناج يقبل من قبض القضا وكل سبب لا يتدر فهو من الناج  
 كسب ناسب لا يتدر الآخرة وكعب الدين وانما وجب في اليد

والمغنى وجزء الصف وما يجتزى عنه الملك المطلق كسب اخر  
 وكالبناء والنفس وذاخره اليه والحبوب وما اشكل جمع فيه الملك  
 اهدى اخذ ما اشكل عليهم من المطلق وان برهن خارج على  
 ملك مطلق وذو يد عن الشراء منه فهو اولى وان برهن كل منهما  
 على الشراء من شخص ولا خارج منها نزاع ذلك لانه في يد ذي اليد  
 وعند غيره يفتي بالخارج وان ارجأ في العار بلا ذكر قبض يات  
 الخارج سبب قبض لذو اليد وعند غيره الخراج وان ارجأ  
 قبض لذو اليد فافا وان كان وقت ذو اليد سبق فافا  
 الخارج من الوجهين ولا ترجيح لكثرة الشهود وان ادعى احد  
 خارجين نصف دار والاخر كلها فالرابع الاول وعندهما  
 والباقي الاخر وان كانت فريضة بينهما فكلها لمدعي الكل نصف  
 بقضاء ونصف بلا قضاء وان برهن خارجا على من خارج  
 وابنه وارضا قضى لمن وافق منها ما ربحه وان اشكل فلهما وان  
 خالفهما بطلا وان برهن احد ارجأ حين عمر غضب حتى والاخر  
 على ورعيته استويا **س** في الشايع باليدى لا يس  
 الشوب او لعنه الاخذ كية والراكب احق من الاخذ بالجماع  
 فالسبع احق من الردف وهذا حب العمل اولى من غن الكوة



عليها والركبان الماسح او في سواه وكذا الجاس على البساط  
 والعتيق ومن جرد ثوب وطرفه مع اخو والى بطل الموضع  
 عليها والنقل بينا به اتصال نرجع لامن له عيده برادى  
 اجاز ان فيه سواه وان كان لكل عليه ثلثة جذوع فيها والى  
 نرجع بالاكثريتها وان كان لاحد منها ثلثة والآخر اقل فهو  
 لصاحب الثلثة والآخر موضع شبه ولو لاحد منها جذوع والآخر  
 اتصال **فصل** في الاتصال والاختلاف في الموضع وفي الموضع  
 وفي موضع من دار كذا في بيوت مضاف من ساحتها ولو  
 اوقيا ارضا كل اخا فريده وبرهنا فغير بيدهما فان برهن  
 احدهما او كان لهما اخا او بنى اخا فغير بيد فريدهما  
 بغير غير نفسه قال اما في القول له وان قال ما عجل لفلان  
 عجل لى اليد وكذا من لا يغير عن نفسه فلوا على اخوته عجل  
 لا يقبل بالاحقة **باب دعوى المثل** ولدت مبيعة لاقبل  
 من نصف سنة منه بجعت فادعاه البائع فبأنه وبى الم  
 ولده ونصف البيع وبير الشئ وان ادعاه المشتري مع وجوه  
 او ليعودا وكذا لو ادعاه بى بموت الام او غنمها وبير حصة  
 من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وما لا حصة فيها ولو

في الموضع  
 في الموضع  
 في الموضع

لدى

ادعى

ادعاه بعد موته او غنم ردت ولو ولدت لأكثريتها نصف سنة  
 واقبل خصمته ان صدقة المشتري فانكهم كالأول الا فلا يثبت وان  
 لأكثريتها نصفين الا في دعوتها فان صدقة المشتري ثبت له وبه  
 الكساح ولا يبر البيع ولا يقبل الولد وان باع عبدا وله غنمه فمروا  
 بعد بيعه مشترية صححت دعوتها ودرج بيعه مشترية وكذا لو كان له  
 او كتابته او هبها او اوجزها ثم كانت الدعوة صححت  
 ونقصت بده النصف فان ولو باع احد الوثنين ولدا غنمه فاعطى  
 مشترية ثم ادعى البائع الا ثبتت لهما وبطلت عن المشتري ومن  
 بده ضيق لوفال هو ايسر زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابني وان  
 جده زيد بنوهم وغنمها يبيع ان جده ولو كان فريدهم وادعى  
 المسلم رقة والكافر بنوهم فهو حرام الكافر ولو كان فريدهم  
 فغنم ابنيهم من غنمها وغنم ابنيها من غنمها فبأنها ولو  
 استنزلت مشترية ثم اخضعت فاولادها وغنم الاب يثبت لهم  
 فان مات الولد فلان في يد ابيه وتركته له وان فريدهم الاب فغنمته  
 وكذا ان فريدهم فافضله بوجه يعقبه وبالنسبة لغيره لا بالعقر  
**كتاب الاقرار** هو اخبار بغير الاقرار على نفسه ولا يبيع الا لغيره  
 وكذا في القبر للاث انه يقع الاقرار بغير المسلم لاطلاقه

والله



أقوال الرافعي في إعراب القرآن لا يجوز كتابته ولا إسناده  
 وأقواله لا يجوز كتابته ولا إسناده  
 وأقواله لا يجوز كتابته ولا إسناده

مكسوبا وإذا أقرضه مكسباً حتى يعلم أو مجهول كشيء من صبح  
 ولزمه بيت الجوهول بما له قيمة والقول قوله مع محبة إن ادعى المكسب  
 له أكثر وفرا لايصدق فراق من درهم وما لم يطمع بكتاب  
 فضة أو غيرها ولا بالعين عشرة من درهم خمسة ومن غيره  
 مال الزكوة قيمة النقاب وأموال عظام ثمة نصب ورأس ثمة درهم  
 كثيرة عشرة وعشرين نقاب وكذا درهم درهم وكذا أحد عشر  
 وإن غلبت كذا ثمة وكذا أحد عشر ومن ثمة زبد  
 مائة وإن ربع زبد الف وكذا كل يكسب وموزون وبزك في  
 غيره فهو نصف غيره إلى يوسف وعنه محمد بن أبيه بالبيت وفرا ثمة  
 أو بقي أقواله من فان حصل له فهو وبعده صدق وإن فصل لا  
 وعنه في أو في غيره أو صدق في أو كسب أقواله ما نة ولو قال  
 لم يبق عليه الف انتمها أو انتمها أو انتمها أو انتمها أو انتمها  
 أو انتمها أو انتمها أو انتمها أو انتمها أو انتمها أو انتمها  
 فاعرفه ولا خير لا ولو اقرضه من رجل وقال المولى هو حال لزمه  
 حالاً وحقق المولى على الأهل ولو قال على ما نة درهم فكل  
 درهم وكذا كل ما يكال أو وزن ولو قال ما نة أو ثمة أو ما نة  
 ولو قال لزمه ثمة ما نة وإن قال ما نة وثمة أو ثمة فكل

طبعه والرافعي في إعراب القرآن لا يجوز كتابته ولا إسناده  
 وطبعه في المال والبراءة يكون  
 أقواله معين

ثياب ولو اقرضه في فصرة لزمه أو يحاكم لزمه مكسبة والغسل  
 بسيف فأنقص الجفن والكمال أو يحاكم فالكسوة واليد إلى أن  
 ياتي فحطس لزمه الدابة فقط ويثوب فرس من لزمه وكذا  
 يثوب فرس يثوب وإن يثوب فرس ثوب أو ثوب لزمه ثوب واحد  
 عند أبي يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال عن خمسة فرس لزمه  
 خمسة وإن نوى الفرب وبيته مع درهم عشرة وفرا ثمة على من  
 درهم عشرة أو ما من درهم عشرة لزمه ثمة وعنه عشرة  
 وإن قال لزمه واري ما من هذا الجدار إلى هذا الجدار فلهما  
 فقط وصح الأقرار بكل وحصل في الوصية من غيره والحمل إن من  
 سبها صحت كارت الوصية فإن ولدت حباً لائق بنصف  
 حول من أو ثمة أو ثمة وإن جبين لهما وإن بيتاً فلهما في الوصية  
 وإن فسر بيع أو أراض أو بهم الأقرار لهما وإن أو ثمة أو ثمة  
 لزمه المال وبطل الشوط **باب الاستثناء** وما استثنى من  
 بعض ما أقر به لو متصلاً ولزمه باقية وبطل استثناء الكل وإن  
 أو ثمة من استثنى أصداً أو أحداً وبعض الآخر بطل استثناءه  
 خلافاً لهما وإن استثنى بعض أصداً أو بعضاً من أصداً فصح اتفاقاً  
 ولو استثنى كلباً أو ذنباً أو عذراً استثنى رابعاً درهم صحيحاً



پہا

[illegible]

في هذا ما ذكره اوبس وروى عن اوائس او كس وازي في هذا  
 على صدق وحق ما القول المذكور منه ولو ان خاط نوبى بفكره  
 ثم قبضته منه واداعاه الاخر فبذا الخلف الصريح ولو ان  
 اقتضيت من ذلك ما كانت عليه او اقضته العا ثم اخذتها  
 منه وانكر فإنا ما القول له ولو ان نزع فلان هذا الزرع او  
 بذر الدار او غرس هذا الكرم لم يستغف به نية وادعى فلان  
 ذلك ما القول للمقرب **باب افراز الميراث** ودين صحته واثباته  
 فمرصنه بسبب معروف سواء وليدنا على ما اقر به فمرصنه  
 واكمل مقرر عن اكثر ولا يصح تخصيصه غير ما بقضا ردينه ولا  
 لا يصح لو ان <sup>المرأة</sup> كذا اراد له <sup>المرأة</sup> كذا <sup>المرأة</sup> كذا  
 او اراد له الا ان يحدده لنية الورثة وان افرا لثاني صحه  
 احاط بما له وان افرا لثاني ثم افرا له بنت نسبة وبطلان  
 افرا له وان افرا لجنبه ثم تزوجها لا يطل افرا له ولو اقر لها  
 ثم تزوجها بطلت ولو تزوجها ثم تزوجها فلا رجوع وان افرا  
 بغلام مجهول النسب يولد مثله مثله انه ابنه وصدره الغلام بنت  
 نسبة منه وكذا ميراثها وشارك الورثة صحه افرا لرجل بالورث  
 والولد والزوجة والمولى وسقط تصديق هؤلاء وكذا افرا  
 المرأة لكن شرط افراؤها بالولد تصديق الزوج ايضا او شهادة



قائمة وضع تصديعهم ليعرفوا الفرق بين الزوجين بعد موتها  
 وحسنها يصح ايضا وان اقر نسب غير الولاد كخ وعم لا ثبت  
 وبرثة ان لم يكن له وارث معروف ولو بعدا ومن مات ابوه  
 فافراخ شاركة في الارث ولا ثبت نسبه ولو كان لابيهما  
 دبر غير شخص فافراخهما يقض اب نصفه والنصف الباقي  
 للاخ ولا شيء للزوجة **كتاب الصلح** هو عقد رفع النزاع ويجوز  
 اقرار ومكوث والكاف لا دل كايح ان وقع في مال بال  
 فثبت في الشفعة والرديف وجاز الروية والشرط في  
 جهالة البديل لا جهالة المصالح عنه ونشر في القدرة على  
 البديل وان اتى بعض المصالح عنه او كله رجع بكل البديل او  
 بعضه وان اتى بعض البديل او كله رجع بكل المصالح عنه او  
 بعضه وان وقع في مال بشفعة اعتبر اجارة في شرط في الوث  
 وبطل موت احداهما والاخران معا وضعة فخرج المدي وفرا  
 البعير وقطع المنازعة فخرج الآخر فلا شفعة فورا صوب  
 مع احداهما وجب فورا صوب غيرها وما اتى في المدي كالأو  
 بعضا بر المدي حصته في البديل ويرجع ما خصومة فيه وما اتى  
 في البديل بعضا او كله يرجع المدي له دعواه في فنده وبطل البديل

الاخر  
 اذا اقر بعض الورثة بدارث وكذا  
 فالارث يقسم بين الميراثين ثم  
 نظر ان كان الميراث من بيت النسب  
 كما من الميراث فمقسم نصيب الميراث  
 كالميراث على قدر النصيب حتى لو كان  
 الميراث اخا فله نصف ما في يد الميراث  
 ولو كان اخا فله ثلث ما في يده  
 ولو كان امرأة فله سهمان من  
 ستة اسكو في المحيط الشرعي

فيلسبهم كما تحذف في الفصلين والوصال عريض واربعها الاربع  
 وحسنه ان يبر في البديل شيئا او يبر عري الباني **فصل**  
 بجز الصلح في الجوار ولا يجوز الا على عدم فمجهول دعوى المال  
 والشفعة واجبا في نفس وما دونها غير او خطأ ومن دعوى  
 الرق وكان متصفا بمال ولاداء عليه ودعوى الزوج الكناح  
 وكان ضعا وبجزم عليه وبانه ان كان مبطلا ولو صاها بمال  
 لتقر بالكناح جاز ولا يجوز ان ادعت المرأة وفيه يجوز ولا يجوز  
 دعوى اخذ وان قبل عهده ما دون رجل اعدا وصاله على نفسه  
 لا يجوز بخلاف صلح في نفس غيره قبل جلاعه وان صاها عن  
 مضمون منف ما كثر في قبضه جاز وقالا بطل الفصل ان كان  
 لا يتعاقبان فيه وان كان بعض مطلقا المتعاقبان فان  
 موثر بعدا من مكا وصاله عن باقية بالكنه نصف قبضه بطل  
 الفصل وان بعض مكا وبجز صلح المدي بمال برفعه الى الكنا  
 ليعقر له وبطل الصلح بزمه عدا او غير بعض من به عهده بزمه الموكول  
 لا الوكيل الا ان ضمنه وبطل ما يوكبه بزمه الموكول وان صاها عن  
 وضعة البديل او الضم الامالة او اشار الرض او نقد مالا فان  
 او اطلق بزمه مكا وكان متصفا وان اطلق ولم يبر بزمه فان  
 لا الوكيل الا ان ضمنه وبطل ما يوكبه بزمه الموكول وان صاها عن

يصلح الصلح عن الكنا له بالنفس **ويعني**  
 بنته العتق في حالة  
 الرجعتين

على القيد في العتق  
 انما قال ان العتق  
 من العتق بزمه الموكول  
 من العتق بزمه الموكول  
 من العتق بزمه الموكول  
 من العتق بزمه الموكول

فان كان الميراث من بيت النسب  
 كالميراث على قدر النصيب حتى لو كان  
 الميراث اخا فله نصف ما في يد الميراث  
 ولو كان اخا فله ثلث ما في يده  
 ولو كان امرأة فله سهمان من  
 ستة اسكو في المحيط الشرعي



اجازة الدعي جاز ولا سيما البطل والنا بطل **باب الصلح في الدين**  
 الصلح على ما استحق بعد الدعاية على بعض من بعض البعض او بعض  
 الباقية لا معاوضة فلهذا صلح الف حال عدم ما به حال الف  
 من قبل صلح وكذا على الف جباة على ما به زبوف ولا يصح عن  
 واعم غرو ما به من وجبة او على الف من صلح على نصفه حال اوعن  
 الف من صلح على نصفه بغيره ولو صلح على الف درهم وما به دينار  
 على ما به درهم حاله او من وجبة صلح وان قال فانه على الف او  
 على نصفه على انك برى من ما به فيه ففعل برى والا فلا يبرى اطلاقا  
 لابي يوسف وان قال صلحتك على نصفه على انك ان لم تنفخ  
 عند النصف فالالف عليك لا بغيره اذ لم يرفع اجماعا وان  
 قال انك من نصفه على ان تعطيه نصفه على برى نصفه  
 اعطى اوله يعطى وكذا القول ان ازال نصفه على انك برى من ما به فيه  
 ولم يوقت ولو قال ان ادبت الى نصفه فانت برى او  
 اذ ادبت اذ دبت او دبت الى الف الا براء وان ادبى فم قال  
 سركت برى لا افر لك من زوجه ففى او خطا على ففعل  
 جاز وان اعلن ان يزوج على **صلح** ان صلح احد برى الدين  
 عن نصفه عن ثوب فمشرية ان يبيع المديون بنصفه او باخذ

والصلح على ما استحق  
 بعد الدعاية على بعض  
 من بعض البعض او بعض  
 الباقية لا معاوضة

والصلح على ما استحق  
 بعد الدعاية على بعض  
 من بعض البعض او بعض  
 الباقية لا معاوضة

والصلح على ما استحق  
 بعد الدعاية على بعض  
 من بعض البعض او بعض  
 الباقية لا معاوضة

نصف الثوب الا ان يعينه له الصلح ربيع الدين وان نص  
 من الدين شراكة شريكه فيه وبقا الغريم باقى وان نص  
 شراكة شريكه ربيع الدين وان نص الغريم ومن ابراهم نصيبه  
 او فاقس الغريم بين سابق لا ينفذ الشراكة وان ابراهم بعض  
 نص الباقى على شراكة وان اجل نصيب لا يبيع خلافا لابي يوسف  
 وبطل صلح احد برى من صلح غيره على ما به دفع خلافا لابي يوسف وان  
 اخرج الورثة احد منهم غرض او عفا رجل او رجل احد الورثة  
 بالآخر او عفا جميعا صلح قى البطل او كثره وغير نقد من وفيه جاز  
 النقد لا يبيع **صلح** ان يكون المعطى اكثر نصيبه من النكس  
 وان يوضع جاز مطلقا وان فر التركة وبيع على الناس فان خرج  
 يكون الدين لم يطل الصلح فان شرطوا براءة الغرماء نصيبه  
 صلح وكذا ان يفتوا احدهم من ثمن او اقرضوه قدرها واحكام  
 بغير الغرماء وصالحه عن غيره ونقصه الصلح عن تركه من اعيان  
 غير معتادة على كمين او موزون اختلاف والاتج اجاز ان  
 على ان يخرى الكلب او الموروث اذا كانت كلها فريضة البقية وبطل  
 الصلح والبقية ان كان على الميت وبينه وبينه وان غير متوفى  
 فالاولى ان يصلح بين نصيبه ولو صلح فالواجز والبقية تجز

والصلح على ما استحق  
 بعد الدعاية على بعض  
 من بعض البعض او بعض  
 الباقية لا معاوضة

والصلح على ما استحق  
 بعد الدعاية على بعض  
 من بعض البعض او بعض  
 الباقية لا معاوضة

والصلح على ما استحق  
 بعد الدعاية على بعض  
 من بعض البعض او بعض  
 الباقية لا معاوضة



فيما لا يتحقق

فيما لا يتحققنا وفي القياس ان يوقف الكل والاشخاص ان  
يوقف قدره من يقسم الباقي **كتاب المضاربة** متى شئت  
فراجه مال من جانب وعلى من جانب والمضارب أمين فإذا  
تصرف فكل من كان يربح فربحك وان ضللت فخاصك وان  
شرط لكل الربح له شتر من وان شرط لك المال لم يمتنع ان  
تشتت ما جبره اجبره مثله ربح اولم يربح ولا يزداد على ما شرط  
عند البيع يوقف خلافا لغيره ولا يضمن المال فيها ايضا ولا يفتح  
المضاربة الا بمال تصح به الشركة وان دفع مضافا وقال  
واعمل في غرض مضاربة او قال ان يضمن مالي غير فان وعمل فيه  
بمضاربة جازت ايضا بشرط ان يملك المال الى المضارب بل لا بد  
لرب المال فيه قد كان او غير عاقد كالصغير اذا عاقد مضاربا  
وليته واحد الشركين اذا عاقد بالامر والكون الربح بينهما مشافعا  
فنف ان شرط لاحد من عشرة درهم مثلا وكل شرط يوجب  
جسم الربح لنفسه وما لا فلا وبطل الشرط كشرط ان يضمن  
عمر المضارب والمضارب فسطعها ان يبيع ويشترى في كل  
بها وليا فربح يبيع ويودع ويربح ويربح ويودع ويربح  
ويكسب ما يبيع على الايسر وغيره ولو اضمن رب المال صح ولا  
يضمن الا بالمال

فيما لا يتحققنا وفي القياس ان يوقف الكل والاشخاص ان يوقف قدره من يقسم الباقي

فيما لا يتحققنا وفي القياس ان يوقف الكل والاشخاص ان يوقف قدره من يقسم الباقي

فيما لا يتحققنا وفي القياس ان يوقف الكل والاشخاص ان يوقف قدره من يقسم الباقي

فيما لا يتحققنا

فيما لا يتحققنا وفي القياس ان يوقف الكل والاشخاص ان يوقف قدره من يقسم الباقي **كتاب المضاربة** متى شئت  
فراجه مال من جانب وعلى من جانب والمضارب أمين فإذا  
تصرف فكل من كان يربح فربحك وان ضللت فخاصك وان  
شرط لكل الربح له شتر من وان شرط لك المال لم يمتنع ان  
تشتت ما جبره اجبره مثله ربح اولم يربح ولا يزداد على ما شرط  
عند البيع يوقف خلافا لغيره ولا يضمن المال فيها ايضا ولا يفتح  
المضاربة الا بمال تصح به الشركة وان دفع مضافا وقال  
واعمل في غرض مضاربة او قال ان يضمن مالي غير فان وعمل فيه  
بمضاربة جازت ايضا بشرط ان يملك المال الى المضارب بل لا بد  
لرب المال فيه قد كان او غير عاقد كالصغير اذا عاقد مضاربا  
وليته واحد الشركين اذا عاقد بالامر والكون الربح بينهما مشافعا  
فنف ان شرط لاحد من عشرة درهم مثلا وكل شرط يوجب  
جسم الربح لنفسه وما لا فلا وبطل الشرط كشرط ان يضمن  
عمر المضارب والمضارب فسطعها ان يبيع ويشترى في كل  
بها وليا فربح يبيع ويودع ويربح ويربح ويودع ويربح  
ويكسب ما يبيع على الايسر وغيره ولو اضمن رب المال صح ولا  
يضمن الا بالمال

فيما لا يتحققنا وفي القياس ان يوقف الكل والاشخاص ان يوقف قدره من يقسم الباقي

فيما لا يتحققنا وفي القياس ان يوقف الكل والاشخاص ان يوقف قدره من يقسم الباقي



فلو اشترى المصارف بالنصف امة بالنصف  
 وفيها الف فولدت ولدا يساوي الف ما دعاه موهبة نصارت  
 بمائة الف والنصف استسعاها رب المال في الف وربها ونصفه  
 ما اذا انقضت الاالف ضمن المدعي نصف قيمة المائة **باب المصارف**  
 فان مصاريف المصارف بلا اذن فلا ضمان مال لغيره انما ضمان  
 الرواية وهو قولها وفي رواية الحسن بن الامام الجعفي بالعين ايضا  
 مال المبرمج وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان رجع حيث  
 ضمنه فرب المال ضمنين ابهما شاء في الشهر وليس على اختلاف  
 فرائد المودع وان اذن له بالمصاريف نصارى بالثبوت وقد  
 قيل له ما رزق امة بيتنا نصفك او في نصفه او ما ضمن فخصمك  
 فنصف الرب ورب المال ونصفه للماني وسدس الاول وان  
 وقع بالنصف فنصفه لرب المال ونصفه للماني ولا شيء للمالك  
 وان شرط للماني الثلثين فكل شرط ونصف الاول للماني في سدس  
 وان كان قبل له ما رزقك امة ثلثا او ما رزقت بيتنا نصفك  
 فذبح بالثبوت فكل من شرطه وان وقع بالنصف فللماني نصف  
 وكل من الاول ورب المال ربع ولو شرط لغيره رب المال  
 ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا ونصفه ثلثا صحيح وتبطل بموت

احدهما وبالحاق رب المال من ثلثا لا يعلق المصارف ولا يترك  
 بجزءه عالم بغيره فان علم والمالك وحض فموجبها ولا ينفذ في  
 ثمنها وان كان لقد اتمخض بساكن المال لا ينفذ فيه وان  
 من غير جنس فله يهد بغيره احسانا ولو اقرقا وفر المال بغيره  
 الا ان اقرقا لا ينفذ ان كان ربح والا فلا ويكفل الكاكت  
 وكذا سائر الوكلاء والبيع والسراييج على ما يهلك  
 مال المصارف به صرف الربح الاول فان زاد على الربح لا ينفذ  
 فان اقرقا ونفذ ثم عقدت فلكل المال ويجوز ان يقرقا  
 الربح وان اقرقا فغيره فصح تراو حتى يتم رب المال فان فضل  
 شيء اقرقا وان لم يلف فلا ضمان على المصاري **فصل** ولا يفرق  
 المصارف من مالها فمعه او فمعه اخذها وارا ولا في القصة  
 فان سافر ففعلها وشرا به فمالها بالمعروف وكذا اكدت بغيره  
 شرا وسر بغيره وكذا اجرة خادمه ونواش بنام عليه فمستجاب  
 والدهر من مرفوع بحتاج فيه البية ضمنه ما كان زايده على العاقبة  
 ونقصته فمعه من ماله كالدواء وبرد ما بقي من كسوة وغيره اذا  
 قدم الى رأس المال وما دون السفر كسوق المعسر ان لم يكن  
 ويبيت فمعه والا فكاسف وليس يتبع الا اتفاق حيا على ما



ما انفق المصنار من الرخ او الا وما فضل قسم وان سافر بماله  
 ومال المصنار من امواله من ارجس الغنى بالحق وان كان يجمع  
 المصنار من ارجس حجب ما انفق عليه من اجل وكيفية لا انفق  
 ولو شري مصنار بالنصف بالف المصنار من ارجس وبما انفق  
 واشترى بها مصنار فزيد قبل نقد ما يوزن المصنار من ارجس  
 والا كسب الباقي من ارجس البع المصنار وبما انفق المصنار من ارجس  
 المال الفات وحسبته ولا يبعد راجحة الاخر الفين ولو بيع بالرجعة  
 الا ان فسخ المصنار من ارجس الف والرجع منها حصة من ارجس ولو  
 اشترى رب المال عيدا بخرق وبما انفق المصنار بالف لا يبعد  
 راجحة الاخر حصة ولو اشترى مصنار بالنصف بالمصنار  
 عيدا بعد الفين ففصل رجلا خطا فربح الفداء عليه وبما انفق على  
 الاكسب واذا فدى فخرج من المصنار من ارجس المصنار وبما انفق  
 فمئة ايام ولو اشترى بالف المصنار عيدا وبما انفق الف قبل  
 نقده وفع الاكسب الشراء ثم وشم وبيع ما دفعه من المال ولو كان  
 مع المصنار العان فقال دفعت الى الف ورجعت الف قال  
 الاكسب بل دفعت اليك الفين فالقول للمصنار ولو اخذت  
 ذلك فزاد الرخ فلما كسب ولو قال فزاد الف قدر ربع فليس

في السوق اذا قاموا وادرا بعد واحد وتركوا السوق ففشا عن شئ من السوق ليفتن الا حجة منهم لانهم يستحقون حصة  
 الموضع الوديع الى رجل وادعاه قد دفعها اليه باصر صاحب الوديع وانكر صاحب الوديع  
 ان يقول قوله مع يمينه انه لم يلمح بذلك لان الموضع يدعى عليه لانه هو يترك القول قول المكره مع يمينه  
 من الدائع والوكلاء

اي مصنار من زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد وكذا القول  
 ذو المدي قرض وقال زيد بضاعة او وديعة او مصنار من ارجس  
 قال المصنار اطلقت وقال الاكسب عيبت نوعا فالقول  
 للمصنار ولو ادعى كل نوعا فلما كسب **كتاب الوديع** الوديع  
 الا ان يبيع شيئا الاكسب غيره على حفظ ماله والوديع ما تركه عند  
 الاخرين للحفظ وبني امانة فالصين بالكلية للموضع ان يخطبها  
 بنفسه وعياله وله السبق بها عند عدم الصبي والخوف خلافها فحقها  
 لرجل مؤمنة فان حفظها بغيره ضمن الا اذا خاف اخذ في الزحف  
 فدفعها لاجاره او الى سبقة اخرى فان خطبها بغيرها فحقها  
 فادعيت بغيرها فحقها وكذا البجدة اياها وان اذعرت  
 جديدا عن غيره وان خطبها بما لا يحسن لتمييز فان خطبها بغيره  
 حق الاكسب من المصنار المبيع وغيره عند الاثم وعند من اذعرت  
 ان يتركه ان شاء وكذا اذعرت المبيع عند محله وعند من اذعرت  
 بغير الاثم تابع الاكسب فيه وان يخرجهما كبره بغيره بغيره  
 ضمن وانقطع حق الاكسب اجماعا وان خطبها بغيره  
 اجماعا وان تولى فيها كانت ثوبا قبل او اذعرت او اذعرت  
 فاستخذه ضمن فان قال القوي قال الضمان بخلافه

هذا هو الدور  
 المالك اذا طلب الوديع فعلى الموضع لا يكتفى  
 ان احضر الساعة فتركها وذهب ثم يملك  
 الوديع لا يضمن ولو كان الذي  
 طلب وكسبها لملك يضمن  
 حرم المالك



ولومات الموضع مجمل ولم يعلم حال الودعة  
 ضمن اما اذا عرفت الوارث والودعة يعلم  
 ان يعرف مما لم يعرف فلو كان  
 الوارث ان علمته وانما الطالب فلو  
 فيه هان قال كذا وكذا وملكته  
 عنده وفي الدخيرة قال رب الودعة  
 مات مجمل وقال ورثة الموضع كانت  
 قائمه مع وفه ثم ملكت بعد موته  
 ربهما مع الموضع اذا الودعة صارت  
 في المركة في الظاهر فلا يصدق الورثة  
 ولو قال ورثة ربه في حقيقة او ملكت  
 في حقيقة لم يصدق بل لا يثبت ملكه  
 مجمل صفة الفاعل وهو ربهما مع الودعة  
 يقبل ولا ضمان عليه لان الكتاب لا  
 كان ثابت بالبيان كذا في بعض  
 من جملة الفوائد في كتاب الودعة

والسماجر كذا الودعة ثم استردتها وان الغن بعينها فملكها  
 الباقي ضمنه ما غن حفظ وان روثه حفظه الباقي ضمنه جميع ولو  
 تصرف فيها فخرج يصدق به وعده اوسع الجلب له وان  
 ادفع اثنا من واحد سمس الودعة الواحدة حصته لغيره الا ان  
 لها وان ادفع عند اثنين لم يمس قسما حفظ كل حصته فان دفع  
 احدهما الى الآخر ضمنه الرابع للافاض وعندهما كل حفظ الكل بان  
 الآخر وانما لا يحسم حفظ احدهما باذنه الا انهما وان دفع ثلث  
 وقسمها الى عماله فرفع الامس له منه يضمن ان لا يملك له منه  
 كدفع الدابة الى العبد وفي حفظ النكاح والزوجة لا يضمن وان  
 امر بحفظها فثبت بين من دار بحفظها فغيره مضمنا لغيره الا ان  
 فيه خلط وان امر بحفظها فدار بحفظها فغيره مضمنا لودعه ولو كان  
 مملوك ضمنه الاول فقط وغيره مضمنا باثنا فان ضمن الثاني  
 رجع عن الاول بالامس ولو ادفع الى صاحب ضمن اباثنا راجعا  
 ولو ادفع عند عبيد شيئا فاعطى صفة احد عنده وان عند غيره  
 فاعطى اصله وقال اوسع اوسع يضمن للرجل وان دفع عند  
 الودعة المضمونة فملك ضمنه الاول بعد العتق وعنده لو كسب  
 بعينه اياها ثانيا لم يضمن وان ضمن الاول فجد الحق وان

الوديعة عليك لا يدع والادارة دون الادارة كذا في وصايا المخلصة وكذا المتولى على الوقت  
 والوكيل يضمن المدين فلا يملك التمسك كذا في الفصولين اسما

ضمن الشئ في ضمان ومن بعد الف فادى كل من اثنين اياهما عنده  
 فكل لهما في اياهما فضمن لهما **كتاب العارية** بين يدي من يضمن  
 بلا بدل ولا يكون الا في يضمن به مع بقائه وعادة الكيل  
 والمودع والمعدود ومن الا ارض من انشاها بكن والعين  
 وتقع بكونك وتختك واطعتك ارضي وحلتك على راجي  
 واخذت منك عدي او المودع بذلك الجدة وداري لك سكني  
 او عدي سكني وللعين الموضع يضمن من شاء ولو ملكك بلا عود  
 ولا نوحه ولا نزع كذا الودعة فان ارجيا فملكك ضمن اياهما  
 فان ضمن المودع لا يرجع على احد وان ضمن السماجر رجع على المودع  
 ان لم يعلم العارية ولان المودع لا يضمن باختلاف المستعمل  
 كالحمل على الدابة لا يضمن كذا ركوب ان عين مستملا وان لم  
 يضمن جهاز ايضا ما لم يضمن فان عين لا يجزئ فلو ركب هو  
 اركاب غيره وان اركب غيره ليس له ان يركب هو وان  
 فيه ربح او خسر او بهما ضمن بالخطأ والسر فخط وان  
 اطلق فبهما فلا انشا عاري نزع شاء فزاد وقت شاء وتقع  
 عارية الارض للبنا والانس وله ان يرجع متى شاء ولا يضمن  
 فاعطى اياهما ثانيا لم يضمن وان ضمن الاول فجد الحق وان

لو نزل عن دابة العارية ودخل ودخل المحل في  
 البدر لم يضمن فذهب يضمن وفي المفارقة  
 لو قال اخوتي هذا على ان ضاع فانما  
 ضامن له فانما رخصت لم يضمن  
 ونقل الضمان عن الزماني

رجل استعار ثوبا لركوب ارضه وعين فركب ارضه  
 رجلا في يضمن اذا عطفه من عارية محله

رجل استعار من آخر حمارا فقال انك ارجل في حمارك في  
 الا صلبين فمضى اياهما والاسباق فمضى احداهما  
 وذهب به يضمن اذا ملكه ولو قال له اخذ  
 اياهما فمضى لا يضمن من العارية



وحسن ما نقص الفسخ وتبين بعضه فبينة ويحكم بالمتيقن بالانقضاء  
 ان لم تنقض الارض بكيفية واحدة ذلك انما كان وان  
 اعاد ما لم يزل لا يتخذ حتى يتحدد وقت ام لا واجرت رزقها  
 والمساكن والوديعه والرحمن والمقصود من المتغير والموجع المورث  
 والمزمن والعاصب واذا رد المسجل الدابة الى صاحبها او  
 العبد والنوب الى دار مالكه بغيره فبينة الغيب والوديعه وان  
 رد المسجل الدابة مع عبده او اجيره من امة او من غيره  
 وكذا ان رد ما مع اجير رجلا او عبده بغيره على الدابة او لا يتخذ  
 الا بغيره والاجير مياومة وروثي لنفسه الى دار مالكه ويكسب من  
 الارض المزاعة قد طعن في ذلك لا اعني خلافا لما كان  
**المسألة** هي انكسب من بلا عوض ونفع بايجي فيقول  
 وتتم البقيش الكامل فان قبض في المجلس بلا اذن متع ولعبه لا  
 يضمن الاذن ونقصه بوجهين دخلت وعطيت وانما كسبت  
 بلا الطعام وكسبتك بلا النوب واعترفتك بغير الشئ وجبته  
 كسب عري وداري كسب عبدة تسكنها وتنتهز فحلتك على  
 هذه الدابة وان قال داري كسب عبدة سكني او سكني عبدة او  
 سكني او سكني صدقة او صدقة عارية او عارية بجهة فارتفع

حصة مشاع لا يحفل القسمة لاما يحتملها فان قسم وسلم صح ولا تقسم  
 وبقية فرقة ودين في قسم ودين فرقة وان طعن او استخرج  
 وسلم وصية لبن فوضع وصوفه عن غنم وضل وزرع واراض  
 وتزعم كل حصة المشاع وعبدة شئ فزيد الموهوب له ثم بلا تجرير  
 قبض وصية الاب لطفه ثم بالعقدان الموهوب فزيد  
 الاب او يدعيه ولا ان كان فزيد عاصبه او مباع بها  
 فاسد او موهوب والصدقة في ذلك كالحصة والام كالأب  
 عند غيبة غيبة منقطعة او موهبة وصية ان كان الطفل  
 في غيبته وكذا اكل في بول الطفل وصية الاجبي تتم بقبضه لو  
 عاقل او قبض ابية او جده او وصي احده او امانة ان اخرجها  
 او اخرجته بغيره او قبض زوج الطفلة لها ولو مع حفرة  
 الاب بعد الزفاف لا يجره وصية الغيبين لو احدهما را  
 لا كسبه خلافا لما وصح تصديق عشرة على فقيرين وصية لها  
 ولا تقسم بين الغيبين خلافا لما **باب الرجوع عنها** اخرج الرجوع  
 فيها كالأب او بعضا وبكره ومنع من حروف **مسألة** قال  
 الزيادة المنصدة كالبن والنفس والسن لا التقصير والليم  
 موت احد العاقرين والعين العوض المصنف البها او الفحل

حريش وحب رشق ولم يسلك حتى مات بطلان لان ابنة  
 الرضيع ابنة حصة وان مات وصية حتى  
 لغيبته الثلث فلا يتم بدون الغيب  
 مده العاقل  
 وبت مهرها زوجه فماتت وقال ورثتها كانت  
 البنت في مرض موتها وقال بن لي العبد بالنسبة الى  
 والقياس ان يكون الثقل المورثة زليل



فخرج منها ما عدا عن حبس او بدلا عنها او في مقامها ولو  
 كان من اجتناء فلو لم ينفذ فكل ان يرجع فيها ويبدا  
 يخرج عن تلك الموهوب له والراء الزوجية وتنت الحجة  
 فلو يرجع لو ويب ثم لم يلح لا لو ويب ثم ابان والحق القارة  
 فلا يرجع فيها ويب لذي حكم فحرم والمها يملك الموهوب  
 والعقل فيه قول الموهوب له وفي الزيادة قول الراي في الموهوب  
 فاستحق نصف الحصة يرجع نصف العوض وان استحق نصف  
 العوض لما يرجع حتى يرد باقية وان استحق الكل يرجع بالكلية  
 ولو عرض ثم نصفها فلان يرجع عالم العوض والوضوح نصفها  
 عن مملكه فلان يرجع عالم يخرج ولا يصح الرجوع الا بالعرض او حكم  
 فاض فلو اتفق الموهوب له بعد الرجوع قبل الغضا والتسليم فقد  
 ولو تفرقت المالكين وهو مع احد فاستحق الاصل لا الحصة  
 الموهوب له فلا يشترط قبضه ويصح في الفسخ وان تلف الموهوب  
 فاستحق نفس الموهوب له لا يرجع على المصعب والحصة بشرط  
 بيته ابتداء فشرط القبض في العوضين ومنها الشئ من احداهما  
 بيع الشئ فنفس الشئ وخيا العيب والشرط والرؤية في كل منها  
**فصل** ومن ويب له الاصل او علم ان يرد عليه او

ولو ويب له فقيه وهو غير لاجتهن كان لان يرجع  
 لان الية وقت لم يرد ولو ويب له فقيه  
 يرجع خذح وعندهما لا حكم  
 واذا ويب رشا لافته من الرضا  
 فارد الرجوع يرجع اليه

نسخا

يستحقها او يبذلها بحيث الحصة وبطل الاستثناء والشرط وكذا لو  
 دارا على ان يرد عليه بعضها او يرد عليه شيئا منها ولو يرد على كل  
 فانها باطلة بخلاف ما لو اعتقد ثم وجبها ومن قال لم يرد او  
 جاء وعنده فانه من تلك او فانت برئ منه وان ادبست اليه  
 فالباقى لك او فانت برئ منه فلو بطل والحق جارية للمع  
 حال حياته ولو تفرقت بعده وبقي ان يرد له مدة غيره فاذا  
 مات ردت اليه والحق باطلة وعنده ابو يوسف تصح كالعوي  
 وبقي ان يقول ان مات فملك فملك ذلك وان مات بقي  
 ففي فان قبضتها كانت عارية **كتاب الاحارة**  
 بدون القبض ولا فسخ ان قبض ولا رجوع فيها ولو لم يقبض ولا في  
 الحصة الصغير ولو قال جميع مالي او ما امكلك لفلان فهو عبث وان  
 قال يا ويب الي او يوف لي فاذا **كتاب الاحارة**  
 هي بيع شئ من مملوكة بغير عوض ومن اوعى من اوعى  
 صلح اجرة وتنف بالشرط ونبت فيها خيا والشرط والرؤية العيب  
 وتقال وتنفق والمنفعة نعم تارة يملك الدرة كالكسبي والارادة  
 فتصح مقبوضة اي مدة كانت وفي الزحف يمنع شرط الوفاء  
 فان لم يشترط فالمعنى ان لا يرد الا ارضي عن ثمنه سبعا في

الى نصفه

فان قبضتها كانت عارية في يده

ريش ابرق او كذا اعله من جود احاش  
 ذكره ابن قتيبة في محروك ورفعة الامم  
 فرائد الحكم



قاری صاحب الدار رضا  
از خان عباسی ملوین  
والا فیضی علی  
نشی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



لا ما هو اضر كالح وان حتى قد راسن الغطن فليس له ان يكل من  
 وزنه حديدا وان راو على ماسي فطبت ضمة قدر الانا وانه  
 لانه زما يكونه حرا لانه لا يدرى به حبة من حبة من حبة  
 كانت فطين ما حمله والافضل العترة واما الارواح فليس  
 ولا عترة بالنقل وان كنهها او ضرها فطبت ضمة خلافا لهما  
 هو معصا وان بنها من مكانا حاسة ضمة ولا يبرء بربوا الى  
 سماء وان اسما فحها ذبا واما في الفرج وان ترع سرع  
 اكهار واسرجه بما يسرجه مثل للجنين وان اسرجه او كنهها  
 لا يسرجه او يوكف به مثل ضمن وكذا ان او كنهها يوكف  
 مثل وفا لا يضمن قدر ما زوونه عن السرج فقط وان سلك  
 اكحال طريقا غير عترة الاكس مما يسلك الناس فلا ضمة عليه  
 ان لم يتفادست العارفين وان تفادتا او كان لا يسلك  
 الناس او حمل في الحرف فنفذ ضمة وان يقع في الاجر وان عترة  
 زرع بر فزع وطبة ضمة ما انقصت الارض ولا اجرة عترة  
 او عترة طلبة التوب فمنا في طلبة غير الاكس بين ثمنين  
 يفتنه وحين اخذ القبا ووقع اوج مثل لا يراو عترة ما حتى وكذا لو  
 اوج عترة فمنا طراويل في السراج وفي ثمنين منها بل جابر  
**الاجارة الكفا** فنجب فيها اجر المثل لا تراو عترة من

اي بعض يفتن ثمنها على اعتبارا شديدا بين المرد  
 والارزاق فان الخلف الى هذا التوبة قد يكون  
 اضر من اشهد العالم بها وذكر الارواح فلا  
 يوركنها وحمل على طائفة عترة حتى حرج العترة  
 وان كانت الارواح فطين حمله لان ثمن  
 اراكب مع انزله حجة في مكان فلو  
 اشق على اراجه ما كانا كانت لا يطق  
 فيجبه عليه جميع الضمان في الاعمال

سبح

استجار واراكل شدة كذا الحق العقد فنه فقط الا ان يسي حيلة  
 الشهور وكل شهر سكن منه ساعد فيه وسقط حق الضمة وظهر  
 الرواية بها في العترة الاولى ولونها وان اجر باسنة كذا  
 وان لم يكن ينسقط كل شهر وابتداء العترة ماسي والا فوفت العترة  
 فان كان حين يمل فغيره بالاهنة والافيا لايام وعندهم الاول  
 بالايام والباقي ما باعته وابو يوسف معد فرواية ومع العام  
 فواحدة وكذا العترة ويجوز اخذ اجرة التحام والنجار لا اخذ اجرة  
 عسب النيس ولا عسب الطعنا كالان وان اكلج والامانة وتعليم  
 القوان والفقهاء والمثقف كالغنا والنوع والمالجي والفقير  
 على الامانة وتعليم القوان والفقهاء ويجوز للمساخر عترة ماسي و  
 يجس به عترة دفع اكلوة الرسومة ولا تقسم اجارة المشاع الا  
 في الشريك وعندهما الضمة مطلقا وان اجر دار من جهتين حتى  
 انفاقا ويجوز استيجار النظر باجر معلوم وكذا ابطا لهما وكسوتها  
 خلافا لهما وعندها غسل البصير وغسل ثيابه واصلاح طلمس وعترة  
 لا شيء من مضايل هو واجر با عترة من نفقة عترة فان ارضعت في  
 الكدة عترة شاة او عترة ليطم فلا اجرة لهما ولزوجهما لهما  
 بيت المسج وارضعتا ان لم يكن به مناه ان كنهها كذا

وان كان في العترة  
 والارواح فليس له ان يكل من  
 وزنه حديدا وان راو على ماسي  
 فطبت ضمة قدر الانا وانه

ولو كان يفتن من دارهم وكم حماره الى الموضع ليستعمله  
 الى شهرين حتى يكون في دارهم او داره ليستعمله  
 فهو يفتن من الاجارة العترة وان استعمله  
 فعترة اجرة حمله ولا يكون رهنه  
 حماره الدرة

جاز لا اخذ عترة التوازي لا بدوا في  
 اوجارته ولم يسم رشيد الا احكم  
 القوان فليس للقار ان ياخذ عترة من  
 اربعين رصا المار من اوجر عترة  
 ان يسمو الرزوة من عترة  
 في انقص ان سح رزقا  
 في قاصها



درلی

وان سکنت ہندہ فبدرہم فی السمر  
او ہندہ فبدرہمین صح



















ولو ترك ابن المعيق وابنته غنيد الى يوسف  
سدس الولاء للاب والباقي لابن  
ولو ترك ابن المعيق وجده الولاء  
كل لابن بالالتفاق من سراجته

لَا مَالَهُ يَعْصِلُ عَنْهُ ٢٢

[illegible]

هذا هو خلاصها كتاب الكراهة مؤلف بفتح الهمزة  
 من مؤلفها هو الشيخ الفاضل  
 في هذا الكتاب اختصار من بعض احكامه  
 من غير ان يكون مختصرا في جميعها  
 وهو من غير النقص ما يذكره سلطانا كان او لم يكن  
 في كونه متصفا بغيره من غير ان يكون له  
 في كونه متصفا بغيره من غير ان يكون له  
 في كونه متصفا بغيره من غير ان يكون له

[illegible][illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

14.

مجلس اول  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
سراجاً مبيناً  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
وبعد فقد حضر هذا المجلس  
الفاضل في الدين والعلوم  
السنية والعلوية  
المعاليه العظامه  
الاعلى

[illegible]

وقت البضاعة والاعمال  
 ارجو ان يكون في الامور  
 حتى يكونوا في العمل  
 لا في الامور  
 والاستثناء  
 بل في

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى بن جعفر عليه السلام  
نورا في قلوبنا وهدى  
لجميع المسلمين







ورہیں

لقد اذن الله لنا في هذا اليوم  
في يومنا هذا وفي كل يوم  
في كل يوم وفي كل وقت  
في كل وقت وفي كل مكان  
في كل مكان وفي كل شيء



لا صلح بوالنقاء فلا  
يعبره فوارنه

تو را تعالی نعمت و احسان بخشد  
با قلم ما یوحی شود شرف و آوازه  
و جلال و عظمی و کبریا

قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
فان الله لا يهدي القوم الظالمين



فلو غصب عنها رافتمك فزیده لا یغصب ظاهراً ولا باطناً ولا یغصب  
 كنهه ولا یغصبه ویاخذ رأس ماله ویصدق بالفضل وعنده  
 یوسف لا یصدق به وكذا لو استغل العبد الغصب فنقصه  
 الاستغلال او اجر السخار ونقص بقية النقص ونقص من  
 الغنة والاجرة تصدق به خلافا له وان نقص في الغصب او  
 النودعة في حق وصما جعلا باليمين تصدق به خارج خلافا له  
 ايضا وان كان لا یغصب فان شتر اليها ونقص في كذا  
 وان شتر اليه ونقص في او شتر اليها ونقص في او شتر  
 ونقص ما طالب له الرجوع انما في قبله في يمينه والخيار انما لا یطلب  
 مطلقا ولو اشترى باللف الغصب او النودعة جارية تقول  
 الفين فوجعها او طعنا فافلا لا یصدق في **نقص** وان غصب  
 ما غصبه قال اسمع عظم من انقصه ومكلا ولا یقبل انفاذ قبل  
 او اذ العلم كاشاة وجعها وطعنها او طعنها ونقصه او  
 نزعه ورفق خبز وخبز او زبون عصره وقطر خمره في كل  
 نسج وحده جعده سيفا وصفر جعده آنية وسجة او لينة بنی عليها  
 وان جعده آنية او الذهب وراسم او دمانیر او آنية لا یكسره  
 فاكسره بل یغنی عنه كذا الغصب وعنده من له فان ذبح الشاة

فالكسب

فالكسب ان شأنا وطرحها عليه وضمنه قبضها او اخذها وضمنه نقصها  
 وكذا لو قطع يد او قطع طرف اية غير كاكولة او حرق الثوب حرقا  
 فاحت فزت بمحض العين والعين نقده ورفق ينفقه ولم یزیدت  
 شيئا في النقص بعينه نقصا ومن بنی فراض غيره او غرس امره  
 والزر وان كانت تنقص النقص فلكالك ان یضطر له في شئ  
 بقصدها فنقص الارض بالانجر او بناء وتقدم مع احد ما سخر من  
 ينعينه الغصب وان جعده الثوب اجزاء جعده اولت السويك  
 فالكسب ان شأنا وضمنه قيمة ثوبه ابيض وشئ سويقه او اخذها  
 وضمنه ما زاد الصنع والس من ان يصعد اسود وضمنه قيمته ابيض او اخذها  
 بلاء دني لا یغصب ونقصه ما لا سوك كغيره وهو اخلاص **نقص**  
 وان غصب ما غصبه وضمنه قيمته مائة سنة او وقت الغصب انتم  
 ان الكسب دون الاولاد والقول في القيمة لا یغصب مع يمينه  
 ان لم یزید من ماله غير الزيادة فان ظهر وقيمة اكثر وقيمة يقول  
 الكسب او يبر بانه او بالقول فهو للغصب ولا جبا ولا كالك  
 وان جعده يقول فالكسب ان شأنا وضمنه العلم او اخذها وذر  
 غرضه ولو برهن كل من الكسب والغصب عن المالك عند الكسب  
 قيمة الغصب اولى خلافا لما لا یغصبه وغصب عبيد او غصب



لطفه بهجده وان اعققة ففهمه لا يفقه عتقه وزوايد المصوب  
 غير معصومة عالم يتجه فيها او يمتنعها بعد طلب الملك اياها سواء  
 كانت منفصلة كالحسن او منفصلة كالولد والفرقة وان  
 انقضت اجازية بالولادة فزوالها من الغيب محض لغضاها وكبر لغية  
 الولد او بالفرقة ان وفدت ولورثي بامنة عصبها فزوايا حائلها  
 فزادت فماتت بها ضمنية فماتت يوم عودها بخلاف الحرة وعندها  
 لا يمتنع فزوالها ايضا ولورثيها محبوسه فماتت بالمتن وكذا الورث  
 عنده فزوايا فزادت فماتت منه والامتنع منافع عصبه سواء  
 سكن او غطى الا في الوقت والقر السهم او خبز به بالانكاف  
 ومن البينة فيها لو كانا لذي وان انقضت فزوايا فزادت منها  
 ولا ضامن باطلاق البينة ولو لذي ولا باطلاق منزول التهمة  
 عمدا ولو لم يجهده وان غصب خسر سم فخلها لا يفتنه اخذها الملك  
 بلائش فلو انقضت الغصب ضمنها لا لا لغت وان ضامن بالغاب  
 ملكها ولائش عليه وعندها باخذ الملك ان شاء وبغير قدره  
 الا في الغاب فلو انقضت الغصب لا يمتنع خلافا لها وان ضمنها  
 بالغاب ضمن ملكها ولائش الملك عند الامام وكذا اخذ محمد بن  
 مخلت من ساعته والافاضل منها عرفت ملكها وان غصب جلد

في الغاب

مبنية تدبج بها لا يمتنع اخذها الملك بلائش فلو انقضت الغصب  
 ضمنها فماتت مدبجها وبقيل عليها غير مدبج وان دبجها بما لا يمتنع  
 الملك ويروى ما راوا الدين بان يقيم مدبجها ولو كانا غير مدبج  
 وبغير فضل ما بينهما ولا غصب ان يحبس حتى يمتنع احد وان  
 انقضت بالمتن وعندها يمتنع مدبجها الا قدر ما راوا الدين ولو  
 بالمتن انقضا فان كان كسلسل يطل او طلاء او غرما او زوايا او  
 اراق له سكر او منقضا فماتت بغيره ويقتضيه مع هذه الاشياء  
 وقال لا يمتنع ولا يجوز سبها وعيد القذري وفي غصب مدبرة  
 فماتت فزوايا ضمنية فماتت ولو لم ولد فلا ضامن خلافا لها ولو لذي  
 الرزق لا اراقه كحر البينة عند الموصف به خلافا لغيره وانما  
 عليه من قبله بغيره ارباط وابته او فزع صلبها او نقص  
 طبعه فزاد خلافا لغيره في الدابة والطير ولا يمتنع في الاعلان  
 من يوزونه ولا يمتنع الا بالسعي او بغيره يفسق ولا يمتنع بغيره ولا  
 عند من قال بالسلطان فبغيره وقد لا يمتنع ان فلانا وجد ما لا  
 فزوايا شأ وان كان عا دية ان يمتنع البينة ضمنه وكذا الورث  
 بغير حق عند محمد بن جعفر في الغاب ولو لم الغصب المصوب  
 برأه وان لم يمتنع **باب السب** سبها العا عشر

رزق خرسه لارائه فماتت محمد بن جعفر  
 وقال لا يمتنع دابة سكر منقصة  
 فماتت لا يمتنع سبها عا دية  
 فماتت عا دية سبها عا دية  
 فماتت عا دية سبها عا دية

سبها عا دية



فان سق الشفعة لا يوجب في الطريق فان سلم اخذها الجار لما بيننا من الطريق والمراة بهذا الجار الملاصق وهو الذي على ظهر الدار المشفوعة وباب في سكة اخرى

فان سق الشفعة لا يوجب في الطريق فان سلم اخذها الجار لما بيننا من الطريق والمراة بهذا الجار الملاصق وهو الذي على ظهر الدار المشفوعة وباب في سكة اخرى

بما قام عليه جبر او جبر البيع وشفعه بالانضمام وكذلك لا يوجب  
بعضه او رضاء وانما يجب للخطب ففرض البيع فان لم يكن  
او سلم للخطب فرض البيع كالشرب والطريق انما صحت كغير  
الاخرى في السفن وطريق لا ينفذ في الجار الملاصق ولو باجر في  
سكة اخرى ومن لم ينفذ عن حائلها او شركه فخرقة عليه  
وان لم ينفذ في الجار فشرى كسبي على عهد الرئيس لا سهم فان  
عدم الشفع بالبيع بشهر فمجلس علم انه بطلها وبسبب ما بينه  
فتم بشهر عند العوار او على المشتري ايجر البائع ان كان البيع في  
يقول اشترى فلان شجرة الدار وقد كانت طلبت الشفعة وانما  
اعطيا الا ان فاشهدوا بعد ذلك وبسبب طلب تغير واشهاد  
ثم يطلب عنه فاقس يقول اشترى فلان شجرة الدار وانما شفيعها  
بسبب كذا فمره بالسليم وبسبب طلب خدومته ومليك ولا  
تبطل الشفعة بتأخير مطلق فوطا بالمذهب وعليه القوي في  
يقض يقول محمد بن امان اخره شجرة بلا عذر بطلت واذا ادعى  
الانضمام وطلب الشفعة سال الله المدعى عليه فان اقره بما  
يشفع به او كفل عن اخذ من العلم بكنهه او جبر الشفع ساقية  
الشركة فان اقره او كفل عن البين انما يبيع او يشرى على عهده

السعة

الشفعة او يرضى الشفع ففرض الجبر ولا يشترط احصاء الشفع وقت  
الدعوى فاذا قضى المزمع احصاءه ولم يشرى جبر الشفعة  
ولا تبطل شفعته بتأخير الشفع بعد ما احرى بانه ولا يشفع ان كان  
البائع ان كان البيع في فريده ولا يبيع الفاني البيعة عليه كغير  
المشتري فشفع البيع بغيره وبقيته بالشفعة على البائع ويجوز العدة  
عليه والركن بالشر فشفع ما لم يسلم الى المكل ولا يشفع  
الرؤية والبيع وان شرط المشتري البراءة منه **فصل** وان  
اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري وان بعض الشفع  
وعده الى يوسف والمشتري وان ادعى المشتري ثمنه والبائع ان  
اخذ الشفع بما مال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعد  
وان عكس فبطلت الشفعة بغير قول المشتري وبغير ثمن البائع  
كل اعتراف قول صحيح وان جلف فبيع البيع وبأخذ الشفع بما قال  
البائع واجتطع المشتري بعض الثمن بأخذ الشفع بالباقي وان  
خطا الكل بأخذ بالكل وان خط النصف ثم النصف بغير النصف  
الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا تزم الشفعة الزيادة واذا كان  
المشتري شريك الم الشفع مثله وان اجبا فبقيته وان كان جوازا  
بغير حال او يطلب فراكال وبأخذ بعض الاجل ولا يجزئ



الشئى لو اخذ الشفع اجمال ولو سكت عن الطلب حتى لا يكمل  
 بطلت شفعته فلا لى يوسف ولو اشترى دمي بغير اقرار  
 باخذه الشفع الذى يفتى بغير اقرار بغير السلم بالقيمة فيها ولو  
 بغير الشئى او غرس اخذها الشفع بالثمن وبعدها موقوف على  
 من الغصب او كف الشئى لغيرها ولو اخذت بعد ما يبنى الشفع  
 او غرس بغير الشئى بالثمن فقط وان حبس الشئى وان لم يهدم  
 عند الشئى باخذه الشفع بكل الثمن ان شاء وان يهدم الشئى  
 البناء اخذ الشفع الرخصة بغيرها وليس له اخذ النقص ان  
 شئى الشئى الارض مع شجر مخر او غير مخر فاعرف في يده اخذها  
 الشفع مع الثمن فيها فان يده الشئى ليس للشفع اخذها  
 ما سواه بصفة فلا ذل ويكمل الثمن في الثاني **باب ما يجب**  
**في الشفعة وما لا يجب بها** فانما يجب الشفعة قصد اخذها  
 ملك بعض هو مال وان لم يكن فتمت كرى وتمام وشرط  
 يجب فروع ذلك وبها وشجر بها يرد الارض ولا ان  
 وصدة وصية بلا عوض مشروط وما يجب فيها بالبايع او بيعا  
 فاسد ما لم يسطحق الشفع والا فباي اسم بين الشركاء او بين  
 او ببل خذ او غرس او مخر ومداومها وان قولها بغيره

مال

مال وعندهما يجب رخصة المال ولا يبايع لعنه بائنا راوسكوت  
 ويجب فيها موقوف على عدها والا فبطلت شفعته ثم رد خياره وروية  
 او شرط او خيارا عيبا بغيره وما رد به بلا فضا او بلا فاعا عيب  
 فيه ويجب في العود وحده وفي السفل بسببه وفي ما يبيع خيارا الشئى  
 وان بيعت وارجب المبيعة بخيارا فالشفعة لمن لم يخيار بايها  
 او شئى ويكون اجازة في الشئى والشفعة الا اخذها منه لا اخذ  
 الثانية وان بيعت وارجب ما بيعت هذه الشفعة بالبايع  
 ان بيعت قبل بغير الشئى فادان بغير ليد الحكم له بها فبطلت  
 بيعت بعد بغير الشئى فالشفعة للشئى فان اشترى بالبايع  
 المبيعة قبل الحكم بالشفعة بطلت شفعته وان لم يملك بغير الشئى  
 عن ملكه السلم والذم في الشفعة سواء وكذا اشترى والعهد المأذون  
 والكتاب وكذا في ميراث السيد كالحبس **فصل** في بطل الشفعة  
 بشئى ككل والبعض وكذا الركنين وبترك طلب المراجعة او التفرير  
 وبالصيغة في الشفعة عن عوض وعنده وكذا المراجعة شفعته مال  
 وكذا المرفال لمخيرة اخذت في البلف او قال العين لا امر ملك  
 فاعادته بطل خياره ولا يجب عوض وبطل بيع ما يشفع بغير  
 له بها وبعثت الشفع لا يرد الشئى ولا شفعته لم يبيع او بيع له بغيره

لح







الاشراك ونصيبه لجهة القسمة قسم يطلب احدكم وان نصركم الكل لا ينقسم  
 الا برضاكم وان انتفع البعض دون البعض قسم يطلب من النفع لما  
 يطلب الا هو الا هو القسم العروض من جنس واحد ولا ينقسم بين  
 بعضها من بعض ولا اجزاء ولا اقسام ولا البر والحق ولا التوب  
 الواحد ولا اقسام بين دارين الا برضاكم وكذا الرقيق خلافا لما  
 والدور من مصر واحد ينقسم كل عرصة وقال ان كان الاصح قسمة  
 بعضها من بعض جاز وفي مصر بين بعض كل عرصة اتفاقا وكذا  
 دار قسمة او دار حازرت والبيت من عرصة واحدة او من حائط  
 من عرصة بعضها من بعض والنال من القسمة كالبيت والبيت  
 كالمور **فصل** في تقسيم القمام ان يصور ما يقسمه ويعدله ويوزعه  
 ويقوم بهه ويوزع كل نصيب بطريقه ونشره ونصب الا نصيب بالاد  
 والثاني والثالث وكسب اسمائهم ويقع في الاول ما يخرج اسمه او لا  
 والثاني ما يخرج ثمانية والثالث ما يخرج ثلثه ولا يخرج الدار من  
 القسمة الا برضاكم فان وقع بين اهل البيت ما يوجب نصيب احد  
 ولم يشترط في القسمة من عرصة ان لا يكون الا اثنان ولا ينقسم بين  
 ثمة القسم من السفلى على يد يوسف مما يسمه ويوزع من نصيب  
 بالقيمة وغيره فيكون فان فراده المتقاسمون بالاسبقية ثم يوزع

ولما كان القسمة من عرصة واحدة  
 لا يضاف اليها ثمة بل هي واحدة  
 والقسمة على اهل البيت لا يضاف اليها  
 القسمة

ان بعض نصيب من نصيب لا يصدق الا بجهة ونفس شهادة  
 القسمة انما خلافا لما يريد وان قال قسمة ثم اعادة بعض  
 قسمة وان قال قبل ان يفرق بالاستيفاء اصابني كذا او لم يصب  
 اليه وكذا الاصح مخالفا لوجهه ولو ادعى غيبا لا يبرئ كالبعض الا  
 اذا كانت القسمة بعضا والغيب نقاش نقض ولو ادعى بعض  
 معجب من نصيب البعض لا يفسخ ويرجع بنصفه من خطه كونه وكذا ان  
 ان يبيع ويعدله يوسف يفسخ وفي بعض مشاع في كل نصيب  
 ولو ظهر لجهة القسمة من غير البيت محبط نقضت وكذا لو غير محبط  
 الا اذا بقي ما يفسد ما بقيه ولو ابر القسمة او اداها الورثة من  
 ما لهم لا تنقض مطلقا **فصل** في تقسيم المأوى ويجوز لها ما ويجوز لها  
 واحدة بين بعض بعضا وهذا بعضا او يدعوا بعضها وهذا بعضها  
 وفريق صغير يكون هذا شرا وهذا شرا ولا الاجارة والخدمة  
 فرتبة وفريق يخدم هذا يوما وهذا يوما وفريق يخدم احد  
 احداهما والاخر الاخر ولو اتفقا على ان يفسد كل واحد من عرصة جاز  
 حتى لا يفسد الكسوة وفرازين ليس هذا بين وهذا الا  
 ولا يجوز ذلكا فداية او دابنين الا بتراضيها خلافا لما يجوز في  
 استعمال داره دارين هذا بانه وهذا الاخرى لانه استعمال

ردت القسمة لان الدين يفسخ وقوله الملك للوارثين  
 ان يعلق حتى انقضى ما لم يكن



المراعاة في صدقة غنم الحسم و غنمهما جازرة  
وعليه الفتوى لما جئنا الى مسأله اذ كانت الاشياء  
كلها من جانب ومن الآخر العمل فبجاز  
سراجيد

ولا بأس باستيجار الأرض المزروع إلى طول المدة  
بشرط أن يكون بمقدار ما يفي بطلب

عربی

عليها بآخص فان غرطعر العائل فستد وعن اليه يستلصق  
 و هو الراجح وعبد القوي و غرطعر رب الارض فستد انفاقا وما  
 نسب الادر كالكسفي واخطف فمعر المارع وان لم يشرط واذا كان  
 البذر والارض لاحدا والعن البذر والاخر والارض لاحدا <sup>والبذر</sup>  
 والاخر والعن لاحدا والبقية لاخر فصح وان كانت الارض والبذر  
 لاحدا والبذر والعن لاخر فطلت وكذا لو كان البذر والبذر <sup>احدا</sup>  
 والعن والاخر والبذر لاحدا والبذر والاخر واذا بحث فاما جرح <sup>الارض</sup>  
 وان لم يخرج شي فطاشي للعائل ومن البذر الضيق بعد العن جرح الارض  
 البذر وان فستد فاما جرح رب البذر والاخر جرح عن الارض  
 ارضه والارض او غرطعا فاحد هو وان فستد يكون الارض والبذر  
 فقط لاحدا نرم اسرهم بها بوالصحيح واذا فستد والبذر رب  
 الارض فاما جرح كل حل له وان العائل فستد فاما غرطع فستد  
 واجرة الارض واذا الى رب البذر عن البذر فذكر البذر  
 الارض فطاشي له حكما وبسري وبانه تبطل المزرعة بموت <sup>الارض</sup>  
 ونفسخ بالاقرار كاجارة نفسخ ان نرم ومن جرح اليه الارض  
 قبل نبات الزرع الباعه لم يجسد ولا شي للعائل ان كان كرس  
 الارض واخر البذر وان تمت مده قبل اوداك ان غرطع العائل

والتاسع عشر على وجهه انما كان



اجماع من حصة من الارض من غير ترك ونفقة الزرع عليها بقدر حصصها  
 وايضا النفق لغير اذن المالك ولا امر فاض فهو منسوخ وليس له ريب  
 الارض اخذ الزرع بطلا وان اراد المزارع ذلك قبل ان يزرع  
 اقطع الزرع ليكون ملكا او اعطه غيره فليس له والنفق انشئت على الزرع  
 وارجع فحصة ولو مات رتب الارض والزرع بقدر فعل العاقل العاقل  
 الا ان يدرك وان مات العاقل ففعل ارثه انما اهل الى ان  
 يستحصل ذلك وان لم يترك الارض **كتاب المساقاة**  
 هي دفع الشجر الى من يعلو بجزء من ثمره وهي كالزارعة حكما وخلافه  
 شروط الالمدة فانها تخرج بها ذكرها وتقع عاقل ثمرة تخرج وفي  
 الرطب غير ذلك بذرهما وبقدر ما ذكره لا يخرج الثمرة فان  
 احسن خرجها وعدم جازت فان خرج بقدر النطر وان  
 تخرج عفا نسيت ولما عمل اجماعه وكذا اكل من ثمره نسيت فيه  
 وان لم يخرج شيء فلا شيء ونقص المساقاة في الخبز والكرم والسمو  
 واصول البساتين فان كان في السمو ثمران كان ينسب الى  
 صاحب والافلا كذا المزارعة لو دفع ارضا فيها ثمر قبل الاكل  
 كالسقي والتسقي وانما فعل العاقل وما بعده كالمزارعة والافلا  
 ولو شرط العاقل فليس له انما ما قبل يربح احدهما ما كان

ولو دفع ثمره خلا او اصول رطبة لم يقدم  
 عليها او اطلق في الرطبة حذفت

الشتر فاما عند الموت او نهم المدة يقوم العاقل او وارثه عليه وان  
 ابله الدافع او ورثته فان اراد العاقل او وارثه صرفه لغيره الا  
 او وارثه بين ان يسموه على النطر او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا  
 ويحبوا كما في المزارعة ولا ينفق بلاء عذر ومريض العاقل اذا عجز عن  
 العمل عذر وكذا كونه سارفا بخاف منه عذر التزاول السقف ولو دفع  
 مدة معدومة لم يفسد تكون الارض الشجر منها لا يصح والشجر  
 رتب الارض ولما رتب بقدره وعمره **كتاب المزارعة**  
 المزارعة اسم ما يزرع والزرع فعل الادراج وتحت زريعة مسلم وكذا  
 زرع او حرجي وكذا مزارعة او حرجي او مجزأة لعقبات او اخس او  
 اقلع لا زريعة وثني او لا زريعة مجزئة او مزرعة او نكر النسبة  
 عذر فان تركها ناسبا تعلق وكذا ان يزرع مع امره غيره و  
 دون عطف وان يزرع لاسم الله تعالى ففلان فان قال  
 فليس الجمع او النسبة او بعد الذبح لا يكره وان عطف حرمت كذا  
 بسم الله وفلان باجر وكذا ان يزرع شاة وسمي ورجع غيرها  
 الشية وان زجها بشاة اخرى حلت وان رعى الى  
 وسمي فاحصا غيره اكل وسمي عمنه وسمي غيره لا يكره  
 كالري والنطر الا ان كانا خاصا فلو قال اللهم عني لا يكره



ويجوز ان يستعمل الاربعة وحده والستة بخلافه والاربعة والاربعة  
والغشم وكبره الحس وكحل الذهب من الحس واللبنة من الحس او الحس او الحس  
او او وسط وقيل لا يجوز فوق العقدة والوقوف التي تخطى في الكوة  
الحقنوم والمرى والودج وكيفي قطع غشه منها ابا كانت وعند  
لا يجوز قطع كل واحد منها وهو رواية عن الامام وعند بعض  
لا يجوز قطع الحقنوم والمرى واحد الودجين وقيل يحرمه ويجوز  
الذي بكل ما في الاوداج وانما الدم ولو حره او ليطه او سنا  
او قطع اخره من الالبابين من باب احد الشفرة في الخارج  
وكره بعده وكذا اجزها جها الى الماسج والفتح وقطع الرأس والسر  
قبل ان يبرد والذهب في الفقا وقيل ان يفتت حبة خرق فلت في  
والا فلا ولزم في حيد سنان في جاز جرح ثم فوجش او زوى  
فريته او الم يكن في حيد ولا يجرى كجيش في كوة امه اخو اولاد قال  
يحل ان تم خشفه **فصل** ويجوز اكل كل ذي ناب او حجب  
من سبع او طير او دابة او ثعبان او حمار او حصية او بقال او ضفدع  
او بريد او حرس او زنبور او السمكات واختلاف في كبره  
الاغص والظان والرحم والبغاسه وانجيل تحريمه في المذبح  
لا يكره الخيل وحل العقيق وغالب الزرع والارزب ولا يؤكل

من جيران الماء الا السكك بانواعها كجربث والماء ما ينجس ولا يؤكل  
الطاف في منه وان مات تحتها او برده فغيره وانما يؤكل من ماء الجراد  
بلا ذكره ولو دج شاة لم ينجس بها فكلت او جرح بها دم  
حلت والا فلا وان عمدت حلت مطلقا **كتاب النجس**  
في الاجبة وعن ابو يوسف سنة وقيل هو قولها وانما ينجس  
عنه صمغ مقيم موضع غشفت او غشفت وقيل يحل عنه ايضا  
وقيل ينجس عنه ابوه او صبيه في ماله فيطعم منها ما يمكن يستبدل  
بالباقي ما ينتفع به مع بقائه في شاة او بدنة او سبع مائة  
بان لا يشرك مع ستة فرقة او بغيره وكل من يدرى القربة ويؤمن  
اعلمها ولم ينقص نجس احد منهم عن سبع نفوا او واحد منهم نجس  
الجميع او كان كافرا او غيبا فلنجس الجميع لا يجوز عنه واحد منهم ويجوز  
اشراك اقل من ستة ولو اثنان نجس جميعا وزنا لا خلاف الا اذا  
خطب به في اكاره او جوده ولو شرب منه لثاثة ثم اشرك فيها  
سنة جاز احسانا والاشراك قبل الشراء احب فاول فحقا  
بوجه الفجر ولا يذبح في المص من صورة العبد واخره قبل غروب  
اليوم الثالث واعتبر اخره للمفق وصنعه والولادة والموت  
واولها اغتسلها وكره الذبح ليل فانت فاست فغسلها



لزم التصديق بعين المندورة حجة وكذا ما شرعنا فيه للنفقة  
والغنى بتصدق بغيرها شرعا اولها انما يجوز فيها الخلع في  
الطلاق والنفي فصاعدا في جميع وجوهها وفي النكاح والطلاق  
الزواج بالسبينة لا العيا والطلاق لا ينفى التي لا تنفي والطلاق  
التي لا تنفي لا تنكح وتطوق البعد والرجل في وصية أكثر  
العين واللائق أو اللابنة وفردا بـ نصف رواتبها  
ان ذهب أقل منه وقيل ان ذهب أكثر من الثلث لا يجوز  
وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز ولا يضر بقيتها في طهرها  
عند الذبح وان مات احد سبعة وقال ثمانية أو نحوها فمات  
وعنه صفح وكذا لو ذبح بنية عن منجية ومنعة وقران وما كل  
منهم منجية وتعلم من شاة من غنى وفقر وذهب ان لا يقص  
الصنف غير الثلث ونزله لدى عيال نوسعة عليهم ان  
يخرج بيده ان احسن والا باخر غيره ويجزى ما وكبره ان يجرى  
كتابا بتصدق بغيرها او بغيره الكبر اب او خف او فرد  
او ثلثي ما ينتفع به مع بقا كبره بال وخرجه لا مال به  
كل من شاة فان بدل اللحم او الجمل بتصدق به ولو ذبح  
اخذه غيره بغيره جاز ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الا

بغيره

صح ولا ضمان وتجا لان وان نشأ ضمن كل صاحب فدية  
في تصديق بها وتحت النفقة بنية الغصب دون شاة  
المروعة وتضمنها **باب الراهبة** المكة وله الاحكام  
وعند محمد مكل مكره حرام ولم يفظ به لعدم الفاعل **فصل**  
**في الاكل** منه فريض وهو ما يرفع به الطلأ ومنه دابة  
ما زاد في شاة في الصلوة فانما ويسمى عديم وبيع وهو  
زاد الا ان لا يربطه فدية البدن وحرام وهو الزاد عليه الا  
التفوي عديم الغدا وليلا ينجي الصلوة ولا يجوز الربطة  
بتفصيل الاكل خبز يعنف غدا والعبادة وفيه من المينة  
حال المصلحة او صام ولم ياكل حبة مات ثم جازى ما منع  
في التداوي حرما ولا يابس بالقطعة ما نواع الفواكه ونزله  
افضل وانما والاطعمة فرف وكذا اوضع اجزاء المائدة اكثر  
من فدية الحاجة ومسح الاصابع والكسب ما يجزى ووضع المعلقة  
مكره ونشأ الاكل البسمة فزاوله واحده فزاحه ونزله  
البس قبله وبعده وبيد بالمشاب فزاوله وبيد بالمشاب  
شرب لبن الانسان ولا يبول به ولا يمسح انا بالمشاب  
او يفضله لرجل او امرأة وض شاة ما غشيت وبور خارج

ويكره اكل اللبن لقوله تعالى اذا ارادتم بعد  
شاة البسمة بشاة ففقهه والكل اللبن كغيره  
صح



9

144

و ادخل المرأة في الاصحح للندوى جوزه  
الثاني **وهي الفتوى** براربه

في مجمع والاعيان وجميع الناس فقد روي انه عليه السلام  
كان له جنية يحكي قبيعتها الزينة الا انه في رثته  
يلبس ادم عبيدا وانه كان له قباء مكشوف  
بالحجر كان يلبسه في مجمع والاعيان وروى  
الوفود شيخ فراد



النباتات

اي في المرحوم وانه الذي قال في التاريخ ان  
المرأة قد اغتزل رجل زوجها وكتوبه ولا  
يخس احد من ذلك اسنى عني  
لذا في عاشر اكتوبر  
خط مؤلف

وَصَفَتْ الْجَنَّةَ قَالَتْ هِيَ مَجْزِيَةٌ مَعْرُوفَةٌ  
أَفْئِدَتُهُ خَضِيئَةٌ وَفِيهَا جَنَّاتٌ مِّنْ دُونِ  
وَالْأَنْهَارِ فِيهَا نَضْرِبُ الْمَرْءَ حَصْبًا فَإِذَا  
وَالْأَنْهَارِ فِيهَا نَضْرِبُ الْمَرْءَ حَصْبًا فَإِذَا

فانما في الفعل لا حسيه كما في الفعل الموحى فانه لا  
يخصصه من قبله فلا يبيح ما كان حراما قبله ولا  
يحل ما حرم ولا يجوز لانه ليسا جدي وذيول  
وكذا في الحشيت في الروي من الافعال لانه فعل فاسق  
هذه

العالم

[illegible]

وقال محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن يحيى بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

[illegible]

مجلس شورای ملی و جبهه سیدالشهدا  
و مجلس احوال و بقیة الامم  
مرکز



وذكره ان يصرح بسلوة  
عند البيع عمار

**فصل** في بيع العشرة خالصة وجاز لو تخطت في  
الصبي وجاز بيع السرقة والافتقار كالبيع ومن اراد جازية رجل  
اخر يبيعها فابلا وكل من يبيعها او يشتريها منه او يبيعها له او  
تصدق بها على او دفع فرب صدقة حل له شرعا وبالله التوفيق  
بيع بامانة وبكره بيع رخصتها واجازتها خلافا لهما وقولها رواية  
غير الامام وبكره الاحتكار فزوات الادوية واليهام بغيره بطل  
وعند ابو يوسف من كل ما ينفذ احتكاره بالعامة ولو ذهب الفضة  
او ثوبا او دار فباعه الى احكام حال الاحتكار منه يبيع بالفضل غير محرم  
فان اشتغ ان عليه ولا احتكاره في نفسه ولا يباعه بغيره بطل  
وعند ابو يوسف بكره وكذا عند غيره ان كان يبيع منه اليهم  
عادة وهو الخمار وكجزء من العبيد من ثوبه او ما يبيع من حوائج  
البيت من ثوبه كره لرب البيت اخذه وان كان المدينون وبسالة  
بكره وبكره التسعير الا اذا اشترى ارباب العلم من الفضة بعد ما اشتروا  
فلا بأس بمشورة أهل الخبرة ويجوز شرعا ما لا يضر للفقير من ثوبه  
لا حرجه ولا ماله ومنعوا ان يوفروا بغيرهم وتوجيهه انه ينفذ **فصل**  
في المشتقات تجوز البقرة بالسمام والخبث والبال والابل  
والاقدام وان شرط بها جهل من احد اصحابها او غير ثالث لاصحابها جاز

لعدى

وان

وان من كل ما اجاب عن بيعه الا ان يكون منها محل لثوبها ان يبعها  
اخذه منها وان سبها لا يطعمها ويغنيها عنها ان يبيعها من اخذها الا ان  
يكون منها محل لثوبها فاشترى من نفسه واراها الرجوع الى البيع وجعلها  
على ذلك جعلها وولية الرجوع سنة ومنه في البيع وان لم يبيع  
اشتم ولا يبيع منها شيئا ولا يطعمها بل الا بالاذن صحتها وان لم  
يعد عنها ان يبعها لغيره لا يجزى وان لم يبيع منه فبان قد عطل  
البيع فحل الا فان كان مقتضى ما كان الا بغير الاية فلا  
يعقد والا فلا بأس بالقبول قال الامام ابليس بركة فبهرت  
وهو محمول على من ان يبيع من مقتضى قول قوله ابليس بركة  
كل المالك لان الاية انما يكون بالتحريم والكلام منه ما يجرى  
كالتسليم ونحوه وقد بان به اذا فوض في مجلس الشك وهو يعود  
فصده به في الاعتبار والاكتفاء في بيعه بقره فهو لا يجرى عند فسخ  
والترجيح لقراءة القرآن والاستماع اليه وقبل لا بأس ومنه في  
صدمه ان ذكره رفع الصوت عند قراءة القرآن واجابة واوجب  
والتمسك به في تلك بعد الفناء الذي لم يتوعد وجها وكره الامام  
القرآن عند القبر وجوز معاجلة وياخذ منه ما لا يجرى ولا يجرى  
مخبره واقعه وقبل لا يكتب عليه ومنه ما بان به كالتسليم والقبول

والفناء بالقبول  
والتسليم بالقبول



لو قال لم يردكم او جوسني يا كافر يا غي  
ان تسبق عليه منتهى من جاحلي

ويكون ان يقولوا لا نحن في عازا اسالك في عقول العرب  
عزنا في شمسنا ان كان هذه من عقول العرب والاول  
تسب في كرامة الثانية لانه لا يقدرون ان يكونوا  
لا يردونهم لعلنا في كرامة من هو جاحل  
والله تعالى في جميع صفاته قد علم وعلى الملك  
ما في الامام من ربه انما ان كان من دعائه اللهم  
اني اسالك بمحمد النبي من جاحل

والعينة والشبهة والذهب حمام الا فرج الحب للخدمة وفر السبع بزر  
انتمين وفرار صاء الا ان فر فر العظم وكبره السبعين  
الا حجة ولا عينة لعالم ولا انتم السبعين ولا عينة الامم  
اصل فريه ليس بعينة وجرم اللبس بالزوال السطح والاربعين  
وكل نحو وكبره استخدام احصيا ومن السبعين او في قوله في العنا  
اسالك بمحمد الغريم شك خلافا لابي يوسف وقوله في  
بحر انبايك درساك واستماع الملاقي حرام وكبره في العنا  
ولفظ الا لجم فانه حسن ولا يابس تجتبه ولا يابس يدخل الذي  
المسجد الحرام ولا عبادة ولا عبادة احصا باليهام وانما في العنا  
واخضه لرجال واللب لا يجم كاحمر وكوبا ولا يابس برزق القنا  
كفاية بلا شرط ولا يابس اسير الامنة وام الولد بلا حرم واخضه بها  
تسب ملج وقيل لا وكبره حسن الراية في عنق العبد لا يقبضه وكبره ان  
يقض بها لا واما ما يقض به ما يحتاج الى ان يستوفى ذلك من  
الاطاير ونصف الابط وحسن العانة والشارب ونقص حسن  
ولا يابس يدخل اتمام اللب والرجال اذا انزل ونقص نصره  
وتسبب اخذ الامنة لنقل الامم اليه بيت كونهما في العنا  
افضل ولا يابس اسير حيطان البيت بالبيد للبر وكبره لربنا

ارضا

الا حيان يكون بابل او العرس  
او الكراب او بالسقي مستحق

ارضا والسرة على البيت واذا اوى الفاضل واجب ان يستقيم  
حسن بجوابه فلا يابس. والضاغرة باو في الكفاية وحرف  
الباقى الا ما يقع في الاخرة اولى **كتاب احكام الموات** في ارض  
لا ينفق بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم  
او ذمي وعند محمد بن مكرم في الاسلام لا يكون مواتا ولا ينفق  
عند ابي يوسف كونهما بعيدة عن الارضين في ارضها ولا ينفق  
فيها وعند محمد بن مكرم ان لا ينفق بها اصل العام ولو في سنة من  
احياها باذن الامام ولو مواتا ملكها وبطلان اذ لا اخلافا لها الا  
بجواز احياها ما قرب من العام بل يترك مري الاصل في العنا  
لمصاحبهم ولما عدل عند الفوات وتجاوزا واحتل عوده اليها ان  
يخبر حيا في حسن ارضها فستعين ولم يجرها اخذت من ذمة  
الاعية ومن خرج غير ارض موات فله حرمها ان باو الام  
وكذا ان يغير اذنه عند ما حرم العطن ارجون زراعا في كل  
حانب هو الصحيح وكذا حرم الموضع سنون وزراعا وحرمهم  
خسنة زراعا في كل حانب ومنع غيره من اخذ زراعا فيها واره  
ما جاز احد فيضه النقصان وليس ان يغيرها واره لكان  
ولا يحرم من ما سوى حرم الاول ولا ينفق حرم بقدر ما يصحها

وعند محمد بن مكرم

القناة هي المائت الداني  
بشي



وقيل لا يحرم لها ما لم يظلم ما ذابا وعندهما من كالبشر وان ظلموا  
 فمما كالعين اجماعا ولا يحرم لغيره في ارض غير الاكلية وعندهما كسنة  
 بقدر نصف غرضه من كل جانب عند ابي يوسف وهو بقدر غرضه  
 عند غيره من الارض فاما سماء بين النهر والارض لو سبقت فممن  
 احد صاحب الارض فلا يوس فيها صاحب النهر ولا يبيع منها  
 طيبته ولا يتر وقيل له المرد والعا والطيبان ما لم ينجس وعرضها  
 لرب النهر لذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ يقول الامام  
 في النوس وبيعها في النهر والطيبان ومن غرس شجرة في ارض  
 فممن بها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من النوس فيه  
**فصل** في الشرب هو التصيب من الماء والكشفه شرب بني  
 آدم والبهائم الا انها والعظام كالقوات ودجلة غير مملوكة  
 وكل احد بينهما حق الشفة والوضوء والتصب الرجى ذكرى منه  
 الا ارضه ان لم يضر بالينة وفي الاغصاء المملوكة واخوض البئر  
 والغداة لكل حق الشفة ان لم ينجس التراب كغرة الماشية  
 او الاتبان من جميع الماء لا سقى ارضه او شجرة الابا دون ما كذا  
 وكذا الاخذ للوضوء وكس النباب وسقى شجرة وفضه في داره  
 بجزا من الارض وما اخضره الا ما يجب او كثر وجوه لا يوجد

واذا كان لرجل نهر او بئر او قنطرة فليس له  
 ان يمنع من الشفة والشفة الشرب  
 لبني آدم والبهائم ما به من مملوكة

الا يرضع حبيب ولا يبيع ولو وجد البئر او العين او النهر فمما كسنة  
 فممن من غير الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه  
 الماء او يكتفه من الدخول فان لم يفعل وجبت العطف فوق السلاج  
 وفي المخرج ايضا من غير سلاج كما في العلم حال الحنفية **فصل** في كس النهر  
 العظام من بيت المال وان لم يكن في بيتي فغير العينة وكري ما كس  
 من ارباب الارض الشفة ويجوز ان يبيعه من اهلها واذا  
 جاوز ارضه من شفت عنه وليس له سقى ارضه ما لم يضر غيره كذا  
 وقيل له ذلك وعندنا من علم جميعها من اهلها الاخذ بخصم شرب  
 وتقع وحوى الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارضه  
 ما رادب الارض من الاجزاء فليس له ذلك فان لم يكن غيره  
 او لم يكن جارا فادى له له وتعد اجزاء الارض ملائمة له او اذنه  
 كان له حق الاجزاء وعرضها المصعب من نهر او مرسى والملايكة  
 في دار النهر وان اخضره من شربهم فممن نهر ارضهم ومنع الله  
 من سكر النهر بلا رضاهم وان لم يشرب ارضه برونه وليس لوجه  
 منهم ان ينفق منه نهر او ينسب عليه حتى او اذنية او جبر اهلها ان  
 البينة الا ان كان في ملكه ولا في ملك غيره ولا يملكه الا ان يوس في النهر  
 ولا ان يبيع بالباكم او مناصفة بعد كونه في الشفة ككروى ولا ان يجر



كوة وان لم يغير باب بين والمان يفسد بعض كواه ولا ان يغير  
شرب الارض اخرى الرئيس لها من شرب فان في البقية يفسد  
من ذلك جاز ولم ينفذ بعد الاجازة ولو شربهم بعدهم لا شرب  
يؤثر ويؤذي بالانقطاع ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب  
ولا يوجب هذا ولا يوجب ولا يوجب الارض فترت ارض جاره  
ولا ينسحق من شرب غيره **كتاب الاشربة** ثم ما يحذر من الاشربة  
منها العنب اذا غلا واشتد والقرنط بالبريد طافا لها  
والطلأ وهو ما يلغ منه فذهب اقل من غلبته فان ذهب ليضف  
سحق مضاعف وان يلغ اولى بطلح ثم ما اذا غلا واشتد وكسر  
ويشتمل منها الرطب اذا غلا واشتد ونفع الذبيب اذا غلا  
واشتد واشتد فذهب الرطب فيسحق من ما في اخره والكل حرام في  
دون اخره فيسحق فيسحق فيسحق فيسحق فيسحق فيسحق فيسحق  
ويكفر مسحق اخر دون يده ويكفر شرب فطره من اخره وان لم يسكر  
يختلف منه ويجوز شرب يده وليس منقلا طافا لها وفي اخره عدم  
جواز الشرب وعدم الفساق اجماع ولو طبخ في اخره وجب بعد الاكل  
لا يفسد وان ذهب الشرب لغيره لا يفسد بالسكر ولا يفسد  
السكر والذبيب اذا طبخ في طنجرة وان اشتد ما لم يكره ان يذوق

العسل

العسل والتبن والحنطة والشعير والذرة والخبث طيب طيب اول  
وكذا المشمش وهو عسل العنب اذا طبخ في قصب ثلثه وان شرب  
والمحذ بسكر منها روبايا والعصج وجوه ودفع طلاق في  
سكر منها تابع للحمية والكل حرام عند تحريمه ويعني واحكام  
انما هو عند قصد التقوى اما عند قصد الشهي لزام اجماعا فليس  
طالما ولو حلفت بطعام ولا يفسد بالانقطاع في الدابة والحنطة والذرة  
والنقير وكبره شرب ودرى اخره والامشاطه ولا يفسد شربه  
بالسكر ولا يجوز الانقطاع بآخره ولا ان يداوى بها جرح ولا يبر  
دابة ولا ينسحق اوميا وكسبها للذرة ولا ينسحق الدواب فيشرب  
لا ينسحق البها فان ذقت الاخر فلا يفسد كذا في الكلب  
البيسة ولا يفسد بالحاء والدرى فيشرب كمن يحل الدودون  
عكسه **كتاب العسل** هو الاصطفا وهو جاز اجماعا  
والحمية ومنه سهم وغيره لما ياكل الاكل وما لا ياكل لحمه ونحوه ولا يبر  
فيه من اجماع وكون المسل او الاى سلا او كى بيا وان لا يترك  
الشربة عند اخذ الا رسال والرى وكون الصيد مشفا وان يعقب  
من طيبه بعد التوازي من غيره وان لا يترك المسك غير المسك  
منه ليقب ارساله وان لا يفسد دفن بعد ارسال الجركان



وكل من كل جاحش فله ذى ناب او يخلب ونبش التخلب  
الراى او بالرجع الى اصل الخيرة وعندهما وجود رواية عن الامام  
فروى الساب برك الاكل فثب وفروى الخلب بالااجه او اذنى  
بعد الارسال فلو اكل منه البازى اكل لا ان اكل منه الكلب  
الفهد فان اكل او ترك الاجه بعد اكله من حرم ما صاه بعد  
منه فثب وكذا ما صاه فيه ونحوه فلا فاهما فان شرب الكلب  
منه او خشفه فثب منه بعضه فاما ما وجد اكل وان اكل  
تلك البضعة بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه من الصيد او اكل  
منه فثب منه بعد ارضه بخلاف ما لو اكل القطيع من اخذه  
الصيد وان خشفه ولم يخرج الاكل وكذا ان شارب كلب غير حرم  
او كلب يحرس او كلب ترك حرسه التسمية وان ارسل مسلم  
كلية فخره فحرمى فان خرج حل بالاحس حرم وان ارسل اجده  
مسلم او غيره فالبية فلا اجر وان ارسل ولم يسم ثم خرج فغير فالبية  
الحال الارسال وان ارسله عبيد فاقدره حل ما دام يحرس  
ارساله وكذا لو ارسله عبيد وتسميته واحدة فاقدره حل  
وان ارسل الفهد فثب حتى استحل ثم اخرج وكذا الكلب اذا اعان  
ذلك ولو ارسله عبيد فثب ثم اخذ اخر اكله كما لو ارسله عبيد

اسلم

انسين واذا رمى سهمه ونحوه اكل ما اصاب ان حرمه وان  
تركها عدا حرم وان دفع السهم فثب من الغاب ولم يثب من  
ثم وجده ميتا حل ان لم يكن جرحا من جرحه السهم ولا يخل  
او فخره فثب ثم وجده واكلم فيما جرحه الكلب كما حكم به  
السهم وان رماه فوقع فماده او عرطه او شرب او حاط  
او اجره ثم فروى فان حرم وكذا لو دفعه عن ربح منضبط  
او فخره فثب من اجرة فخره بجا وان دفعه عن الارض  
ابتدأ حل وكذا لو دفعه عن صخرة او اجره كاستقر ولم يخرج وان  
دفعه عن الارض فان حرم وان كان الطير ما لم يفرق فيه فان شرب  
جرحه فحرم والارض ويجزم مثل المواضع لبرصه والبسطة  
ولم يجرح وان اصابت بحجر وجرحه فثب فان ثقبها لا ياكل وان  
خفيها اكل وان لم يجرحه لا ياكل مطلقا ولو رماه بسيف او  
فاصا فله او مضغه فثب لا ياكل بشرط اخرج الارض او شرب  
لا يشترط ومن ان كبر لا يشترط وان غير لا يشترط وان اصاب السهم  
خطفه او فخره فان ادماه حل والا فلا وان رمى صيده فثب  
منه اكل دون العصفور وان خطفه ولم يثبه فان اكل منه اكل  
ايضا والا فلا وان قد مضغ فثب وان اكله فثب بالبحر



اكل وكذا الوصل نصف راسه واذا ادرك الصيد حيا  
 فوق حياة المذبوح فلا يذبحه كانه فان زلحها متحركا من حيا  
 وكذا الوصل يمتحن في طائر الرواية وان لم يمتحن من حياة الاكل  
 المذبوح وهو ما لا يمتحن به فله كجهنم عند الامام لانه  
 فيه نكته ايضا فان ذكاه قبل وكذا ان زكي المذبوح والبطيخ  
 والموقوفة والتي يفر الدبيب بطنها وفي حياة خفية او حية  
 وعلى الغنم وعند ابي يوسف ان كان اليتيم مثله لا يجل في حية  
 ان كان يجل في حية يجل المذبوح في الاطفال ومن رعى حية  
 فاشتهه واضرب في حية الانسان ثم رماه اخره فله حرم ومن قتل حية  
 الاول فان لم يمتد الاول حل وهو لسان ومن اسكب بطن حية  
 فادركه فصره فصره فصره فصره فصره فصره فصره فصره  
 احدهما وقتل الآخر ولو اسلح كل منهما فصره احدهما وقتل  
 الآخر حل وهو الاول ولو اسلح الثاني بعد صرع الاول حرم ومن كمل  
 الرمي ومن سمح فطنة ان ما فراه او اسلح عليه فادركه  
 صيد كل **كتاب الرهن** هو من شئ يملكه من شئ يملكه  
 من كاله بن ينجيد بكتاب يقول ومن يملكه من شئ يملكه  
 والخليفة في ذفر البيع فليس ولا رهن ان يرجع عنه قبل القبض فادركه

لزم ومن يملكه بالافق في قبضته فله من شئ يملكه ومن يملكه  
 صدار الممنوع من شئ يملكه وان ينجيد اكثر فالراية حادثة وان كان  
 الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطلب الراهن الباقي فله من شئ يملكه  
 يوم قبضته وبذلك على الراهن كلفه عليه ولم يمتحن ان يملكه  
 الراهن من يملكه ويملكه وان كان الراهن يملكه وله ان يملكه  
 الراهن ببيع غنمه حتى يقبض منه الا ان يملكه وليس ان  
 كان الراهن يملكه ان يملكه الراهن من يملكه لا يملكه وليس ان يملكه  
 الا من يملكه بالراهن ولا اجارة ولا اعارته وبصيرته كمن يملكه  
 ولا يملكه بالراهن اذا اطلب منه امر اجارة الراهن فادركه  
 امر الراهن من يملكه كل يملكه الا ان يملكه بالراهن وكذا لو اطلبه  
 بالدين فخره بالعهدة وكمن يملكه من يملكه فله من شئ يملكه  
 حل وموتة فله من يملكه بالاجارة والراهن وكذا ان كان  
 الراهن ومن يملكه حل ولا يملكه اجارة ولا اجارة من يملكه  
 باجره الممنوع باجره الراهن من يملكه ولا ان يملكه من يملكه  
 من يملكه الباقي والممنوع ان يملكه الراهن نفسه وزوجه واولاده  
 الذي يملكه فان يملكه يملكه او ادركه من يملكه وكذا ان  
 لذي يملكه من يملكه فله من يملكه فله من يملكه فله من يملكه

ومن يملكه  
 ومن يملكه



مؤنة حفظ ورده الى يده او ردها كاجرة بيت حفظه وحطانا  
 جعل الابن والمدواة والقداء اجنابا فنفسهم المصنف في الآلة  
 ومؤنة تقيته واصلا عن الرهن كالنقطة والكسوة واجرة الرائي  
 واجرة فطر ولد الرهن وسفر البنتا وتلقيح نخلة وجزارة والقيام  
 وما آواه احد مما تجب من اجرة بل امره في شجرة وما رزقها من جرة  
 وعن الامام لا يرجع اليها ان صاحبه حاضر **باب ما يجوز ان يتما**  
**والرهن ج** وما لا يجوز من البيع من الشئ وانما لا يجزى العتمة  
 او من الشرب والظرف خلافا لما لا يوصف هو ولا رهن الشئ  
 على الشجر دون الشجر ولا الزرع في الارض بدوخل ولا الشجر والارض  
 مستوفين بالغر والزرع ولو رهن الشجر بهو منها او الدار بها جاز  
 ولا يجوز رهن اخو والدبر وام الولد والكتاب والابا لانا مات  
 والبالدرك والابا موصون بغيره كالمبيع فزاد البائع والابا كفا  
 بالنفس والابا العاصم من النفس وما ردها ولا بالنقطة ولا اجرة  
 الناقصة للعتية ولا بالعتية اتي والمردون ولا يجوز للرهن  
 اخو ولا رهنها من مسلم او ذمي ولا يضمن له عتقها ولو رهنها  
 ببول او شئها من ذمي وبيع بالدين ولو رهن المان رهن لغيره  
 كذا في مذهبنا من الرهن لزمه دفع ما وعد ان يسل فيه او قبل

في وجوب الارزاق والقبض لبدان يترك فرائض الدارين في  
 حال قبضته حتى يبيع المقتضى كما في البنية وراعه عند  
 قبضته من رهنه عند اجازة الرهن من قبض الرهن  
 ولم يشهد اعطاء عارية فقتضه كان ابو حنيفة  
 يقول لا يقبل من رهنه وقال غيلان هو مولى  
 م العتق ليس في العتق العتق

ويرأس مال السلم ونحو الصرف والسلم فيه فان هناك فحفظ  
 فقد استوفى حكمه وان افترقا قبل النقد والهلاك بطل العقد الرهن  
 بالسلم فيه من يده اذا اشترى وملكه لم يفسخ بملكه الا ان يبيع  
 بالاعتيا المضمونة بنفسها اي بالنفس او القيمة كالمعصب والمهر  
 وبطل الخلع وبطل الصلح عن دم عمه وبطل الصلح عن النكاح وان افترقا  
 المدعي بعدم الدين ولو رهن الاب لم ينيح بطله جاز كذا  
 او يوصي فان ملك رهنها مثل ما سقط من يدها ولو رهنه  
 من نفسه ومن ابن اخر صغيره او غيره لانه جاز لو رهن غيره  
 بنحيف الوصي وان استدان الوصي بالدين فكسوة او طاعة  
 ورهن به ما عتق وليس للطفل او ابيه نفس الرهن في شئ  
 من ذلك ما لم يقض الدين ولو رهن شئ بغيره فظهر جاز  
 او رهن من فطره او رهن كنية فظهرت بمنته فالرهن من رهن  
 وجاز من الذموب والخفنة وكل كسب ومؤنة فان رهن  
 بجنسها فملكها بمنته من الدين ولا عتية لجرده وغنى مالها  
 بغيرتها ان خالفته ورهنها بغيره بجنسها بجنسها  
 مكان العاكس وفي شئ من ان يعطى بالقرض هذا بعينه وكذا  
 بعينه صح استنفان من منع عن اعطائه بالقرض وبعينه صح



الا ان رفع القرض حالاً وقيمة الرهن رهنا ومن شئ شئنا  
 وقال ليا يمسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعند  
 ابو يوسف هو ودبعة ولو رهن عبد بن بالف ليس له اخذ  
 احدهما بقضاه حصته كالبيع ولو رهن عبداً عند جدين صح وكما  
 رهن بكل منهما والمضيق على كل حصته دينه فان تخلفا فلهما  
 كل في دينه كالعدل فحق الاخر فان قضى دين احدهما فلهما  
 عند الآخر ولو رهن اثنان من واحد صح وله ان يسلك خبره في بيع  
 حصته منهما ولو ادعى كل واحد منهما ان هذا رهن حصته الا ان يثبت  
 وبعضه عيبه بطل برأيهما ولو بعد موت الراهن قبل ان يملك  
 الرهن مع كل بقية رهنا بجمعه **باب الرهن ببيع على عذر**  
 ولو انقضا عذر وضع الرهن عند عدل صح ويتم بقض الرهن ليس  
 لاحدهما اخذه منه بلا رضی الآخر وبقية دينه لا احدهما ولا  
 فريده عن الرهن فان وكل الراهن العدل والمؤمن او غيرهما  
 ببيع عند عدل الدين صح فان شرطت فريضة الرهن لا ينزل  
 بالنزل ولا يثبت الراهن او المؤمن في البيع اخيه ورثته  
 وينزل بموت الوكيل ولو وكل بالبيع مطلقاً ملك بجمعه بقية  
 الدين فلهما بعده بغير بيع بنية لا بغيره بجمعه الدين

ولا الممنون الرهن بلا رضی الآخر فان صل الاصل والرهن غائب  
 اجر الوكيل عنه بجمعه كما يجزى الوكيل بجمعه عليها عند بيعه  
 وكذا يجزى لو شرطت بعد عقد الرهن في البيع فان بطل العدل  
 فتمت مفاعله وبطل كحلاكه فان اوفاه الممنون فانه يتردد  
 وكان بالكلية فلهما ان يضمن الراهن ويبيع البعير او يبيع  
 ثم للعدل ان يضمن الراهن بجمعه او الممنون بجمعه ويبيع  
 ويبيع البعير فيجوز للممنون عذر الراهن دينه وان كان الراهن  
 قابلاً اخذ للسخن وجب للمنفذ عذر العدل بجمعه ثم عذر الراهن  
 به وضع البعير او عذر الممنون ثم للممنون عذر الراهن دينه وان  
 لم يكن الوكيل مشروطاً فلهما ان يرجع العدل على الراهن فقط  
 قبض الممنون بجمعه او لم يقبض وان بطل الرهن عند الممنون  
 ثم اخرج فلهما ان يضمن الراهن بجمعه او يبيع الممنون مسوقاً  
 وان يضمن الممنون بجمعه الممنون كما ويدينه الراهن **باب الرهن**  
**في الرهن بجمعه دينه وجمعه الدين** ببيع الراهن بغيره  
 اجازة الممنون او قضا دينه فان اجازها بجمعه دينه  
 وان لم يجز وضعه لا يفسخ في البيع فان شاء المنفذ صهر له  
 ان يملك الرهن او يرضى الا الاثنا بفسخ وضعه عن الراهن



تغیر الہین بالدرک رجل باع سلعة فبقي المبيع ومثله  
وسلموا فان المثل في الاستحقاق واخذ المثل  
من البايع رهنا بالدرک فانه باطل حتى اذا  
جسب الهمان فملك غنمه هنگامه  
حق الدرک او علم غایه سال

الرهن

او غنی و  
سعد







قريبه وان يصالح لان يعجزه والحيث كالمعقود والظاهر كالباب  
 الصحيح وكذا الرضى المات لا يقتضى النفس من قبل ولا اوليا  
 كبار وصغار فكلها لا تقتصر منه فانه من كل الصغار خلا فالحق  
 ولو غاب احد الكبار شتط اجماعا وفتن بجدية المقتصر  
 ان حجه وان يظهره او يحصاه فلا وعية الدية وعنده يقتض  
 وكذا الخلف لكل شغل في التوفيق والتخلف وان كان مقتضى  
 اجماعا ولا يقتصر في النفس بموااة ضرب السوط وخرج من قبل  
 واذا اوشح حجابات انفس من جوارحه واذا انشغى الصغار لم يكن  
 وهما احب فضل مسلم ما طمعه حريا فغلبه الدين والظاهر لا  
 القضاة ومن مات بفعل نفسه وزيد وجبة واسد على يد غيره  
 دية ومن شمر عن السيف بقاء وجبة فله ولا شيء يقتل ولا في نفس  
 من شمر على اخر سلاحا ليل او نهارا في مصر او غيره او شمر على عينا  
 ليل او نهارا في مصر او غيره فقتله المشهور عليه ولا في نفس من شمر  
 سلاحا ليل او نهارا ان لم يكن الاستر او بدون النفس وجب  
 القضاة على قاتل من شمر عينا نهارا في مصر او غيره سيفا وضرب  
 ولم يقتل وجب ولو شمر بحدون الوجهي عن اخر سيفا فقتله الا ان شمر  
 عليه الدية فزال ولو قتل جلا صا في غير مقتله **باب القضاة**

من اراد ان يخذل مال مسل او يقطع عضوه  
 او يترى باع او قتل وكذا غير السيف  
 فان لم يشترط بغيره بالسيف وكذا  
 لو اراد ان يخذل باني باع او يقطع عضوه  
 السيف فان لم يشترط بغيره بالسيف  
 خلاف لا يهل العلم فيه فان قتل  
 رجلا او دغابة كان يترى باع او  
 ولا يهل العلم فيه فان قتل  
 يكتفي شامدا لان البينة  
 لا يهل العلم فيه مع المرأة وقيل  
 ياتي بالربعة لانه روى عن علي  
 كذا في مخرج الدراري  
 حم خط اعلى

قال لا أخ اقلني فقتل فلما قصاص عليه وان قتل بالسيف وعنده الدية كذا في المسألة  
 التي يدان لا تترد الدية في جميع الروايتين وفي رواية يجب ولا قصاص في شئ من العلوي  
 في الشئ فان كسر بعضه اخذ من سن الحاسر بقدر ما كسر وان قطع سنه لم يقطع سن  
 قاطع ولكن يبرء بالبرء الى ان ينتهي الى اللحم وسقطت اسوي ذلك **حم خط**

**باب القضاة** هو فيما يكون فيه حفظ المات اذ كان عمدا يقتض  
 بقطع اليد بالفض وان كانت اليد من المقتول وكذا الرجل في  
 ما من الاثنت في الاذن وفي العين ان يرب صوته وبني فانه  
 لان لمقت يقتض الرجل فطلب وتبادل العين بآة حجة  
 حجة يرب صوته وكر كل شجة زاع في المات كالمقتض ولا  
 قصاص في عظم سوى السن فقتل ان قطع وبير ان كسر ولا يهل  
 ذكر وان شجر وعنده او طر في عينين ولا في قطع يدين نصف الدية  
 ولا في جنة برأت ولا في السن ولا في الذكر الا في الحشفة  
 فقط وطرف المسلم الذي حواه وخبر الحجة عليه من القضاة ومن  
 الارش لو كانت يد القاطع مثلاً او ياتيه الاضاح او الشاح  
 اصغر او اكبر لا يوجب ما بين فرقة وقد سوت عتبت من ارض  
 الشجع **فصل** في القضاة بموت القتال وجعل الاوليا  
 ويصلحهم مال وان قتل بحد جلا ويصلح بعضهم افعوه ولكن  
 في حصة من الدية فترقت سنين من القضاة بالسيف وقيل القاتل  
 ولو قتل حرة وعبد فاما حرة وسيد العبد جلا بالعبد عتبت  
 فصالح من القضاة ويصلح جميع العبد والفرق بجمع القضاة ان شمر  
 وار حرة واحد قتل له وسقطت البينة ولا يقطع بان يبرء وان ار

ومن جرح انسانا فاشترط المخرج على نفسه  
 ان يقاتل المخرج حرمات المخرج  
 فلا شئ على قتال ولا يقبل البينة عليه  
 ولو شفا المخرج او الاول لم يدرج  
 قبل الموت جازا العفو احسانا  
 حم خط

ولو عفا احداهما عن القصاص فقتل  
 ولم يعلم بالعفو او علم فلا قود عليه  
 حم خط







بنس الوصول لا يجب شي القفا وان رمى عينا فاشق فوصف  
 بينة عينا وعنه فمضت ما بين فينة مرتبا وغير مرتب وان رمى  
 محرم صيدا فحق فوصف بجب انشاء وان رماه حلالا فحق  
 فلا وان رمى به فحق عليه بجم فخرج شهوده فوصف باليمين ولو رمى  
 مسلما صيدا فحق فوصف حل وفي العكس بحكم **كتاب الديار**  
 الدية المقتطعة من الابل مائة ارباعا مائة نخاس وبنات ليدن  
 وحقاق وجذاع وكل حرس غنزون وعنه فمضت فينة فمضت  
 جذعة واربعون ثنية كلها خلفات لم يطلعها اولادها ولا تملك  
 فغير الابل وهي كرشية الدم والمخضعة وهي فراخها وما يورثها من  
 الف دينار ومن الدوق عشرة الاف درهم وفي الابل مائة اشخاص  
 مائة من نخاس مائة من مفاصل وبنات ليدن وحقنة وجذعة من  
 كل غنزة ولا دية من غير هذه الاموال وفي الاشياء وفي البقرة البعثة  
 مائة بقرة وفي الغنم النخاسة وفي الحمل مائة حلة وكل حلة ثوبان  
 وكفارة من شبه الدم واخطا عن ربه مائة فان عجز فصاعدا  
 مائة من الابل ولا اعطاهم فيها وضع اعناق وضع احد يديه في البحر  
 والواة في النفس ما دونها نصف ما للرجل والذي مشى بالدم  
**فصل** في النفس الدية وكذا في المارن وفي الدار ان من غنزة

او اداء اكثره حروف وفي الصليب ان من غنزة وفي الاضواء  
 منع استسك البول وفي الذكر وفي شفة وفي العنق وفي السبع في اليد  
 وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت وفي شعر الرأس وكذا  
 احاجين والاداب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ثديي  
 المرأة وفي اليد اليمنى وفي الرجلين وفي الساق اليمنى وفي كل احد مما  
 اثنان وفي اليد اليمنى نصف الدية وما يورثها من مائة من غنزة  
 حنبرة او رجل غنزة وكل مفاصل مفاصل مائة من غنزة  
 وفي ثمانية مفاصل ثمانية من غنزة وفي كل من نصف غنزة وكل عضو وجب  
 نفعه فدية وبه وان كان فاما كبد شلت بعين فذهب صوما  
**فصل** في الفروع في النجاسات الا في الموضحة ان كانت عمدا او خطا  
 نصف غنزة الدية وهي التي توضع العظم وفي العاشية وهي التي توضع  
 العظم غنزة وفي المنقعة وهي التي تقف العظم غنزة ونصف وفي الا  
 وهي التي توضع الام الرباع غنزة وكذا في الجيفة فان اقتدرت  
 فمائة من ثيابان ويجب ثوبا في كل شاة جنة وهي التي توضع الجدة  
 والدامعة وهي التي تخرج منه وما يشبه الدم والدامعة وهي التي توضع  
 الدم والبنعة وهي التي توضع الكبد والملاحة وهي التي توضع في اللحم  
 والساق وهي جدة فوق العظم نفس البيا الشجة حكمة عدل غنزة



بعضها التماس كالموتحة والشحاح يمتص الوجه والراس والجانبة  
التي تحتها العين والظهر وما سوى ذلك من اجزاء الجسم  
عدل وهي ان تقوم عند بلالة الاثر ومعهما نقص في غيبوبة  
جسدية من دية يفتح في ارضها بل اليد وحدها او مع الكف نصف  
الدية ومع نصف الدية نصف الدية وهو كونه عدل وفي كونه  
بعضها اصبع من الدية وان فيها اصبع من كونهما ولا في الكف وفيها  
يجب الاكثر من ارض الكف دية الاصبع او الاصبعين في كل الاصل فيه  
وان فيها ثلث اصابع فدية الاصبع وفي ثلث اصابعها وفي  
الاصبع الزائدة كونه وكذا في ارض الكف ولجنة الكف ونحوه في ارض  
وذكر ارض العين في كل الاضراس والبدن لا العين والوجه  
والارض والوجه والرس السواد وكذا في ارض العين في كل دية وكذا اذا  
لم تقع في دية كسب بما نزل من العاصي وتحرك ذكره وكذا ان  
يخرج صلاته عن عقه او عن راسه وفي ارض الموتحة في الدية  
في دية سمعة او بصره او كلامه لا يرض وان ذهب بجسمه  
فلا نقصان ويجب ارضها وارض العينين ومنهما القصاص في الموتحة  
والدية في العينين ولا نقصان في اصبع فلتت فلتت اخرى  
ينقص في الموتحة ويجب الدية في الاخرى ولو قطع قصها الا

نل

نقصان في نقصان بل الدية فيما قطع وكونه فيما نزل ولا كونه  
نصف سن فاسودا فيما نزل دية السن كلها وكذا الواجبة او حصة  
اصغر ولو اسودت كلها بغير دية في ثمانية فالدية في ارضها في ثلث  
وفي العدة في مال ولو فلتت سن جل فنبئت مكانها اخرى سقط  
ارضها فلا مالها في سن البصية بسقط اصبعها وان اعاد البصية في الموتحة  
او لم يكن فيها فنبئت غيرها لا بسقط ارضها اصبعها وكذا في ارضها  
فانقصها فانقصت فنبئت سنة فاقطعت سنة فاقطعت ثمانية فنبئت  
سن القصاص في دية سن في ارضها السن والموتحة حول وكذا في  
ضرب سنة فنبئت في ارضها في ارضها في ارضها في ارضها في ارضها  
سنة فاقطعت في رجب سقطها فان نزل من سنة فاقطعت في ارضها  
وان بعد ميعتها نقصان في رجب ولو نزل في ارضها فاقطعت في رجب  
ولم ينزل في ارضها بسقط الارش وعندها يوسف يجب ارض المالم  
وهو كونه عدل وعندها اجرة الطبيب وكذا الوجه بغير  
فزال ارضه وان بقي كونه عدل بالاجماع ولا ينقص الحرج او طرف  
او موتحة الا بعد البر وكل من سقط في الموتحة وسببه نقصان الابنية  
فالدية فيه في مال القاتل وعندها البصية والحجون خطأ ودية عن عاقبة  
ولا كفارة فيه ولا حصة ارض الموتحة كالمجرم **فصل** في



تقریر ای  
الکتاب المنعم

ولو

اشترى خجاصه وهو اخراج الخجاص من الجبال الى المدينه  
والبن خجاصه  
جلس على ركب وهو يحرم بفسام صبره فانزل  
فمن نصفه محو

بفتح مال و جمع  
بالكسر حائنه  
منه







نفسه بر حلقه ضرب  
کند تا شود  
و کوه

ولاح

145







ان وقعت اليه بقضاء والآن ما نسا دا تبيع في الاولى وان شاء  
 اتبع المولى وعندهما تبيع في الاولى بكل حال وان اتبع الله المديبر  
 وقدر حتى يجتنب لا يذم الا في واحدة وان اذم المديبر جنى بخطا  
 لا يذم في افعال ولا بعدة **باب في المديبر والمديبر**  
 ولو قطع سبيله بعدة انصب فان في الظلم وفيه انصب في عينه  
 مقلوعا وان قطع سبيله بده في الغاصب فان في القاب  
 ولو انصب في جوارحه فان في عينه وان انصب مديبر في عينه  
 ثم عند سبيله او بالعلم في عينه فيمنعه لهما ورجع في عينه القاب  
 وودعه الى رب الاول في الصورة الاول ثم رجعه بالنا عليه وعنده  
 لا يذم ولا يرجع بالنا ولا في الصورة الثانية بوجه ولا يرجع بالنا بالبيع  
 والعين في الفضيحة كالمديبر الا ان يذم في المديبر في عينه وكلمه  
 الرجوع والذم في المديبر اختلافات وانفاقا ولو انصب رجوع في عينه  
 في عينه في كل من انصب بده فيمنعه لهما ورجع بجاهر الغاصب  
 وودعه لفظها الى المولى الاول في رجوعه بغيره بالنا انفاقا وقبل في عينه  
 في عينه ورجع بجاهر فان في عينه في نية او جنى في المديبر  
 بعينه او من جنى في عينه في عينه ولو قيل في عينه امور  
 عند من عينه فانته وان اكل طعاما او انفق مالا او دعه عند فلا

طالما

خلقا في الابل يوسف وولوا ووع عندهم حجر ماله في استنكافه بعد  
 العنق في افعال خلافا له والافاض والاعارة كالا يباع فيها المالا  
 بالقيمة العنق وفيه العنق بعينه المالا ايضا بالاتفاق كما بعته  
 العنق **باب في المالا** المالا المالا بالبيع وكفه **باب في المالا**  
 ميت في عينه بانه الفل في عينه او خروج دم من اذنه او عينه او  
 خنق او ضرب ولم يرافقه فلا في عينه فله عداها او بغيره  
 بنية لحيث خنق جلا منهم بغيره المولى بالية فقتله ولا عتله  
 فالا فمضطر على اصحابه بالدية وما تم ضقة كالكبيرة والكلب المولى  
 كان لو ش فان نقص اصحابها في عينه كرت العين ان يتم وفيه  
 كل جنى في عينه ومن قال منهم قتله فلا ان يستناده في عينه  
 ادعى المولى الفل على غيره سقط عنهم ولا تقبل منهما ومن غيرهم  
 خلافا لهما ولا يرضى لهما اعداها جوارحا ووجودا كذا في عينه  
 مع الرأس كوجوده ولا في عينه في عينه وجنون وامارة وعنده  
 ولا ولا في عينه لا اثر به او يخرج الدم من فمه او الفم او دبره او ذكره  
 او وجهه او في عينه ولو مع الرأس او في عينه مشقونا بالطلول ان جنى  
 عروا به يوسف فان في عينه عروا به وكذا لو كان يتوذا او كعبا  
 وان اصابوا اعضاءهم وان وجد عروا به بن قريش فحق اقربا وان جنى

**وفائدة** قوله ما قتله ولا عتله ان  
 الحالف بجزان يقر على نفسه فيقبل  
 اقراره او يقر على غيره من اهل المحلة  
 فيصدره المولى فيسقط التحليف  
 عن اهل المحلة وقاعدة الفل ان  
 الحالف بجزان يقر على غيره فيقبل  
 اقراره او يقر على غيره من غير  
 اهل المحلة فيصدره المولى فيسقط  
 التحليف عن اهل المحلة **سبحه وادبره**  
 من خطا ابراهيم الحلي



فردا رفسه فعر عاتته وعندهما لاني فيه وان وجد فردا ان في فعله  
 القسمة وعرف عاتته الدية وان كان العاتته حصونا رجون القسمة  
 ايضا خلافا لاي يوسف والاك رست عليه القسمة عند المالكون  
 السكان وعنده الي يوسف على جميع وهو امر خطي ولو لم يكن منهم  
 دون المستزين وعنده غير المستزين ايضا وان لم يكن منهم احد  
 فعلى المستزين وان جبت دار لم يفسد فعله الباع وعندهما على المستزين  
 وفي البيع شيئا من رضى البع لا يحجب احتمال وان وجد فردا من شريك  
 سهاما مختلفة فالقسمة والدية على الروس وان وجد فردا من شريك  
 فيها ما للمالكين والركاب وان وجد فردا من شريك فيها ما للمالكين  
 بين فردين فغير اقرهما وان فرسوق مملوك فغير المالك بخلافه يوسف  
 عن السكا وفي غير المملوك كالشرايع عتبت كمال وكذا ان وجد فردا  
 اجتماع وكذا ان وجد فردا من شريك يوسف على رضى السجين وان  
 فرسوق ليس به ربة يبيع منها العتق فهو مهر وكذا الوسيط  
 الطوات وان تجتبت بالسط ففردا ربة الفرى منه وان لم يكن ففردا  
 بالبيت ثم اجتمع ففردا ربة الفرى منه الا ان يدعى ولي غير القوم  
 او غير معين منهم ففردا ربة الفرى منه والبيت على القوم الا يحجب ولو وجد  
 مسكرا بعض من مملوكه فان اخذها او سطا ففردا ربة الفرى منه

وعندهما على فردين المملوك ولا يرد  
 عاقلة دوى اليد

منه وان كانوا قد اعدوا عاقلة ولا يرد وان الارض مملوكة  
 فالفردا كالكس والقسمه على المالك لا على مملوكه لا يرد يوسف  
 جرح فرقة ثم نقل الاصل ولم يزل اذا شترت فالفردا على  
 القبيلة عند الامم وعندها يوسف لاني فيه ولو لم يكن من احد  
 ومانت فردا فلا ضمها على رضى يوسف وفردا من قول الامم  
 بعينه ولو ان جدين كانا فردين فوجد احدهما مملوكا ففردا  
 الا يوسف خلافا لمحمد ولو وجد فردين في قرية لا حارة كرس البيوت  
 عليها وتدى عاقلة وعندها يوسف على رضى القبيلة ايضا  
 المتأخرون والمرأة ترضى في الفحل من العاترة ففردا السكة والوفا  
 فردا رضى رجل في جنب فربة ليس صاحب الارض خصا ففردا يوسف  
 الارض **كتاب المعاقرة** هي جميع معقرة وهي الدية والوفا  
 من يزوجها وهم اهل الديوان ان كان الفاعل منهم ففردا يوسف  
 ففردا سجين فان خرجت ثلث عطا با فراس او اكثر ففردا  
 كرمين منهم ففردا قبيلة ففردا سجين ففردا سجين ففردا سجين  
 او اربعة كل سنة درهم او درهم وثلاث لا تزيد هو الاصح وليس في  
 كل سنة ثلثة درهم او اربعة فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم  
 ازوب القبايل سجا عن ترتيب العتق والفاعل كاحد من



كان منتهى تصارون بالحرف او بخلاف فحاشته اصل حقة او حلفه  
 وعاقبة الحق ومولى الموالاة مولاة وعاقبة ولد المالكه <sup>عاقبة</sup>  
 امته فان ارعاه الله بعد عاقبة احد عاقبة بما عموما وانما  
 تفصل العاقبة ما وجب بنفس النفس فلا تفصل جنسية عهد ولا جنسية عهد  
 ولا ما نرم بعقد او عاقبة الا ان يصدر منه ولا اقل من نصف عشر  
 الدين بن ذلك عند ايجاني ولا يرضى الله ولا يصيبا في العقل ولا في  
 مسلم على كذا ولا بالعكس ولا في العقل ولا في الكفاية وان اختلفا مسلمة  
 ان لم تكن العداوة بين المسلمين طاهرة كاليهود مع النصارى وان  
 لم تكن الذي عاقبة فالدين في قوله فترثه بنين ولم يمتص حقه  
 الا ان وقيل كذا وان جنى حرمه عاقبة فحقا فحقا **كتاب**  
**الوصايا** الوصية تسمى فحقا الى ما بعد الموت وهو سبعة ما روي  
 الثلث ان كان في الوصية اغنيا او يستغنون بالوصية والارث  
 احب والافضل ما زاد عن الثلث ولا لقائه مباشرة ولا لوارثه الا  
 باجازة الورثة وتفتح بالثلث الا ان لم يجزوا وتفتح على الثلث  
 وبالعكس وتفتح على الثلث ان كان بها ربحين ولا تفتح على ثلث  
 اشبه ولا تفتح العبد له وان اوصى بامته دون وصية الوصية والاشياء  
 ولا بد من الوصية في القبول ويجوز لورثته الموصى ولا غنى بالرد

والرول

والقبول فحاشته وبه كتاب الا ان يموت الموصى بعد موت الموصى  
 قبل القبول فانه يملكها ويصير لورثته ولا تفتح في صبي ولا سكران وان  
 ترك في ذماء والوصية مؤخره عن الدين فلا تفتح في حقه ولا يملكه  
 الا ان يهرئه الغناء والموصى بان يرجع في وصية قولها او فلا يقطع  
 حق المالك في الغصب او يزيل ملكه كالباع والهبه وان اشتراه  
 او ربح بعد ذلك او وجب في الموصى زيادة لا يحل له ان يملك  
 بها كملت السويون والبنا وفلدار واكتسب بالقطن وقطع النوب  
 وبيع الثالث رجوع لا في النوب وتخصيص الدار او بهما <sup>او بهما</sup>  
 ليس يرجع عنه في قوله لا يبيع ولا قوله لا يبيع الوصية  
 او كل وصية او يثبت بها الفلان في حرام ولو قال ما اوصيت  
 فلان فهو لفلان فوجع الا ان يكون فلان التسمية بغير  
 صيغة المفضل ووصية لا جنسية كغيرها بعد صا وكذا اقراره ووصية  
 ومهنة لا يثبتها كذا والرفيق ان سلم او حرق بعد ذلك وصية  
 المقعد والمفروج والاشل والسلول في كل حال ان طالع لم يكتف  
 بموته منه والا فثبته **باب الوصية في المال** ولو اوصى بكل  
 ما املكه ثبت مال له ولم يجز وارثه فسلم الثلث بينهما الضيقين  
 ولو لولاها ثبتت ولا تفرسه قسم ثلثا ولو لولاها ثبتت ولا

محمد بن يحيى في قوله ما اوصيت  
 القيام في قوله ما اوصيت  
 وعين او اوصيت في قوله ما اوصيت  
 بعد انام بعينه في قوله ما اوصيت  
 المقعد والمفروج والاشل والسلول  
 ان طالع موته سنة كالمفروج والاشل  
 كالمفروج في قوله ما اوصيت  
 في قوله ما اوصيت كذا وصية وقال  
 للثبوت اشبه واما في قوله ما اوصيت  
 قال في قوله ما اوصيت كذا وصية



بشيئا ونصفه او ثلثه نصف الثلث بينهما وثلثها ثلث في الاول  
 وثلثين حشرين وثلثه اثنان في الثاني وربع في الثالث والاضرب  
 الموصى له بالزيادة عن الثلث عند الامام الا في الحايبة والسعيا والدرهم  
 المسنة وتبطل الوصية بتعطيل بنية وتضع بمن نصب بغيره  
 له اثنان في الثلث وان ثلثه فاربعة وان اوصى بغيره  
 فالعقيل في الورثة وان يسمي بالسر وعندنا مثل نصيب احدهم  
 الا ان يزيد عن الثلث في الاجازة فالواحدة اربعة اضعافه وفروفت  
 السهم كالجدة وان اوصى له بدينار ثلث ماله واجازوا  
 قدر الثلث وان لم يسم له في السر سواء اتحد المجلس او خالف ولم  
 يثبت درهم او غنم او ثياب او شي من جنس واحد فملك الثلث  
 قدر الباقي ان خرج في الثلث وكذا اكل كبيل وموزون وان  
 يثبت ثيابا او شي من جنس واحد فملك الثلث قدر ما بقي  
 يثبت عليه كذا ذلك وعندنا كل الباقي وقيل لو ايقان  
 والدواب كالعبيد وان اوصى بالثلث لغيره ودين لم يترك  
 ان يخرج من ثلث العبد والا فممن ثلث العبد يملك ما يثبت  
 منه الدين جزئيا وان اوصى بالثلث لزيد وعمر واحدا يثبت  
 فكل لحي وان قال من زيد وعمر فالنصف للحي وان اوصى ثلث

مال

مال ولا مال له فملك الثلث ماله عند الموت وان يثبت عليه  
 ولا يثبت له اذ كان فملك قبل موته بطلت وان استغنا  
 ثم مات صحته في الصحيح وان اوصى بشيء من ماله ولا يثبت له  
 فدية فيها وتبطل الوصية بغيره ولا يثبت له وان اوصى بثلث ماله  
 لا يثبت له اولاده ومن ثلث ولقضاء والمكسب فليس ثلثه اجماع  
 وكل من فري جنس وعندنا ثلثه اربعة وكل فري سبعة وان  
 اوصى بثلث ماله لزيد ولقضاء فله نصفه ولم يصفه وعندنا ثلثه  
 ثلثه ولم يثبت وان اوصى بثلث لزيد وما يتركه لم يترك  
 اتركه معهما فله ثلث ما كل ولو بزيادة لزيد وحسين لم يترك  
 نصف ما كل منها وان قال اقل من دين بقصد فله فانه  
 يصدر الى الثلث فان اوصى مع ذلك بوصيا غير الثلث  
 لهما وثلث للورثة ويقال لكل صدقته فيما ستم فيؤخذ اجماع  
 الوصيا بثلث ما اقروا به والورثة بثلث ما اقروا به وكل من  
 كل عن العبد يعزى الزيادة على ما اقروا وان اوصى بثلث لزيد  
 ولا يثبت فله اجماع نصفها ولا يثبت للورثة وان اوصى بكل ثلثه  
 يترك شي من ثلثه فله نصفه فلو لم يتركها هو والورثة  
 فتقول لكل ثلثه فله نصف الوصية فان سلموا باجماع



اجب ثلث جديهما والارضى ثلثا رديهما وله الارض ثلث كل منهما ان  
 اوصى بميت بين هذا وذاك ثلثت فان خرج الميت من النسب  
 اوصى فهو لوصي له وعند حرمه له النصف والا فله قدر ذمه وعنده حرمه  
 قدر نصف ذرعه والا فراك الوصية ومن لا خلف له لميراث وهو الخمار  
 وان اوصى بالثمن من مال غيره فله بها الاجارة بعوض الميراث  
 وله المثل بعد الاجارة بخلاف الورثة لاجازة ما زاد او اقل الثلث  
 وان اقر احد الاثنين بالثمن بعينة ابيه الثلث بعينه فثلث  
 لعينه وان اوصى بامته فولدت بعوضته فهو له ان اقر باحسن  
 الثلث والا فلا الثلث متعاهر منه وعندهما متعاهر السوا با  
 الشق **القول** العبرة بمجال التعريف من التعريف المميز فان كان التعريف  
 ليكمل المال وان فرض الموت فثلثه والمثل الا للموت  
 فيه الثلث وان كان فرض الموت وضع موضع ماله فالتعريف  
 فرض الموت والمجابه والكفالة والحبية وصية فاعزها الثلث  
 فان اعقن رجلا وضاق الثلث عتقا فالحل به الاولى ان تبت  
 وهما حواء ان اخرجت وان اعقن بين محبا بين نصف لئلا  
 ونصف من الثمن والا فاجرة وان حبا بين عتق نصف للحبا  
 ونصف للعتق وعندهما العتق اولى فترجع وان اوصى بالثمن

عنه بهذه الآية بعد ذلك منها وأمر بطلان الوصية وعنه أنها  
بأنها في ذلك المكان العن حجج ما يوجبها وبطلان الوصية  
ببعض عبده لوجوب بعد موت سببه فذهب بها وإن أدى ما لو  
أوصى له بثلث ما لم يترك عبداً فاعني بذهب في الصحة والوارث  
عنده في المرض فالقول للوارث والمثلي لزيد إلا أن بعض الناس  
عنه فبعضه لا يبرهن عن دعواه ولو ادعى جرحاً لم يثبت وبطلان الوصية  
في الصحة وصحة ما للوارث على العبد من ثمنه ونفعه إلا أن العبد  
لا يبيع وإن جنت وصاحبها في الثلث عنها قدمت الفرائض  
وإن أضرها فإن شادت في الفضيلة أو غيرها قدم ما في ذم  
نفعه الزكاة على الحج وبطلان البيع والركوة على الكفا  
في الضيق والظلمة واليمن والكفا استعرضه الفطر وصحة الفطر  
على الكفا وإن أوصى بحج الإسلام أجماعه صلا من عبده أو كمال  
في الفقه والأثر حيث نفي وإن حجج عاجز مات في العدة  
وأوصى إن حج عنه حج عبده وعنه ما يجزئ من استخفاف  
وعنه ما يجب إذا استباح حج عبده في الطريق **باب الوصية**  
**في** ما لا يملك من ماله وعنه ما ليس بملكه وبطلان وصية  
وغير ذلك من الأحكام والذكر والنفق والسر والدمي وصحة من



وورثهم جميعا امرأته وخشيته من هو زوجة والتمتع بحرمه من يمينه  
 من ذلك كله والعبد والافرنج والامير والجاره واقرابه وذو فقه  
 وارحامه وذو ارحامه وانسابا لا قرب فلا قرب لكل في حرم  
 حرم منه ولا يرضى فيه الولد ان والولد وفرجة روايات وان كان  
 له ذور حرم بطلت ويكون للثلاثين فصاعدا وعندنا من يوجب  
 الاقربى بطلان الاسلام بان يسلوا ذرك الاسلام وان لم يسل  
 فله ان ياتى وخلاف الوصية لعمية وعندنا لكل على السواء وحرمه  
 ثم وخالف نصف الوصية لعمية ونصفها من يمينه وان لم يمت فقط  
 له وان لم يمت وعنده وخالف بطلان الوصية للعم والعم على السواء  
 الوصية لكل على السواء في جميع ذلك اصل الرجل زوجة وعندهما  
 من يزوجهم بقسمه نفقة والرجل يتب وابوه وجده فمحل يمينه واصل  
 له يمينه بطلان الوصية الاب والابن اصل يمينه والابن يمينه  
 فذلك ووجب سبب المذكور خاصته وعندهما وجوزوا بغير الاسلام  
 بعض الامانة ايضا ولو رتبة فلان المذكور من خط الاخير والولد  
 فلان المذكور ونفقه السواء ولا يرضى اولاد الاب عند وجود اولاد  
 الصلب في حق من عدهم دون اولاد البنات وان اوصى لغير  
 فلان وهو ابو قبيلة لا يحسد من باطنه وان لا يمتهم او يمتهم او

زمنا هم او اراهم مطلقا والفقير منهم والذكر والاني ان كانوا يحسدون  
 ولغيرهم منهم فانه ان كانوا لا يحسدون ولم يولد لهم لم يمتهم والصدقة  
 او المرض والاولاد هم ولا يرضى من الولد ولا يمولى الولد الى الامانة  
 عدهم ويطلب ان كان له محسنون ومحسنتون وافق جميع اثنان في  
 الوصايا كالوارث **باب الوصية بالحق والشرع والوصية**  
 بغيره بغيره ويكفي داره ويقتضيه مائة مائة واربعا فان خرج ذلك  
 ثلث الثلث سلم الى الوصي له والامانة الدار ونحوها في العبد يمين  
 لهم ويوماله فاذا مات الموصي له ردت الى ورثة الموصي وان مات  
 فوجبا للموصي بطلت فمات وصي لم يمت له ارا والعبد لا يجوز له السكنى  
 والاخذ من فراصحه ولا لمن اوصى له بغيره والسكنى ان يواجر وان  
 اوصى له بغيره بسمائة مائة وفي غرة فله هذه فقط وان زاد  
 اربا فله من يستقبل وان اوصى بغيره بسمائة فله الموجود وما يستقبل  
 وان اوصى له بغيره عتقه او يمتها او اولادها فله ما يوجبه ذلك  
 عتقه من غرة فقط قال ابا ادم الملقب **باب وصية الذي**  
 ذمي داره يمينه او يمينه فوصية ثمة فله يمينه ولو اوصى  
 بغيره من سبعين جاز في الثلث وكذا في غير السبعين فله ما لم يمت  
 وصية مستين لا وارث له فوارثا بكل ما يسلم اذ ذمي وان



يبيد من الباقي الورثة ونفع الوصية له ما دام فوارنا نسلم  
او ذمى وصاحب الوصية ان لم يكن يجوز ان يكون نسلم الوصية والا  
فكانت وصية الذي تميز في الثلث ولا نفع لوارثه ونحو الذي  
من غير ذلك لا يحل فوارنا يحب **باب الوصي** وذا الوصي الجبر  
نفسه في ذمته ورده فغيبه لا يرد وان رد في وجهه يرد فان لم يشتر  
ولم يرد حتى مات الوصي فهو بمنزلة الميراث وعده وان كان يشتر  
فان لم يرد حتى مات الوصي لم يرد وان كان يشتر بالابصار فان رد بعد موته  
ثم قبل صفح مالم ينفذ فاض رده وان اوصى بالعبدة او كان ذميا  
اخرج من الثلث ونصب غيره وان ارجعه فان كان كل الورثة  
صفحا راضع خلافهما وان لم يكن كغيره لطل اجماعا ولو كان الوصي  
على غير ارض القام بالوصية ضمن اليه غيره وان كان فادرا الميراث  
وان شكى الورثة او بعضهم من مالم يظهر منه جبانته وان اتى الى ائمة  
لا ينفذوا احد من الائمة الا بغير ائمة في تغييره وتقصير في نفعه او من طلبه  
وغيره من الفضل وقبول العينة له ورده وبيعته معينة وتقصير وصية  
سبينة واعيان غيره من ورده ونقص الوصي او من شرا كسبه  
وبيع اموال من يمانية وحفظ المال وبيع ما ينافي نفعه ونقص الوصي  
يجوز الا ان كان مطلقا فان كانت امة الوصية انما انقضت غيرة

مقتضى ان لم يوص له احد وان اوصى الى ائمة جاز ونفعه في حد  
وصي الوصي وصي الوصي في الثلثين وكذا ان اوصى اليه فوارنا خلافا  
ونفعه منه الوصي غير الورثة مع الوصي له فلا يجوز ان يوصى له  
لو حاك خلعهم فرب الوصي لا معاينة معهم من الوصي له فجميع  
معيهم ثبت ما بقي لو حاك خلعهم فرب الوصي وصحت لخاصة الوصي  
فان سمعته واخذ فسطح الوصية في كونهم الوصي الورثة فاض  
عنده لو خلعهم ثبت ما بقي وكذا الوصية لم ينجح لنفاعة فريده عند  
او يفسد به ان بقي في الثلث شي اخذ والا فلا وعند محمد  
لا ينفذ شي ولو باع الوصي من الزكاة عبدا مع غيبة الغرماء جاز  
وان اوصى ببيع شي من الزكاة والتصرف ببيع عبده وصية ونفق  
تمتة ونفاعة فريده فكل شي المبيع ضمنه ورجع بغير الزكاة ولو قسم  
الوصي الزكاة فاضب الصغير في نفقته وبيعته ونقص منه  
نفعه ونقصه في ذلك الشيء رجع في مال الصغير والصغير في نفقته  
الورثة يجهلونه ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بائنا من  
فيه وبيعها لغيره ان كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع  
الان مضاربة وشركة وبيعته وقبول احواله عند الاطمان الا ان  
الامير ولا يجوز له ولا لاتب الا فاض فيكون لاتب الا ان كان



لا ينجس ولا يخرج من مال الصغير ويجوز بيعه على الكسب الغائب <sup>في العتق</sup>  
 ووصي الابن الحق بمال الصغير فيجوز له ان لم يوص له الابن فالبنت  
 كالاب **فصل** في هذا الوصية ان الميت اوصى الى زينة مما  
 لا يقبل الا ان يعينه زيد وكذا الوصية ابنا الميت لو كانت  
 شهادته الوصية بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحت  
 له في غيره وعندهما نفع للكبير في الوصية ونفعه في الوصية  
 الميت جارية لاله ولو بعد الزول وان لم ينجس ولو شهد رجل  
 الاخرين من الميت فله من ميراثه وان لم يشهد صحى فله من مال  
 يوسف ولو شهد كل فريق الاخر بوصية الف الف ولو شهد  
 احد الفريقين الاخر بوصية جارية والاخر بوصية عبد وصحت  
 وان شهد الاخر بوصية ثلث الف **كتاب** في هذا  
 ذكر وفجر فان بال من احد ما اعتبر به وان بال منها اعتبر الا انها  
 وان استويا بال البين فهو شك ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما  
 فاذا بلغ فان ظلم بعض الملامات الرجال من بنات الجدة او  
 قدرة غير النكاح او حلال كاجل فرجس وان ظلم بعض الملامات  
 الف في بعض جمل انكسار شى ونزول لبن فيه ويكفر  
 من الوطى فاحارة وان لم يظلم شى وانما ضمت فشكل فالجهر

الاشكال

الاشكال قبل البعق ما دام في الاشكال واذا غلبت الاشكال  
 اخذ فيه بالاحوط فيصنع بقاءه ويقف بين صفى الرجال اليك  
 فتوقفت فيصنعهم بعيدا لا تصنع في جانبيه وفي جداريه من خلفه  
 وان فيصنع من اعاد هو فلا يمس حيزا ولا حبلا وليس الخطر من  
 ولا يكشف عن جرح ولا امرأة ولا يحلوا بغير حرم من جرح وامرأة ولا  
 يسافر بلا حرم ولا يخدم ولا يخدم رجل ولا امرأة بل يتبع له امره مخشنة من  
 ماله ان كان له مال والا فميت المال ثم يتبع فان تميز  
 ظهور حاله لا يلبس بن ثيهم ويكفن في حنيفة انواب ولا يحضر بعد  
 ما راين غسل جرح ولا امرأة ونزيب لشجوة قبره وبوضع الرجل  
 متايلا امام ثم يهون المرأة ان صلى عليهم حدة وله احسن النصبين  
 في الميراث عند الامام فلو مات ابو عبد الله وعنه ابن فلان ابن  
 وله سهم وعند الشيعي النصف النصبين وهو ثلثة ثلثة سبعة عند  
 ابو يوسف وهو خمسة فانه في غير عند محمد ولو قال سبعة كل  
 عبد لى حرة او كل امه لحره لا ينفق ما لم يمتين ولو قال ليعتق  
 اشكال انا ذكرنا اننى لا ينفق قبل ينفق **فصل** في كتمان  
 الاخرس وابما ذمه بما يوفى به اقراره بغير تزوج وطلاق  
 وبيع وشراء وصية وقدر عبد او ولد كالبنت ولا تجوز لغيره

س



ولا يجوز ومنقول اللفظ ان امتد به ذلك وقلت ان اراد ان يكون  
 والا فلا والكتبة في الغالب يابست كجذبه قالوا ان الكتبة انما يستعملون  
 مرسوم وهو كالنطق في الغالب والكتبة انما يستعملون مرسوم كالكتابة  
 على اجدرو ورق الشجر ويؤتى فيه والما يبرسبسين كالكتبة على اللوح  
 والما ولا جرة به واذا اخفطت الذكبة بمينة اقل من خا تحوي واكثر  
 والا فلا لو كل حالة الاختيار ويجري عند الخطار واذا احرق  
 رأس الشاة بالنطق بهم وزال دمه فانخذ منه مرة جازوا حرق  
 كالنفس ولو جعل السقطه اخرج الرب الارض جاز بخلط الخرد ولو  
 وقع الارض في الملوكة فتم يعطوا اخرج جاز ولو نوى قضاء ربهما  
 ولم يبين عن أي يوم صحح ولو صحح ربهما في الاصح وكذا ان قضاه  
 الصورة لو نوى قتل اعديهما ولم يبين اول ظهر او اخر ظهر او ظهر  
 كذا وقيل يصح فيها ايضا ولو امتد الصابم براق غيره فان كان  
 حبيبه لزمه الكفارة والا فلا وقيل يفتل الحجاج عذرة ترك الحج  
 وقيل قال المرأة عند شأهدين نوزن من شدي فقالت شدي  
 لا يفتل الحجاج منهما ما لم يفتل قبول كردم ولو قال لها خوليتي رازي  
 منكره انيدي فقالت كروا نديم فقال بغير فتم يفتل ولو قال  
 رجل من غير خوليتي رازي بغيره اني رايتي فقال انتم لا تفتل

ولم يفتل المرأة زوجها الدخول عليها وهو يسكن معها فربما  
 كانت ناشرة ولو سكن في بيت الغصب فافتت منه فلا  
 ولو قال لا يسكن مع امك واريد بها عدة فليس لها  
 ذلك ولو قال تر اطلاق ده فقال داو كبر او كبره كبر او  
 داو ده باو او كرده باو ان نوى البيع والا فلا ولو قال داو  
 است او كرده است يبيع وان لم يبين ولو قال داو ده انكار  
 لا يبيع وان نوى ولو قال دي را نشا به تا قيس است او نهه  
 لا يبيع الا بالينة ولو قال لها جيل زمان كن فتواقرار بالطلاق  
 الشفث ولو قال جيل خيلين كن فلا ولو قالت له كايين ترا  
 بخيليم من اينك باز دار فان طلعت سقط المهر والا فلا ولو قال  
 لبعده با ماكني او لا امتد اعيدك لا يمين ولو دعي الاقرار فقال  
 بر من هو كذا است كذا اين كان كنتم فتواقرار باليمين بصدق وان  
 قال بر من هو كذا است بطلاق انما قرار بخلط بالطلاق كما  
 قال قلت ذلك كذا بلا بصدق وكذا الوفاي كذا سو كذا خا  
 كراين كان كنتم ولو قال المنثري للبايع لبعده البيع بها بازده فقال  
 البايع بدهم يكون فسخ البيع العا والساخر لا يخرج منه به دعي اليه  
 فالم بر من المدي والبايع فضا القاهر في عا ليس في ولا يبره اذا



قضى القاضى في حادثة جديته ثم قال جئت عن قضائي اوريد الغير  
 ذلك او دعت فترقب السوء او ابلغت محلي فخذ ذلك لا غير  
 والقضاة ما من ان كان بعد دعوى حقيقة وشهادة مستقيمة  
 ومن لم يخرج من فيها فوما ثم سأل عنه فافترقه وهم يرونه ويؤمنون  
 وهو لا يراهم حتى تنها عنهم عليه وان سجدوا عليهم ولم يروه فلا ولو  
 بيع عقار وبعض الغائب البيع محقق يعلم البيع وكنت لا تسع وعقاره  
 بعد ولو هبت احواله مبرها من زوجهما ثم ماتت فطلب اقرارها  
 المهر وقالوا كانت الحجة فرفض موثق وقال بل مضمونها قالوا لا  
 ولو اقر حتى ثم قال كنت كاذبا فيها اقرت حلف المقر ان المقر  
 لم يكن كاذبا فيها اقرت لم يظن فيما يترتب عليه عند ابي يوسف  
 وبغيره والاقرار ليس سببا للملك ولو قال اخبر وكلتك تتبع  
 عفا فحكمت ضار وكيلنا وحكمت وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك  
 عليها ولو قال اخبر وكلتك كذا عرفت متى وكلتك فانت وكلي  
 فظن قول ان يقول وكلتك ثم وكلتك ولو قال كل ما وكلتك  
 فانت وكلي فظن ان يقول جئت عن الوكالة المعلقة وكلتك  
 على المعلقة ونقض بل الصديق في الغزو شرط ان كان دينا بدين  
 والا فلا ومن ادعى عريته وادعى ان ابوه على ما لا يغير فان كان

رجل فز رجل يدين ثم مات فقال وارثي للميت  
 كان اقراره تدارك قالوا يحلف المقر له  
 لقد اقرت بك بهذا المال اقرارا صحيحا

بينه جاز الصلح ان كان بمنزلة البينة او اكثر بما يتجرب فيه ان  
 لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال لا بينة لي ثم  
 برهن صح وكذا الوفاة لا تشهد في ذمة العقبة ثم شهد للام  
 الذي ولا يخلط ان يقطع انسانا من طابق ايجابه ان لم يبرهن  
 بالجارة ومن صادرة السلطان ولم يبرهن بيع ماله فباع ماله فخذ ولو  
 خوف امرأته بالضرع حتى جئت مبرها منه لا يقع للعقبة ان  
 قدر على الضرب وان اكرهها على اخذ ففقدت بيع ولا يجلب  
 ولو احوالت انسانا بالهبة في الزوج ثم وجعته في الزوج لا يقع  
 ومن اخذ بغيره او بالوجه فزاره فمضاهها بطل جاره وطلب  
 نحو بل لا يجزى عليه وان سقطت احاطة منه بالهبة ومن عذر داره  
 بماله باذنها فالجارة لها والنفقة ومن لم عليها وان عجزها  
 او عفا فالجارة لها وهو مبرع وان عجز نفسه باذنها فالجارة  
 له ومن اخذ بغيره مال فزعه الشك فيه فله فاضل على النازع ومن  
 فزعه مال الشك فقال له سلطاني او دفعه الى الاصلعت يدك  
 او ضربتك خمسين حوطا لا يضمن لو دفعه ولو دفعه في الصغار ومجلا  
 ليعصيه بجمار حش ورسى عليه فجارف الغد وجهه انكاره وجوه  
 سببا لا يجزى الكفر بذكره في الشاة ايجابا واخصية والمائة والذكر

الطلاق

الدافع لا يكره عليه في مكان الشفان على  
 او على الاقدار انهما شاه المالك ان كان  
 الاحد مختارا والآخر على المكره ربيع



والعدة والمارة والدم المسفوح والنفقة ان لم يرض مال القام  
 والصلح والنفقة ولو كانت حصة البنت ظاهرة في راجلها فحسنا  
 ولا تقطع حصة ذكره الا بمسقة جاز ترك خزانة وكذا شيخنا سلم  
 وقال اهل البصر لا يطين اخوان ووقت اخوان غير معلوم فتر  
 سبع سنين ولا يجوز ان يطين غير الانبياء والملاكمة الا بالاذن  
 الشيخ ولا الاخطأ بهم الزور والرجان ولا بائس ليس الفلاس  
 ولما لب العالم ان يقيم على الشيخ ايجار وفي ظل القوان ان يقيم  
 فزاد بين يوكا **كتاب الفرائض** يبدأ من تركه الميت يقيم فيه  
 ووفيه بلا خلاف ولا تغيب ثم تقهر بونه ثم تقدر وصاياه ثم  
 ما بقي بعد الدين ثم يقسم الثمن بين الورثة ويستحق الارث بسبب  
 وكفاح ودلاء وبيداه بحجاب الفروض ثم بالعيب النسبية  
 ثم بالمعنى ثم بعيبه ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى المولاة ثم  
 المولى بسبب الميت ثم المولى بالكنز في الثلث ثم بيت المال  
 ويمنع الارث الرق والعز كحمار واختلاف المسلمين واختلاف  
 الدارين حقيقة الحكم والجمع غير نزيه ثم الرجال عشرة الاب  
 وابوه والابن وابنته والام والامه والعمة وابنته والزوجة وولي  
 النفقة وولي النسب وسبع الام وابنة وابنته وابنت الابن

في الشئ واقفاً للعلم والطعم وغير ما يتعلما  
 قد علمت كسفة لا تاكل من ثمنه قال الله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا النعمة التي انعم الله عليكم  
 ولما كنتم في الصلوة واني احذر انكم انتم المسلمين  
 وتاليت الايمان وقال الله تعالى اطيعوا الله  
 واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والملا  
 واولي الامر العليم في شئ لا تقولوا المطيع  
 شئ منكم وكيف لا يقرم العلي  
 وهم ورثة الانبياء عليهم الصلوة والسلام  
 على ما جاء به السنة **كتاب الفرائض**

والاخوت والزوجة ومولاة النفقة وهم ذوي فرض وعيبه فذو  
 الفرض من له سهم مقدور والسهم المقدور في كتاب الله فحسنا  
 النصف والرابع والخمسة والثلث والثلث والنصف  
 ابنت وابنت الابن عند عدها والثلث لابوين والثلث  
 لاب عند عدها او الفوقون والزوج عند عدهم الولد وولي الاب  
 والرابع له عند وجود احدهما ولا زوجة وان تعدت عند عدهما  
 والثلث لها ككتاب عند وجود احدهما والثلث لكل اثنين فصدا  
 ممة فوضعت النصف والثلث لأم عند عدم الولد وولي الابن  
 والاشقي من الاخوة والاخوات ولها ثلث ما بقي بعد فرض  
 الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان  
 الاب فمما جده فلها ثلثه اجمع خلافا لابي يوسف والاشقي فمما  
 من ولد الام يقسم الذكرهم وانما هم بالسوية والسدس لراحمهم ذكر  
 او انثى ولأم عند وجود الولد او ولي الابن والاشقي من الاخوة  
 او الاخوات ولاب مع الولد او ولي الابن وكذا الجد الصحيح  
 عند عدمه وهو من لا يرض في نسبة الابن ام فان فخت فجد  
 فاسد والجدة الصحيحة وان تعدت وبمن لا يرض في نسبتهما  
 البنت فمما جده وابنت الابن وان تعدت مع الوحدة



من نبات الصلب واللائح كذا لك مع الآث الجدة  
 لابرين **فصل** والعصبة بنسبه ذكر ليس في نسبه الى الميت  
 انش وهو باخذ ما بقية الغرائض وهذا الانفراد يخرج جميع المال  
 واقرهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان حصل ثم اصله وهو  
 الاب وجد الصبي وان علم انهم جديا به ولم لاخوة لابرين اولاد  
 ثم يوفى وان علموا ثم جزءه وهم الاعام لابرين اولاد ثم  
 يتوفى وان علموا ثم جزءه ابيه كذا لك والعصبة بغيره فمعه  
 النصف والثمنان يعرضن عصبة اخوتهن ويسمى لذكر مثل خط  
 الاثني عشر لافرض لها واخوها عصبة لا غير عصبة به كالموت  
 الاثني عشر مع غيره الاخوات لابرين اولاد مع النبات  
 ونبات الابن وذو الابرين من العصبة مقدم على ذي الآ  
 حتى ان الاخوات لابرين مع النبات نخب الاثني عشر  
 وله الزنا وولد الملائمة مولد امه والاب مع النبات حساب فمعه  
 وعصبة واخر العصبة مولد العاقبة ثم عصبة غير الترتيب المذكور  
 فمعه ترك اب مولاه وابن مولاه فمعه كذا لابن مولاه وعنه الى  
 يوسف كذا السمس والباقي لابن ولو كان مكان الآ  
 بعد كل لابن عاقبا ولو ترك جزء مولاه واخاه فمعه كذا

يسويان والعصبة اما باخذ فضل عن ذوي الغرض فهو  
 تركت زوجا واخوة لام واخوة لابرين واما ما لم يترك  
 واليس لام والثلث للاخوة لام ولايت كذا للاخوة لابرين  
 ونسب المذكرية وانما ربه **فصل** حجب اخوات منصف فزحن  
 سنة الابن والاب والابن والزوجة والزوجة فمعه ام  
 بحجب الابد بالاقرب وذو القربى من الفرائض فمعه في اخوات  
 الابن مع الاولاد والام حجت بكون بها وبزوجة معها  
 وحجب الاخوة لابرين ابنة وان حصل والاب والجد وحجب  
 اولاد الكليات بالاخ لابرين ايضا وهذا ما لا يخفى للاخوة  
 اولاد بحجب بن بنهما موه وهو كالحق ان لم يفسد المقتدر  
 عند عدم ذي الفرض او في السمس عند وجوده والفقوى غير ذلك  
 الامام واذا استكمل نبات الصلب فمعه سقط نبات الابن  
 الا ان يكون جديا لابن او اخا لابن فمعه فمعه حجب  
 وعنه فمعه ليس نبات سهم ويسقط موه واذا استكمل  
 الاخوات لابرين فمعه سقط الاخوات لابن الا ان يكون  
 معهن اخ لابن واجبات كمن يسقطن بالام والابوين  
 خاصة بابل ايضا وكذا باجرة الام والاب والقرن مهن







تؤخذ الصفة في الأصول والعقد في الفروع وينقسم عرول البطن  
 وتحت فيه الاختلاف ثم يحس الزكوة عشرة حصة والانات عشرة حصة  
 نصيب كل طائفة عرول بطن اخنفت كذا كان كان الا  
 وفي حصة كل اصل في فرعه ويقول محمد يعني ويقدم خبر الميت  
 وبنوه واولاد البنات واولاد بنات الابن وان ضمن ثم يصدر  
 ومن الاجل والفاصلين واجبات العاقلة ثم خبر ابيهم  
 اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة ثم خبر  
 جدته وهم الميت وانحالات والاقوال والاعمال ثم اولاد  
 بنو لاء ثم خبر ابيهم واخوتهم وميتات الاب والام وبناتهم  
 واخواتهم واعمال الاب لام واعمال الام وبنات اعماهما واولاد  
 اعماهم **فصل** والنزق والهدى وصحة اؤا لم يعم  
 ابهم مات اولادهم مال كل عود رتبة الاجباء ولا يرث بعض  
 الاموات في بعض وان اجتمع اباؤهم اعمهم افع لام على الكس  
 فرضنا ثم اقتسموا الباقر عصوبة ولا يرث المجوس بالانكح الباطنة  
 وان اجتمع فيه قرابان لو افودا في تخصيص درنا بها يرث  
 بهما وان كانت احدهما تجب الاخرى يرث بالاجابة  
 ويؤتفك لعل نصيب ابن واحد هو المختار وعندنا في نصيب

اسكن

ابين فان خرج اكثره جبايت مات ورث وان افتر فلا يصح  
 المتاخمة ان يموت بعض الورثة قبل الغنمة فصيح المسألة الا  
 ثم الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني عشر سنة والا  
 فاضرب وفي النصيح انما في النصيح الاول ان وافي نصيبه  
 مسان والا فاضرب كل الثاني في الاول فان كان نصيبه في النصيح  
 صحيح لم يمتين ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول في وافي النصيح  
 الثاني اؤفر كده وسهام ورثة الميت الثاني في وافي نصيبه اؤفر  
 كله فاضرب فهو نصيب كل فريق فان مات ثالث جمل المبلغ  
 مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا القفل ان مات رابع  
 او خامس وعلم **حساب الغنم** الغنم في وافي الاول  
 النصف والنصف وهو الربع والنصف النصف وهو النصف والنصف العاشر  
 والنصف وهو الثلث والنصف النصف وهو السدس والنصف النصف  
 في اثنين والربع في اربعة والتم في ثمانية والثلث في ثمانية عشرة  
 والدرس في خمسة وان جمل النصف الثلث اؤفر في  
 ستة والربع في ثمانية عشرة والتم في اربعة وخمسين واذا اكسر  
 سهام فزيت عليم وبانبت سهام عدد دهم فاضرب عدد دهم في  
 المسألة كاهرة واخرين وان وافي سهام عدد دهم فاضرب في

لع



عند ذلك من اصل السنة كما حرة سنة اخوة وان لم يسهل  
 او اكثر مما ثبت اعدادهم فاضرب اعدادهم من اصل السنة  
 كسنت ثبات وثلاثة اعم وان تضافت الاعداد فاضرب اكثر  
 من اصل السنة كما ربع زوجات وثلاث حبات والفي غيرهما وان افني  
 بعض الاعداد بعضها فاضرب وفق اعدادها جميعا والبلغ فوفق  
 الثالث ان وافني والا فاجمع والمبلغ في الرابع كما كسنت  
 من اصل السنة كما ربع زوجات وثلث خادمة وثلاث عشرة سنة  
 اعم وان تضافت الاعداد فاضرب كل اعدادها جميعا كسنت  
 ثم المبلغ في الرابع كما كسنت في الرابع ثم اخلص من اصل السنة كما ربع  
 وعشر ثبات وسنت الجذات وسبعة اعم وان كانت السنة  
 فاضرب فاضرب فاضرب في اولها في جميع ذلك **فان**  
 وتداخل العدد يعرف بان تطلع الاقل من الاكثر من ثبات او اكثر  
 بقية ثبات الاكثر من الاقل فينتج منه صحبة كاحتمية المبلغ  
 وتوافقت بان تنقص الاقل من الاكثر منها ثباتين حتى يتوافقا فمقدار  
 فان توافقا في واحد منها ثباتان وان في الاكثر منها توافقا فان  
 كان اثنين **فان** في اقلها ان ينصف وان غلبت ثبات او اربعة  
 ثباتين مكد الا عشرة وان في اربعة ثباتين فاضربها في اربعة

فان توافقا

في ما ضربته في اصل السنة

وان اردت معرفة نصيب كل فريق في الشيء فاضرب ما كان  
 له من اصل السنة فاضرب في نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب كل  
 فرد وان شئت فالتب بها كل فريق في اصل السنة لاعداد  
 رؤسهم ثم اعطى بين تلك النسبة من المصروف لكل فرد منهم فان  
 اردت قسمة التركة بين الورثة او العزاء فانظر من التركة والشيء  
 فان كان بينهما موافقة فاضرب بها كل وارث في الشيء فوفق في التركة  
 ثم اخلص من عدد وفق الشيء فاضرب في نصيب ذلك الوارث  
 وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب بها كل وارث في جميع التركة ثم  
 انقسم اخلص على جميع الشيء فاضرب في نصيبه ذلك **فان**  
 كل فريق في القسمة بين العزاء اخلص مجموع نصيبه في الشيء وكل  
 دين كسهم وارث ثم اخلص العمل المذكور ونصيبه في الورثة او العزاء  
 على شيء منها فاطرح نصيبه في الشيء والديون ونسب الباقي من سهم  
 من بقي او ديونهم **قال** الفقيه في اخر منتهى الاجتهاد ولم آل غيرهم  
 ترك شي من نصيب ابن الكلب الاربعة والنس في الن طردين  
 اطلع على الاطال يستنتج ان يحجه بحجة فان الاث في الن طردين  
 وليكن ذلك بعد التامل فمطمان تلك السنة فاضربها في اربعة  
 بعض المالكين في بعض الكتب المذكورة في موضع ودفعه في موضع اخر



فالتقيت بذكرها فاحضر المصنفين ثم اني زدت سائر  
 من الحداثة وفي جميع الجوز ولم ازد سائر غير ما في  
 بسمل الطلب عندها سبعة عشر في كتاب  
 في الكتب الاربعة واثني عشر  
 في كتاب



فقبل هذه النسخة الجديدة من خط مؤلفه  
 من اوله الى آخره حامدا ومصليا  
 باطنا وظاهرا والحمد لله رب العالمين

ياناظر في الكتاب بعدى بحسب ما من غار جهدي  
 ربي افتقار الى دعاء تهدي لي في ظلام لحي

**دعائي من علي** من خط المرحوم  
 المنصور اللهم يا عدلي عند شدي يا عوني عند كربتي  
 يا حسي بعينك التي لا تنام والكفني برؤيتك الذي  
 لا يرام وارحمي بقدرتك علي فلا املك وانت رجلي  
 اللهم انك اكبر واجل واقدر مما اخاف واوجل  
 اللهم بك ادراني نجاه واستعين بك من شدة  
 انك علي كل شيء قدير قال الربيع فما نزل  
 لي شدة قط ودعوت به الا فرج الله عني  
 من خط المرحوم



